جهة الرباط سلا القنيطرة
ⵜⵓⵖⵔⴰⵜ ⵙⵍⴰ ⵜⴰⵇⵏⵉⵟⵔⴰ
Région Rabat Salé Kénitra

دراسة تصميم إعداد التراب

جهة الرباط ـ سلاـ القنيطرة

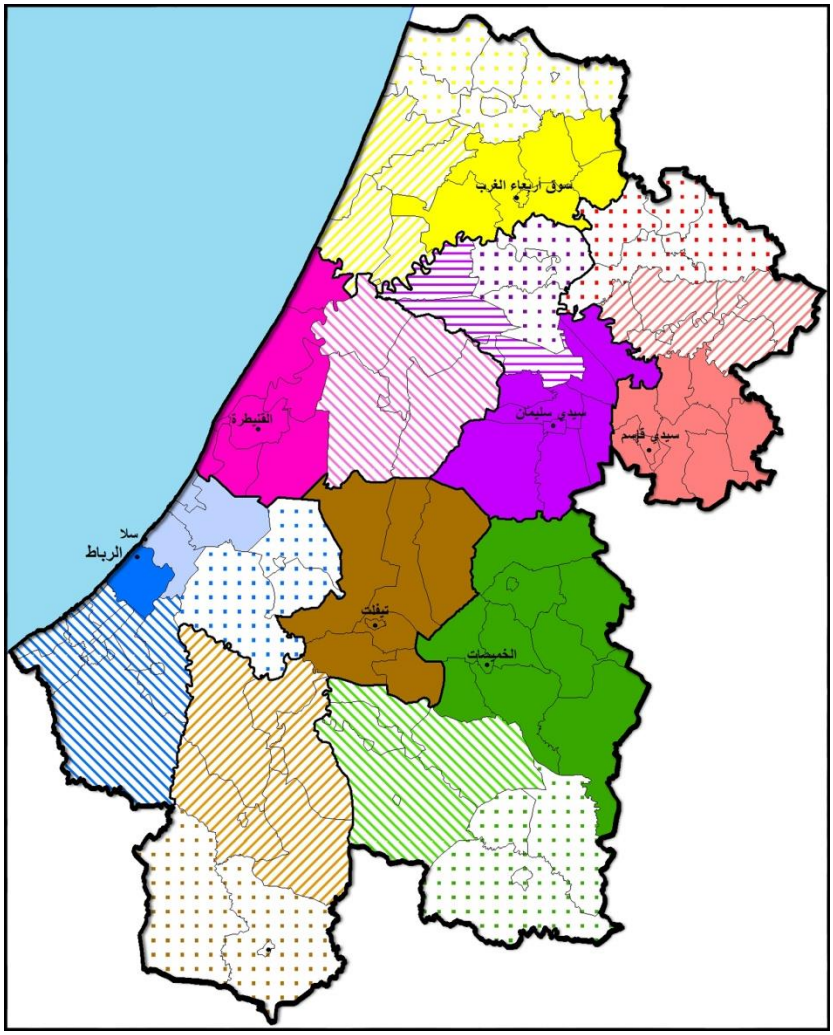

المرحلة الثالثة

مجـــــالات المشاريـــــع

الصيغة النهائية

عياد دراسات

2020

محتوى التقرير

استهلال 3

مقدمة منهجية مناطق التهيئة والتنمية ومجالات المشاريع في جهة الرباط-سلا-القنيطرة 4

منطقة إعداد وتنمية ساحل أبي رقراق 11

مجال مشاريع الربـــاط 14
مجال مشاريع ســـلا 26
مجال مشاريع تمـــارة 35
مجال مشاريع سيدي علال البحراوي 43

منطقة الإعداد والتنمية : ساحل سبـــو 48

مجال مشاريع القنيطرة 51
مجال مشاريع سيدي يحي الغرب 59

منطقة الإعداد والتنمية الغرب الأوسط 63

مجال مشاريع سيدي سليمان 66
مجال مشـــاريع مشرع بلقصيري 71
مجال مشاريع دار الكداري 74

منطقة الإعداد والتنمية الغرب الشمالي 77

مجال مشاريع سوق الأربعاء 80
مجال مشاريع سيدي علال التازي 85
مجال مشاريع للا ميمونة 88

منطقة الإعداد والتنمية الشمالية الشرقية 92

مجال مشاريع سيدي قاسم 95
مجال مشاريع جرف الملحة 101
مجال مشاريع أحد كرت 105

منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الشرقية 108

مجال مشاريع الخميسات 111
مجال مشاريع المعازيز 118
مجال مشاريع أولماس 124

منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الغربية 132

مجال مشاريع تيفـــلت 135
مجال مشاريع الرمـــاني 141
مجال مشاريع الزحليقة 147

استهلال

يقدم التقرير التالي الوثيقة التي تتعلق بتحديد مجالات المشاريع التي تتكون منها جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وهو الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من **دراسة التصميم الجهوي لإعداد التراب**.

فبعد عملية التمييز بين مختلف مجالات المشاريع ورسم إطاراتها، على أساس جملة من المعايير الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية، حظي كل مجال بالتحليلات اللازمة التي تبرز مؤهلاته وإمكاناته الراهنة والكامنة، كونت الأرضية الأساسية لاقتراح نوعية ومواقع المشاريع التنموية لكل مجال، وكذا الوظائف التي يجب أن يقوم بها في إطار حيزه الخاص، ضمن منطقة التهيئة والتنمية التي يندرج فيها، واعتبارا لمكانته داخل الجهة.

ويلزم التأكيد على أن مقترحات المشاريع المضمنة في كل مجال، هي ثمرة لقاءات تحاور وتشاور عقدها مكتب الدراسات مع عدة مسؤولات ومسؤولين بمختلف الإدارات وبالمجالس المنتخبة، على المستويات المركزية والجهوية والمحلية، من ناحية، واعتمادا على نتائج الأعمال الميدانية المنجزة في مناطق الجهة، من ناحية أخرى.

عبد اللطيف فضل الله
رئيس مشروع الدراسة ومنسق التقرير

مقدمة منهجية
مناطق التهيئة والتنمية ومجالات المشاريع في جهة الرباط-سلا-القنيطرة

1- الإعداد الجهوي والنطاقات الترابية المتميزة

اعتبارا لاتساع مساحتها التي تداني 18.000 كم² وأهمية عدد سكانها القريب من 5 ملايين نسمة، فإن جهة الرباط-سلا-القنيطرة تتميز بتباينات كبيرة من حيث مميزاتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية والثقافية والبيئية، الناتجة عن ماض جيولوجي طويل وتاريخ حافل بالأحداث السياسية والحركات الهجرية، وتعاقب أو تزامن أنماط شتى من إعداد المجال، مما ترتب عنه أشكال متنوعة ومتضاربة على صعيد الاستيطان البشري واستغلال الموارد المحلية المتاحة وأصناف الأنشطة الاقتصادية السائدة.

لذا، فإن الاجتهادات التنموية الهادفة إلى تحقيق النماء الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي والارتقاء الثقافي، عبر كافة أرجاء الجهة، ضمن رؤية مندمجة وسيرورة مستديمة، تستلزم إبداع **مقاربات محلية** ترمي إلى تعبئة كل المؤهلات والكفاءات المتاحة والكامنة بغية تمكينها من الاشتغال المتفاعل قصد الحصول على أجود عطاءاتها، وبالتالي **تتمكن كل منطقة من الإسهام المتواصل في بناء النهضة الجهوية المنشودة** والمواظبة على استمراريتها.

لذلك، يتوجب التعرف، عن قرب، على المجالات المتميزة التي تتألف منها الجهة، من أجل تحديد حيز كل واحد منها، اعتمادا على المؤشرات الموضوعية المستنبطة من التحليلات والخلاصات التي توصل إليها «تشخيص واقع الحال» (المرحلة الثانية من هذه الدراسة)، مع التأكيد على أن كل عملية تحديد مجالي تبقى نسبية لكونها محاولة تركيبية لمعايير متعددة وجد متباينة، من ناحية، ونظرا أيضا لما يمكن أن يتسرب إليها من اعتبارات ذاتية أحيانا، من ناحية أخرى.

لقد اقتصر هذا الإجراء على المعايير الأساسية التي ظهر أن لها تأثيرا هاما على الحياة البشرية والنشاط الاقتصادي، على وجه الخصوص، اعتبارا لما تمثله من عناصر قوة أو أسباب ضعف، تساعد على دعم التنمية المحلية أو معاكستها، حالا ومستقبلا. ويمكن تلخيص هذه المعايير في ستة أصناف، تتعلق بالوسط الطبيعي، والمميزات السكانية، ونوع الاقتصاد السائد، وأهمية طرق المواصلات، ومستوى التمدين، ونوعية الإطار المؤسساتي القائم.

2- تحديد مناطق التهيئة ومجالات المشاريع

1.2- أهمية العناصر الطبيعية المختلفة

بين ساحل المحيط غربا، ومقدمة جبال الريف شرقا، والمرتفعات الجنوبية، عبر منخفض سبو الفسيح والهضبة الوسطى المديدة، تتوالى وحدات طبيعية متنوعة جدا، تختلف من حيث بنية ركيزتها الجيولوجية وتشكل تضاريسها ومعطياتها المناخية ونوعية ترباتها وكثافة غطائها النباتي وأهمية مواردها المائية السطحية والباطنية، وهذه كلها عوامل أساسية تتظافر مؤثراتها لتنشئ بنيات مجالية محلية متميزة تكيف، بدرجات متفاوتة، أنواع الثروات والمؤهلات المتاحة، وظروف الاستقرار البشري، وأشكال استعمال الأرض، وإمكانات المواصلات والانفتاح على المناطق المجاورة والبعيدة.

هكذا أدى تفاعل مختلف عناصر الطبيعة إلى تكون مجالات خاصة، يتميز بعضها بالموقع الساحلي واعتدال المناخ، وبعضها بالطابع الجبلي أو انتشار الغابة، والبعض الآخر بامتداد الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة في سهل الغرب والهضاب الداخلية.

2.2- وزن العوامل البشرية

مهما كانت وطأة الطبيعة قوية، فإنها ليست حاسمة في تشكيل المجالات الجغرافية التي هي بالأساس، في جل الحالات، نتاج العمل البشري الذي يتم استثماره في إثارة الأرض وتثمين الموارد وشق المسالك وإفراز الثروات المختلفة وغير ذلك. فعلى هذا الصعيد، تختلف المجالات وتتفاوت نسبة عمرانها حسب قدم الاستيطان البشري وتطور أشكاله، ثم حجم السكان وكثافة استقرارهم وكذا حركات الهجرة التي تميزهم ومستوى تكاثرهم الديمغرافي، في الأرياف وفي المدن. فهذه العوامل، التي تتحكم في تشكيل البنيات الديمغرافية وإيقاع النمو السكاني، تختلف كثيرا من منطقة لأخرى، مما أدى إلى بروز فوارق هائلة في حجم الكتل البشرية المحلية وكيفية انتشارها عبر المجال.

3.2- وقع المعايير الاقتصادية

استندت عملية التحديد المجالي إلى ثلاثة أصناف من الاعتبارات الاقتصادية الأساسية : نوع النشاط والإنتاج السائد، الإمكانات الاقتصادية المتاحة والقابلة للتثمين، مستوى اندماج الإنتاج المحلي في اقتصاد السوق. هكذا، سمح التناول التركيبي لهذه المعايير المتداخلة بالتعرف على مناطق اقتصادية شديدة التباين : الساحل الجنوبي الذي يتركز فيه جل سكان الجهة ومدنها الكبيرة، وبالتالي معظم الأنشطة الصناعية والتجارية والسياحية والخدماتية الرفيعة، ثم سهل الغرب وساحله حيث تسود الفلاحة المسقية المتنوعة ذات الإنتاج الهام، مع كثافات سكانية عالية وتمدين محدود، من ناحية، ومناطق الهضاب الجنوبية وتلال مقدمة الريف التي يقوم اقتصادها المتواضع على الفلاحة البعلية وتربية الماشية، من ناحية أخرى.

4.2- التأثير القوي لسبل النقل والمواصلات

لا شك أن لبنيات النقل والمواصلات تأثيرا كبيرا جدا على إعداد وتنمية المجال، بحكم أن مستوى حركة التواصل والمبادلات لها علاقة وثيقة بمدى جودة الطرق التي تسهل الربط بين مختلف أجزائه ومع خارجه، مما يمثل عاملا حاسما في حركية الانفتاح والاندماج على كافة الأصعدة. هنا أيضا يتجسد تباين جلي بين المجاز التواصلي الكبير الساحلي الذي تزدحم داخله كل سبل النقل والمواصلات البرية، على اختلاف أنواعها ووظائفها، وتنشط بها حركة دائبة ومتواصلة الحدة والنمو، تؤكد كلها على أنه مجال تنقل ومرور داخلي محتدم، ورقعة وصل حيوي جدا على الصعيد الوطني وحتى الدولي، من ناحية، والممر الطرقي الهام الرابط بين الساحل الأطلنتي والمناطق الداخلية من جهة الرباط-سلا-القنيطرة، والجهات المجاورة حتى المغرب الشرقي، من ناحية ثانية، بينما تضعف شبكة النقل نسبيا بسهل الغرب، وبالخصوص في الهضاب الجنوبية والشرقية.

5.2- المراكز الحضرية ودورها المحرك الأساسي

تحتل المدن مكانة محورية في سيرورة إعداد المجال، حتى إنه يمكن قياس مستوى التنمية الجهوية أو الوطنية بنسبة التمدين المتحققة، ودرجة تأهيل المراكز الحضرية الموجودة ، ومن ثمة، مدى إشعاعها، علما أن كل ذلك رهين بحجم الكتلة السكانية وصلابة القاعدة الاقتصادية التي تمتلكها تلك المراكز، وكذا قوة التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية التي توفرها، وبالتالي أشكال ومتانة الروابط التي تجمع فيما بينها والعلاقات التي نسجتها مع محيطاتها المختلفة، القريبة منها والبعيدة. فهذه العناصر هي التي تحدد وظائف المدن ومجالات نفوذها، وبذلك تمثل المدينة، بشكل أو بآخر، وبدرجات متفاوتة، المحرك الأساسي لنشر عوامل التنمية وتكييف إعداد التراب، والمساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل الجهة ومع خارجها.

فعلى هذا الأساس، تبرز بالجهة ثلاثة مجالات حضرية متميزة من حيث عدد وأهمية المراكز الحضرية وتأثيرها في استقطاب وتنشيط الحركة الاقتصادية : الشريط الحضري الساحلي الجنوبي، الممتد من القنيطرة إلى الصخيرات، الذي يدور في فلك العاصمة؛ مدن سهل الغرب الأوسط وخاصة قسمه الجنوبي؛ مدن ممر زمور الواصل بين الرباط ومنطقة سايس (مكناس وفاس).

6.2- عامل التأطير الإداري

يؤثر كثيرا التقسيم الإداري للمجال وما يحدث ذلك من تراتب مؤسساتي بين الوحدات الترابية، في كافة جوانب الحياة، بمختلف الجماعات القروية والحضرية، نظرا لما يمثله ذلك من مستوى الإمكانات المالية والموارد البشرية والوسائل التقنية التي يمكن أن تتوفر عليها هذه الجماعات، تساعدها على تدبير شؤونها اليومية، وكذا بلورة وتنفيذ مشاريعها التنموية المختلفة. لذا وجب إحداث ديناميات جديدة تساعد في سيرورة إعداد المجالات المحلية ومساعدتها على تمتين قواعد التنمية المنشودة.

3- مناطق إعداد التراب الجهوي ومجالات المشاريع التنموية

بناء على كل هذه المعايير المتنوعة، واعتبارا لمدلولاتها وتأثيراتها المجالية المركبة، يمكن التعرف، في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، على سبع مجموعات جغرافية كبيرة تتقاسم عدة مميزات عامة التي تمنحها نسبة عالية من التجانس من حيث مواصفاتها الطبيعية والسكانية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يجعل منها وحدات ترابية تستدعي تفعيل استراتيجيات تنموية مناسبة ومقاربات إعدادية ملائمة، ضمن النظرة الجهوية الاندماجية.

تمثل هذه الفضاءات الجغرافية الكبيرة مناطق إعداد تتمحور كل واحدة منها حول مدينة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة أحيانا، تقوم بوظائف التدبير الإداري والتأطير الاقتصادي والخدماتي، وتتفاوت هذه المناطق من حيث مساحتها وخاصة بالنظر إلى كتلتها السكانية ونوعية اقتصادها، انطلاقا من المنطقة الساحلية الجنوبية (حول العاصمة)، التي يقطنها حوالي 1/2 سكان الجهة على نحو 1/8 مساحة هذه الأخيرة، حتى الجهتين الجنوبيتين، الشرقية (حول الخميسات) والغربية (حول تيفلت) اللتين تمتدان على أكثر من نصف مساحة الجهة، مقابل فقط 1/10 سكانها. تتألف مناطق الإعداد هذه من مجالين أو ثلاثة أو أربعة مجالات مشاريع متميزة، حسب تنوع الأوضاع الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية داخلها.

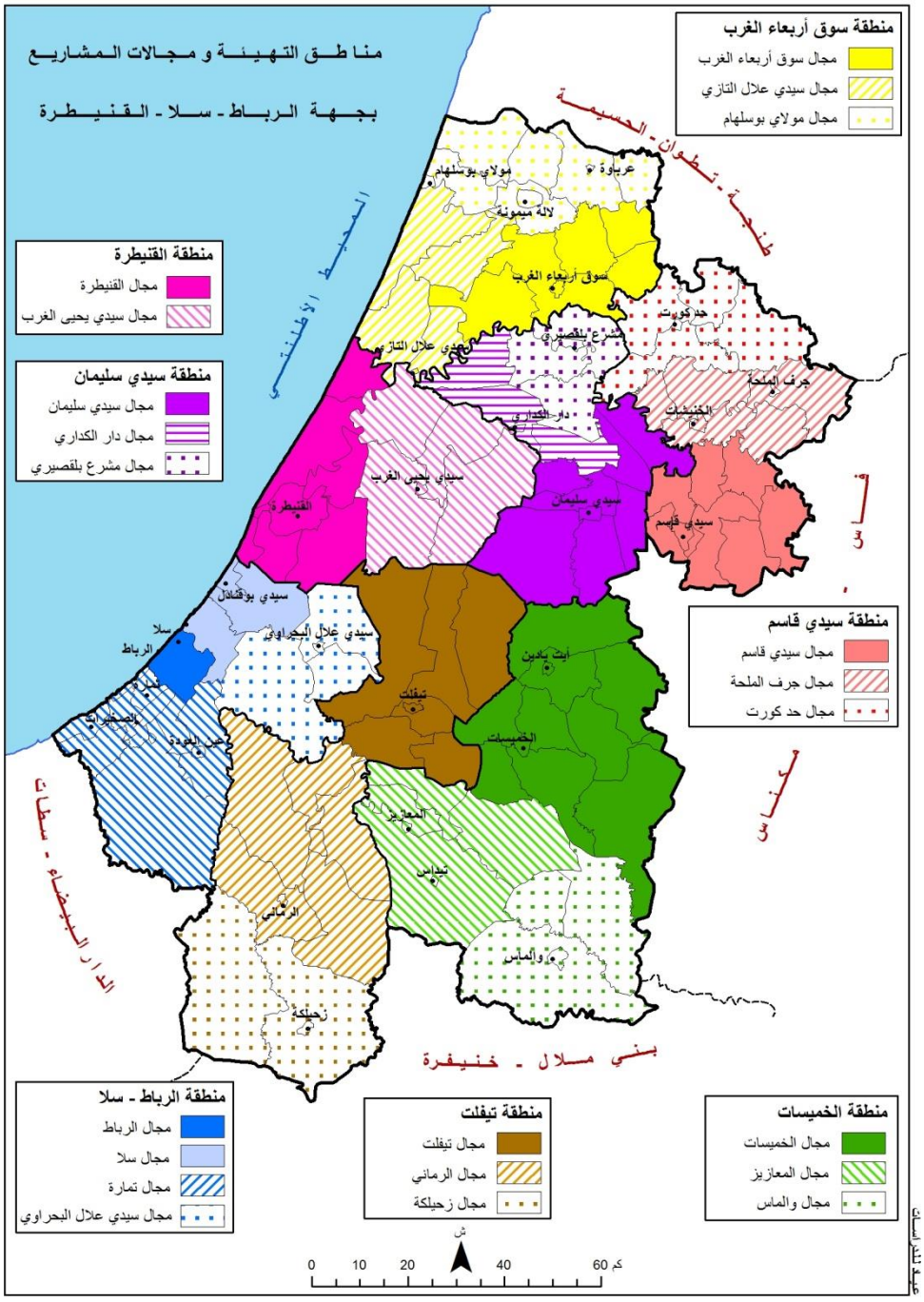
مناطق التهيئة و مجالات المشاريع
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
المحيط الأطلنتي
طنجة - تطوان - الحسيمة
الدار البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
منطقة سوق أربعاء الغرب
مجال سوق أربعاء الغرب
مجال سيدي علال التازي
مجال مولاي بوسلهام
منطقة القنيطرة
مجال القنيطرة
مجال سيدي يحيى الغرب
منطقة سيدي سليمان
مجال سيدي سليمان
مجال دار الكداري
مجال مشرع بلقصيري
منطقة سيدي قاسم
مجال سيدي قاسم
مجال جرف الملحة
مجال حد كورت
منطقة الرباط - سلا
مجال الرباط
مجال سلا
مجال تمارة
مجال سيدي علال البحراوي
منطقة تيفلت
مجال تيفلت
مجال الرماني
مجال زحيلكة
منطقة الخميسات
مجال الخميسات
مجال المعازيز
مجال والماس
مولاي بوسلهام
عرباوة
لالة ميمونة
سوق أربعاء الغرب
حد كورت
مشرع بلقصيري
سيدي علال التازي
جرف الملحة
الخنيشات
دار الكداري
سيدي يحيى الغرب
القنيطرة
سيدي سليمان
سيدي قاسم
سيدي بوقنادل
سلا
الرباط
تمارة
الصخيرات
عين العودة
سيدي علال البحراوي
تيفلت
أيت يادين
الخميسات
المعازيز
تيداس
الرماني
والماس
زحيلكة
0 10 20 40 60 كم
عبد الدراسات

تطور سكان مناطق الإعداد والتنمية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

مناطق الإعداد والتنمية	سكان 1994		سكان 2004		سكان 2014		تزايد السكان (1994-2014)			سكان 2020*		المساحة		الكثافة (س/كم²)	القطب الحضري
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	% م.ز.س	العدد	%	كم²	%		
ساحل أبي رقراق	1.517.000	44,4	1.864.000	46,3	2.160.000	47,2	643.000	55,2	1,78	2.329.000	47,7	2238	12,6	1041	ســـــلا
ساحل سبو	474.000	13,9	592.000	14,7	741.000	16,2	267.000	22,9	2,26	826.000	16,8	1615	9,1	511	القنيطرة
الغرب الأوسط	353.000	10,3	389.000	9,7	427.000	9,3	74.000	6,4	0,96	445.000	9,1	2068	11,7	215	سيدي سليمان
الغرب الشمالي	324.000	9,5	374.000	9,3	419.000	9,1	95.000	8,2	1,29	439.000	9,0	2240	12,7	196	سوق الأربعاء
شرق سهل الغرب	280.000	8,2	302.000	7,5	318.000	6,9	38.000	3,3	0,64	324.000	6,6	2111	11,9	153	سيدي قاسم
الجنوب الشرقي	265.000	7,7	283.000	7,0	284.000	6,2	19.000	1,6	0,35	282.000	5,8	3732	21,1	76	الخميسات
الجنوب الغربي	204.000	6,0	220.000	5,5	232.000	5,1	28.000	2,4	0,65	239.000	4,9	3690	20,9	65	تيفلت
الجهـــة	3.417.000	100	4.024.000	100	4.581.000	100	1.164.000	100	1,48	4.884.000	100	17694	100	276	الرباط

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات م.ز.س : متوسط التزايد السنوي

مناطق الإعداد والتنمية ومجالات المشاريع بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

المناطق	مجالات المشاريع	المدن والمراكز الحضرية	جماعات قروية
ساحل أبي رقراق	الرباط	الرباط	لا شيء
	ســـلا	ســـلا – س. بوقنادل	عامر
	تمارة	تمارة-الصخيرات-عين عودة-عين عتيق-الهرهورة-مرس الخير-س. يحيى زعير	المنزه-أم عزة-س. يحيى زعير-مرس الخير-صباح
	س. علال البحراوي	س. علال البحراوي	أيت علي أو لحسن-ايت مالك-السهول
ساحل سبو	القنيطرة	القنيطرة-المهدية-س. الطيبي	حدادة-أولاد سلامة-المناصرة-س. الطيبي-س. محمد بنمنصور
	س. يحيى الغرب	س. يحيى الغرب	عامر السفلية-عامر الشمالية-الصفافعة-المقرن
سهل الغرب الأوسط	س. سليمان	س. سليمان	دار بلعامري-أزغار-أولاد بنحمادي-بومعيز-القصيبية-أولاد احسين-المساعدة
	مشرع بلقصيري	مشرع بلقصيري	الحوافات-الصفصاف-النويرات
	دار الكداري	دار الكداري	س. الكامل-دار العسلوجي-الرميلات
سهل الغرب الشرقي	س. قاسم	س. قاسم	الشبانات-بير الطالب-سلفات-زكوطة-باب تيوكا-زرارة
	جرف الملحة	جرف الملحة-الخنيشات	الخنيشات-المرابيح-تاوغلت-س. محمد الشلح-أولاد نوال
	حد كرت	حد كرت	عين الدفالي-م. عبد القادر-بني وال-س. عزوز
سهل الغرب الشمالي	سوق الأربعاء	سوق الأربعاء	بني مالك-قرية بنعودة-س. عمرو الحاضي-سوق الثلاثاء-س. أحمد بنعيسى
	س. علال التازي	س. علال التازي	س. علال التازي-بنمنصور-س. محمد لحمر-البحارة اولاد عياد
	للا ميمونة	للا ميمونة-م. بوسلهام-عرباوة	ل. ميمونة.م. بوسلهام-عرباوة-س. بوبكر-الشوافع-واد المخازن
المنطقة الجنوبية الشرقية	الخميسات	الخميسات-أيت يادين	ايت يادين-أ. اوريبل-أ. سيبرن-القنصرة-مجمع الطلبة-الصفاصيف-س. علال المصدر-س. الغندور
	المعازيز	المعازيز-تيداس	المعازيز-تيداس-أيت يكو-حودران
	أولماس	أولماس	أولماس-أيت يشو-بوقشمير
المنطقة الجنوبية الغربية	تيفلت	تيفلت	عين جوهرة-أ. بلقاسم-أ. بويحيى-خميس س. يحيى-مقام الطلبة-س. عبد الرزاق
	الرماني	الرماني	مرشوش-جمعة مول البلاد-البراشوة-أغبال-عين السبيت
	الزحيلكة	الزحيلكة	الزحيلكة-الغوالم

منطقة إعداد وتنمية

ساحل أبي رقراق

منطقة إعداد وتنمية ساحل أبي رقراق

تتكون هذه المنطقة من مجموع الأراضي المحاذية للساحل الأطلنتي، من وادي الشراط جنوبا إلى شاطئ بوقنادل شمالا، مع امتدادات متفاوتة نحو الداخل، مشتملة على عمالات الرباط وسلا والصخيرات-تمارة، إضافة إلى مجال س.علال البحراوي وجماعة السهول.

تغطي المنطقة نحو 2238 كم، أي حوالي 1/8 مساحة الجهة، بينما يتركز داخلها ما يقرب من نصف سكانها، أي ما يتعدى مليونين و 300 ألف من البشر، مما يجعل منها إحدى أكثر البقاع تعميرا بالمغرب، إذ يزيد متوسط الكثافة عن 1000 نسمة في الكم^2، بل يفوق 4600 إذا ما اعتبرنا فقط الرقعة الممدنة فعلا والتي هي في حدود 500 كم^2 تقريبا.

ورغم محدودية اتساعها، فإنها أكثر مناطق الجهة تنوعا واختلافا في أنماط استعمال المجال، مما يسمح بالتعرف على أربع وحدات متميزة ومتفاوتة من حيث مساحتها وعدد سكانها وقوة تمدينها وتباين أنشطتها، وإن كانت كلها ترتبط عضويا بوظيفة العاصمة التي تؤلف العمود الفقري لاقتصادها وتشكيل الحياة الاجتماعية بها :

- **مجال مدينة الرباط**، المحصور بين البحر والنهر والغابة، الذي يأوي كل الوظائف العليا للقيادة الإدارية والتأطير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالجهة، ويمثل بذلك المحرك الأساسي لتنميتها؛
- **مجال سلا**، الذي يقطنه أزيد من 45% من سكان هذه المنطقة وأكثر من 1/5 سكان الجهة برمتها؛
- **مجال تمارة**، الممتد من تخوم العاصمة حتى وادي الشراط، يزيد عدد سكانه عن 670.000 يقطنون مراكز عديدة على الساحل أساسا وكذا في الداخل؛
- **مجال البحراوي**، الواصل مع ممر تيفلت والخميسات، الذي تسوده الحياة الفلاحية وتنتشر به الغابة، وهو ما يفسر ضعف كثافة السكان به.

تطور عدد السكان بمجالات منطقة ساحل أبي رقراق

مجالات المشاريع	1994		2004		2014		2020*		المساحة	الكثافة في 2020 (ن/كم^2)**
	السكان	%	السكان	%	السكان	%	السكان	%		
الرباط	623500	41,1	627900	33,7	577800	26,8	554000	23,8	115	4317
سلا	611800	40,3	803800	43,1	962300	44,5	1051000	45,1	326	3224
تمارة	244800	16,2	393300	21,1	574500	26,6	674000	28,9	1088	619
البحراوي	37000	2,4	39400	2,1	45800	2,1	50000	2,2	709	71
المنطقة	1517100	100	1864400	100	2160400	100	2329000	100	2238	1041

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات ** متوسط عدد السكان في الكم^2

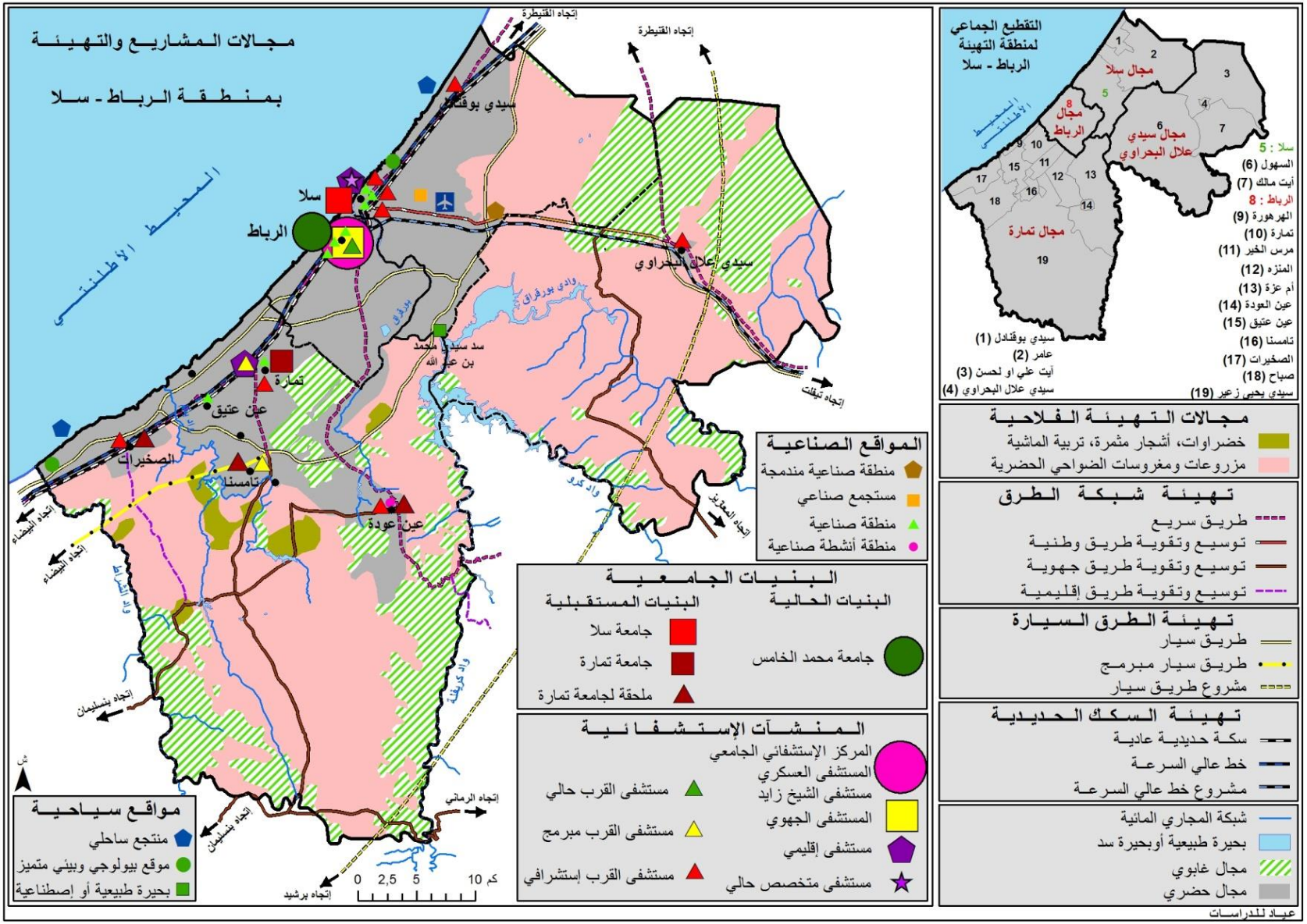
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة الرباط - سلا
المحيط الأطلنتي
سيدي بوقنادل
سلا
الرباط
تمارة
عين عتيق
الصخيرات
تامسنا
عين عودة
سيدي علال البحراوي
سد سيدي محمد بن عبد الله
وادي بورقراق
وادي الكرو
وادي الشراط
وادي كريفلة
إتجاه القنيطرة
إتجاه البيضاء
إتجاه تيفلت
إتجاه المحمدية
إتجاه بنسليمان
إتجاه الرمالي
إتجاه برشيد
0 2,5 5 10 كم
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة الرباط - سلا
مجال سلا
مجال الرباط
مجال سيدي علال البحراوي
مجال تمارة
سلا : 5
السهول (6)
أيت مالك (7)
الرباط : 8
الهرهورة (9)
تمارة (10)
مرس الخير (11)
المنزه (12)
أم عزة (13)
عين العودة (14)
عين عتيق (15)
تامسنا (16)
الصخيرات (17)
صباح (18)
سيدي يحيى زعير (19)
سيدي بوقنادل (1)
عامر (2)
أيت علي او لحسن (3)
سيدي علال البحراوي (4)
المواقع الصناعية
منطقة صناعية مندمجة
مستجمع صناعي
منطقة صناعية
منطقة أنشطة صناعية
البنيات الجامعية
البنيات الحالية
البنيات المستقبلية
جامعة محمد الخامس
جامعة سلا
جامعة تمارة
ملحقة لجامعة تمارة
المنشآت الإستشفائية
المركز الإستشفائي الجامعي
المستشفى العسكري
مستشفى الشيخ زايد
المستشفى الجهوي
مستشفى إقليمي
مستشفى متخصص حالي
مستشفى القرب حالي
مستشفى القرب مبرمج
مستشفى القرب إستشرافي
مواقع سياحية
منتجع ساحلي
موقع بيولوجي وبيئي متميز
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، أشجار مثمرة، تربية الماشية
مزروعات ومغروسات الضواحي الحضرية
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة الطرق السيارة
طريق سيار
طريق سيار مبرمج
مشروع طريق سيار
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
خط عالي السرعة
مشروع خط عالي السرعة
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
عياد للدراسات

مجال مشاريع الربـــــاط

بحكم كونها العاصمة الإدارية والسياسية للبلاد، فإن مدينة الرباط تختلف عن باقي المدن المغربية. فهذه الوظيفة المركزية هيمنت على كل الوظائف الأخرى، فطبعت بقوة سائر جوانب النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، وكيفت بعمق وتيرة وبنية تطور السكان، وكذا هيكلة المجال داخل المدينة وحولها. لذا، فإن **إشكالية التنمية المحلية تكتسي طابعا معقدا ومركبا** إذ أن نوعية التدخلات والمشاريع الهادفة إلى ذلك تندرج، بشكل متداخل، في إطارات متعددة يتشابك فيها الشأن المحلي المتعلق بالمدينة في حد ذاتها، وقضايا التجمع الحضري الكبير المرتبط بها، والاهتمام الجهوي، والبعد الوطني وكذا المستوى الدولي.

1- عاصمة متميزة، ذات مؤهلات تنموية كبيرة

تستند إمكانات تطور الرباط ومؤهلات تنميتها إلى تقوية وسائل تثمين عناصر التميز المتعددة التي تمتلكها والتي تتجلى بشكل خاص في خمسة مجالات أساسية : **التراث العمراني والثقافي، النفوذ المؤسساتي، النبوغ المعرفي، القدرات الطبية والموقع الجغرافي**.

1.1- حاضرة ذات تاريخ مجيد

إذا كانت وظيفة العاصمة حديثة العهد بالرباط، فإن تاريخ المدينة ضارب في القدم، حافل بفترات العز والأمجاد، خاصة أيام الموحدين، مؤسسيها الفعليين (يعقوب المنصور) الذين اتخذوها ركنا حصينا ضمن إمبراطوريتهم الفسيحة، (رباط فتح) خلال حكمهم للأندلس، ثم إبان الفترة المرينية، وكذا مع توافد الأندلسيين الذين جعلوا منها ميناء نشيطا ومركزا تجاريا وحرفيا قويا، وأخيرا مع العلويين. فكل أنماط السلطة المتعاقبة هاته تركت بصماتها، المتفاوتة الأثر، على مدينة الرباط، تبرز في التشييدات المتنوعة ذات القيمة التراثية الأكيدة، وخاصة منها الآثار الموحدية الفريدة من نوعها، التي تمنح هذه المدينة طابعا جد متميز يتجلى في نطاق أسوارها العظيمة، بأبوابها الضخمة الرائعة، وجامع حسان الفسيح الغني بسواريه العديدة والمتينة، وصومعته السامقة المهيبة، ثم ما خلفه المرينيون في موقع شالة المحصن حيث يجاور رباطهم ومدافنهم أنقاض مستعمرة سلا الرومانية القديمة. ونما هذا الرصيد الأصيل مع نشأة المدينة العتيقة الأندلسية المعمار على يد الوافدين في مطلع القرن 17، تنضاف إليها قصبة الأوداية المشرفة على مصب أبي رقراق.

وجاء القرن الأخير، بعد تقلد الرباط وظيفة العاصمة، بإنجازات معمارية هامة. فخلال مرحلة الاحتلال، انتظمت المدينة الأوربية بطابعها المميز المتمثل أساسا في الحي الإداري الكبير الذي يمزج بين مقومات الهندسة العصرية وعناصر زخرفية وتجميلية "تقليدية"، وفي مجموعات البنايات السكنية، والوظيفية المركزية بشوارعها الواسعة، المشجرة الأرصفة، وكذا في الحدائق الفسيحة والغنية بمغروساتها المحلية والدخيلة.

وتمت تقوية هذا الرصيد بعد الاستقلال، خاصة إثر إعادة تهيئة رحاب المشور بكافة مكوناته، ورد الاعتبار لمسجد السنة مع تجديد صومعته، وتشييد ضريح محمد الخامس، وإنجاز المركز الوظيفي العصري بحي الرياض وأخيرا مباشرة تهيئة منطقة وادي أبي رقراق السكنية والسياحية، المتميزة بشق نفق الأوداية وبناء القنطرة الجديدة والميناء الترفيهي...

قديمة وحديثة، أصيلة وطارئة، إن هذه المآثر والمعالم النفيسة والمتنوعة تتكامل فيما بينها وتتنافس جودة لتمنح الرباط رصيدا تاريخيا ومعماريا وثقافيا فريدا، جعل هذه **الحاضرة** جديرة بأن تسجل **ضمن التراث الثقافي العالمي** من قبل منظمة اليونسكو، كما يؤهلها لتكون قطبا سياحيا كبيرا.

2.1- مركز القرار الأقوى بالمغرب

بصفتها مقر السلطات السياسية والإدارية، والتشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية، تتبوأ الرباط مكانة القطب الرئيس للقرار بالمغرب. فإذا كانت القوة التجارية والصناعية والمالية تعود للدار البيضاء، فإن التوجيهات الاقتصادية الوطنية تصدر عن الرباط. وقد ساهم تركز هذه الأشكال من القوة والقرار في أن تكون الرباط مقصدا ومستقرا لنسبة هامة من النخب الوطنية، على اختلاف أصنافها ومشاربها، تنتمي إلى كل المناطق المغربية، مما جعل من العاصمة بوتقة سياسية واجتماعية وثقافية كبرى، تمتلك جاذبية قوية، ولها إشعاع واسع ونفوذ مكين عبر التراب الوطني برمته.

ومما يجسد هذه القطبية في القرار، فإن الرباط تركز 1/10 مستخدمي الدولة بالمغرب، وأزيد من نصف موظفي الجهة، مما يرفع المتوسط إلى موظف واحد لكل 12 من السكان بهذه المدينة مقابل 1 لكل 80 على الصعيد الوطني[1]، وذلك دون احتساب مستخدمي الجماعات المحلية المختلفة والمؤسسات شبه العمومية المتنوعة والوكالات والمكاتب الوطنية المتعددة، وغيرها. فليس هناك مدينة مغربية أخرى نجد للوظيفة والموظفين حضورا اجتماعيا واقتصاديا أقوى تأثيرا وأشمل على الحياة الحضرية، وأبلغ على استعمال المجال؛ مما يتجلى في الرباط. ينضاف إلى كل هذا، تركز واضح للجاليات الأجنبية المتنوعة، المنتمية للحقل الدبلوماسي أو العاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (إضافة إلى أعداد هامة من الوافدين من بلدان جنوب الصحراء)، والتي لها تأثير هام على الحياة بالعاصمة، نظرا لارتفاع مستويات الاستهلاك لديها ولقوة تأثيرها الثقافي من خلال تظاهراتها في هذا الباب ومؤسساتها التعليمية المتعددة[2].

3.1- المركز الجامعي الأكمل بالبلاد

علاوة على احتضان أقدم جامعة عصرية، عمرت أكثر من ستة عقود، فإن مدينة الرباط تحظى بالجهاز الجامعي الأوسع بالمغرب، يعززه كثيرا تعدد المعاهد والمدارس العليا التابعة لمختلف

[1] في نهاية 2016، كان عدد مستخدمي الدولة بالرباط نحو 44000 من بين 84000 بالجهة و 448000 على الصعيد الوطني (النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2017).

[2] حسب إحصاء السكان لسنة 2014، كان بالرباط ما يقرب من 13000 أجنبيا، أي 64% من المجموع الجهوي و 18,5% من مجموع الأجانب بالمغرب.

الوزارات، ومراكز البحث المتنوعة، علاوة على مؤسسات القطاع الخصوصي. وتتوفر هذه البنية الجامعية، بكل مكوناتها على تأطير هام في كل المستويات. ففي سنة 2017، كان يدرس بجامعة محمد الخامس نحو 2400 أستاذ، إضافة إلى عدة مئات آخرين بالمعاهد والمدارس العليا والمؤسسات الخصوصية. يساند هذه المؤهلات الجامعية كون العاصمة تزخر بخزانات متعددة، في مقدمتها الخزانة الوطنية، ثم خزانات الكليات والمعاهد. بديهي أن أهمية بنيات التعليم العالي هذه، وما يقوم به أطرها من تكوين وبحث، تمنح العاصمة **مؤهلات عالية لتأسيس اقتصادها على البحث العلمي والمعرفة**.

4.1- قطب استشفائي وطبي كبير

إلى جانب بنياتها الجامعية الهامة، تحظى الرباط بتجهيز وتأطير طبي قوي، بفضل مستشفياتها الكبيرة، في مقدمتها مجمع ابن سينا والمستشفى العسكري، وكذا مصحاتها وعياداتها المتنوعة وعدد الأطباء العاملين في القطاعين العمومي (مدني وعسكري) والخصوصي. فهي بذلك تحتوي على 2/3 **الطاقة السريرية بالمستشفيات والمصحات، ونسبة مماثلة من عديد الأطباء، على الصعيد الجهوي**. وتمنح هذه الخدمات الصحية تميزا واضحا للرباط، على كثير من الأصعدة : الإشعاع الطبي على مستوى الجهة والتراب الوطني؛ توفير وضعية أمن صحي تعمل على اجتذاب النخب من مناطق شتى، تحسن الحالة الصحية العامة، مما يعزز مستوى الإنتاجية لدى المشتغلين، وييسير ظروف البحث الطبي والصيدلي والتكوين العالي.

5.1- ريع موقع جغرافي فريد

بحكم وجوده عند التقاء منطقتين طبيعيتين كبيرتين، الهضبة الوسطى ومنخفض الغرب، فإن موقع الرباط مثل، على مدى العصور، مكان عبور أساسي بين شمال وشرق المغرب وجنوبه، وهي وضعية تستمر حتى اليوم، رغم التطور الذي عرفته سبل المواصلات وطرق النقل العصرية. بل إن هذه الأخيرة أبرزت هذه الظاهرة بصورة أوضح، جاعلة من الرباط وضواحيه مجال وصل مفصلي على الصعيد الوطني، وهذا يمنح العاصمة ومحيطها ريع موقع مركزي عالي القيمة يكتسي أهمية قصوى في دعم إشعاعهما وتقوية جاذبيتها الاقتصادية والسياحية وكذا في مجالات الخدمات الاجتماعية والثقافية.

2- ضرورة تطوير وتقوية القاعدة الاقتصادية

تأسس اقتصاد الرباط، منذ أن أصبحت عاصمة المغرب الحديث، قبل قرن خلا، على الوظيفة الإدارية التي تعززت وتنوعت وتشعبت باستمرار، مع توالي العقود، وخاصة خلال الخمسة الأخيرة منها. وقد انعكس هذا كثيرا على كافة جوانب الحياة الحضرية، إذ أن هيمنة القطاع الإداري لمدة طويلة على القطاعات الأخرى، كيف بعمق، بنية المجمع وأثرت كثيرا في تشكل اقتصاد خدماتي متضخم، ووجهت باستمرار آليات استعمال الأرض وأنماط التوسع الحضري. فهذه الوضعية تقتضي **إحداث نوع من التوازن في بنية الاقتصاد الحضري**، وذلك بتقوية القطاعات الأساسية التي بقيت هزيلة أو هامشية، بغية دعم أنشطة الإنتاج وكذا توسيع وتنويع مجالات الشغل.

- **تجويد النسيج الصناعي وتقوية إنتاجه**

يتألف النسيج الصناعي الحالي من نحو 200 مؤسسة، جلها من أحجام صغيرة، تشتغل في أغلبيتها بالصناعات الغذائية وإنتاج مواد البناء، والمواد البلاستيكية، وكذا بالطباعة والنشر، وتشغل أقل من 9000 مستخدم في المجموع. يتعلق الأمر بصناعات عادية في مجملها، توجه إنتاجها بالخصوص للسوق المحلية، وهو ما لا يبيح تثمين المؤهلات البشرية والمعرفية التي تتوفر بالعاصمة، والتي تمثل **عوامل أساسية لتطوير صناعات متقدمة**. فخطة التنمية الصناعية، التي يلزم أن تعزز قطاعات الإنتاج الحالية قصد تلبية حاجات السوق المتزايدة بالعاصمة ومدنها الشريكة ومحيطها الجهوي، تستوجب أيضا وبالخصوص **التوجه نحو الصناعات الدقيقة التي توظف المعرفة والبحث المخبري والتقنيات العالية والأطر الرفيعة**، أكثر مما تعتمد على اليد العاملة العادية.

- **تعبئة الرصيد السياحي الهائل**

مما يدعو للاستغراب ألا تكون **الرباط** مقصدا سياحيا كبيرا وأن يبقى نشاطها في هذا الميدان جد متواضع، في حين أنها **تمتلك من الإمكانات القوية والمؤهلات المتنوعة ما يرشحها لتصبح قطبا سياحيا من الدرجة الأولى بالمغرب**. فهي تحظى، ضمن حدود بلديتها وفي جوارها، بعوامل طبيعية جيدة ومتنوعة، تجمع بين البحر والنهر والغابات والبحيرات والمناخ المعتدل، وتنعم بكثافة نادرة النظير من المعالم التاريخية والعمرانية والثقافية، وتستفيد من احتضانها لمراكز القرار السياحي، وغير ذلك مما يبرر نشأة مجال سياحي رفيع يستند أساسا لهذه الرافعات البيئية والتراثية الفريدة.

مقابل هذه المؤهلات القوية، تبقى الحركة السياحية ضعيفة، إذ أن عدد الزائرين الذين أقاموا بالمؤسسات الفندقية المصنفة المختلفة لم يتجاوز 302.000 في سنة 2016 قضوا بها 626.000 ليلة، مما يعطي متوسط ليلتين للسائح الواحد. وبهذه الأرقام المتواضعة، يتركز بالرباط 3/5 مؤسسات الإقامة المصنفة، و7/10 مجموع الأسرة، و 4/5 المقيمين والليالي السياحية على مستوى الجهة كلها.

يظهر أن العاصمة على أبواب حقبة جديدة من نشاطها السياحي، نظرا لبروز مؤشرات مختلفة تبشر بانتعاش محسوس في هذا الباب. ويتجلى ذلك في تعدد المؤسسات الفندقية المشرفة على فتح أبوابها وأخرى في طور الإنجاز أو مبرمجة، تنتمي كلها إلى الأصناف الممتازة. ويدعم هذه الحركة المشروع السياحي والسكني والاقتصادي الكبير الذي يرى النور تدريجيا بوادي أبي رقراق على مساحة 6000 هكتار والذي ينتظر أن يكون له وقع ملموس على النشاط السياحي بفضل التجهيزات الثقافية الهامة والطاقة الإيوائية، تساند في ذلك التجهيزات التي تحصر على الكورنيش الساحلية.

1.2- تأسيس اقتصاد العاصمة على جودة المعارف والمهارات

لا شك أن الرباط مدينة مهيأة أكثر من غيرها لبناء اقتصادها، بكل قطاعاته وشعبه، على

ركيزتي **العلوم والمهارات**، واتخاذها حجر الزاوية في خطتها التنموية الحالية والمستقبلية.

1.1.2- إعادة هيكلة الجامعة وربط البحث العلمي بسيرورة التنمية

يحتم هذا التوجه تقوية الجامعة بكل إرادة وحزم حتى تتمكن من القيام بدور الريادة في مختلف حقول التكوين المتين والبحث العلمي الدقيق، والإنتاج المعرفي الرصين، في تفاعل مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مسخرة لذلك ما تتوفر عليه مؤسسات متنوعة وأساتذة وباحثين في كل التخصصات، ومن رصيد مكتبي زاخر ومن علاقات شراكة وتعاون وطيدة مع الجامعات المغربية الأخرى والأجنبية. ويقتضي السعي إلى هذا الهدف الرئيس **لترسيخ مكانة جامعة الرباط كقطب امتياز علمي ومعرفي على الصعيد الوطني والمستويات المغاربي والمتوسطي والإفريقي، إعادة هيكلة هذه المؤسسة العريقة قصد إعطائها النفس الجديد الذي تحتاج إليه للنهوض بمهامها المختلفة المتكاملة في ميادين التكوين والبحث، مستجيبة لمتطلبات العصر وخدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل أبعادها.**

من أهم مقومات إعادة الهيكلة هذه، إحداث الإطار المؤسساتي المناسب لتحقيق الطفرة المعرفية المنشودة وما يستحقه ذلك من تعبئة الإمكانات الضرورية. ومن هذا المنطلق توصي الدراسة الحالية **بإنشاء مدينة العلوم**، تبعا لتنفيذ خطة شاملة يكون من بين إجراءاتها الرئيسية وعمليات إعدادها البنيوية، تجسيد المرامي التالية :

- **تخصيص مجال بذاته لمكونات هذه المنجزة الكبيرة**، دون سواها، مما يستدعي الحرص الشديد على الطابع الجامعي والعلمي الصرف لمجال "مدينة العرفان" الحالية وذلك بتخليصها من كل المؤسسات والإدارات التي لا تندرج في حقل التعليم والتكوين العالي والبحث العلمي، مع التأكيد على أن مفهوم **مدينة العلوم يجمع بين الجامعة في حد ذاتها وكذا المعاهد والمدارس العليا** التابعة للوزارات المختلفة. فضم كل هذه المؤسسات في كيان علمي وأكاديمي موحد رهين بأن **يبلور قطب التميز المعرفي المنشود؛**
- **تنظيم كل المؤسسات** الجامعية والمعاهد والمدارس العليا في إطار **بنية واحدة، مندمجة ومتكاملة**،مترابطة فيما بينها، تعمل بصيغة تشاركية، تتقاسم المعطيات وتسعى إلى تحسين التكوين والارتقاء بالبحث المتعدد التخصصات؛
- **إنجاز خطة تشاورية موحدة للنهوض بالتكوين وبالبحث**، مع تحديد مهام كل مؤسسة في **برنامج العمل المشترك**، من ناحية، ومع الجامعات المغربية الأخرى داخل الجهة وخارجها، وكذا **مع الجامعات الأجنبية وعالمي الاقتصاد والمجتمع**، من جهة أخرى؛
- **مد مدينة العلوم**، بكل مكوناتها، **بجميع التجهيزات** اللازمة لها للقيام بوظائفها وإنجاز مهامها في أحسن الظروف الممكنة؛
- **إحداث بنية حكامة ذكية وحكيمة**، تضمن التدبير الأمثل لشؤون مدينة العلوم، بالسهر على إنعاش التكوين والبحث، وصيانة التجهيزات والممتلكات وتشغيلها بالمردودية الضرورية، وتوفير الاطمئنان والأمن والبيئة الصالحة، وهي كلها عوامل أساسية

لتمكين هذا القلب الحيوي للمدينة واقتصادها ومجتمعها من القيام بواجبه المحوري في مسار التنمية المستدامة على الصعيدين الجهوي والوطني.

2.1.2 - توطيد مكانة قطب طبي متألق

اعتبارا لما تحظى به الرباط في الميدان الصحي، في القطاعين العمومي والخصوصي، من تجهيزات وتأطير ومهارات، فإن تأكيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالعاصمة رهينة بتحقيق التثمين الأمثل لهذا الرصيد وتطوير إمكاناتها الاستشفائية في كل المجالات بهدف توطيد مكانة العاصمة كقطب طبي متألق بامتياز. لذا يلزم هنا أيضا، تفعيل خطة محكمة، بعيدة المدى، تعتمد على إعادة هيكلة البنيات الطبية العمومية الحالية وتعزيزها بأخرى، في إطار مؤسسة شاملة ومندمجة المكونات تؤلف **"المدينة الطبية"**. وكما هو الشأن بالنسبة لمدينة العلوم، فإن تجسيد المدينة الطبية يستلزم مباشرة عدة مشاريع متكاملة، من أهمها :

- **تجميع المستشفيات الحالية والمستقبلية ضمن بنية موحدة** تسمح بتقوية روابط التعاون والتكامل بينهما، على صعيد الموارد البشرية والكفاءات والتجهيزات والمعطيات المعلوماتية والإمكانات المادية والمالية وغيرها؛
- **إغناء التخصصات الطبية** الحالية بأخرى غدت ضرورية بفعل تطور الأوضاع الديمغرافية والصحية بالعاصمة والمغرب ككل (طب الشيخوخة وطب الإعاقة والحوادث مثلا)، وكذا بتخصصات رائدة على الصعيد الدولي؛
- **دعم البحث الطبي والصيدلي** بكل تفرعاته، ولا سيما تلك التي تتعلق بالأمراض المستوطنة بالمغرب، وكذا تعميق البحث في مجالات الطب التقليدي والتداوي بالأعشاب وغير ذلك من التخصصات. ولا بد أن يندرج كل هذا ضمن **خطة عمل مندمجة تحدد برنامج البحث لكل مؤسسة**، حتى لا تصرف الجهود في كل الاتجاهات؛
- **إقامة بنية حكامة وتدبير موحدة**، تشتغل في تنسيق كامل مع مثيلتها الخاصة بمدينة العلوم، باعتبار أن هذين البنيتين العلميتين لا يمكن أن تقوما بمهامهما وتأدية رسالاتهما جيدا إلا بتوثيق العلاقات فيما بينهما، وكذا مع الأوساط الاقتصادية والاجتماعية جميعها، من أجل تثبيت دورهما كرافعة أساسية في التنمية المحلية والجهوية.

3.1.2- تقوية وتنويع مجالات التكوين المهني

يمثل التكوين المهني جانبا أساسيا مكملا للبحثين العلمي والطبي، لكونه الامتداد الفعلي الذي يساندهما ويجسد تطبيقهما في الميدان، داخل المؤسسات العمومية والخصوصية وفي كل المجالات. لذا، فإن تقوية قطاع التكوين المهني وتنويع وتدقيق شعب تخصصاته، قصد تخريج التقنيين الأكفاء والمهرة لفائدة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضرورة رئيسية لبلورة تنمية متينة، متعددة الأبعاد ومستدامة.

3- "تصحيح" البنيات الديمغرافية الهشة

1.3- نحو ركود سكاني متمكن بالعاصمة

خلال القرن الذي انصرم عرفت الرباط تطورا سكانيا يختلف كثيرا عما حدث بالمدن المغربية الكبيرة ألأخرى، بحيث أن مرحلة التكاثر الديمغرافي، الذي استمر عقودا، دخل في **مرحلة سكون مع التسعينات ليستقر في مستوى 620000 نسمة** خلال عقد 1994-2004 قبل أن ينزع إلى التناقص فيما بعد، نازلا إلى 558.000 في 2014، أي بتراجع 50.000 ساكن في غضون عقد من الزمن (متوسط 5.000 في السنة)! وهو ما يجعل الكتلة السكانية الحالية في حدود 554.000.

تطور عدد سكان الرباط (1960-2020)

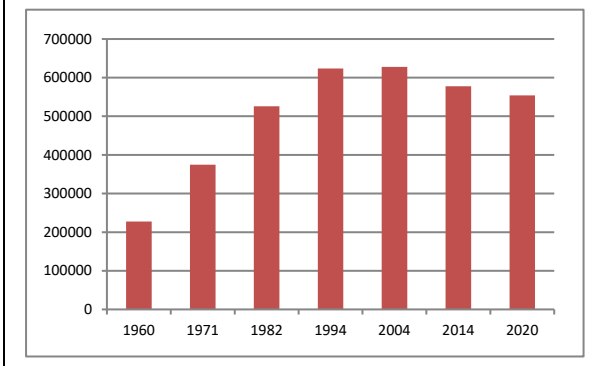

السنة	العدد	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	متوسط نسبة التزايد السنوي(%)
1960	227500	-	-	-
1971	374800	147300	13391	4,64
1982	526100	151300	13755	3,13
1994	623500	97400	8117	1,43
2004	627900	4400	440	0,07
2014	577800	-50100	-5010	-0,75
*2020	554000	-24000	-4000	-0,68

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2.3- تناقص الوزن السكاني داخل التجمع الحضري للعاصمة

خلال فترة الاحتلال والعقود الأولى من الاستقلال، أدى التوافد السكاني القوي إلى العاصمة، وما نتج عن ذلك من تكاثر طبيعي مرتفع، إلى تقوية وزن الرباط في مجموع سكان مدائن أبي رقراق، لتبقى حصتها أكثر من **50% حتى مستهل عقد الثمانينات**، قبل أن **تتراجع تدريجيا إلى حدود 24% حاليا**، أمام تزايد حصة سلا (46%) ووزن عمالة تمارة-الصخيرات التي نمت إلى 27%، أي أكثر من العاصمة. بصفة موازية، عمل **الركود السكاني بالرباط على تراجع رتبتها بين المدن الكبيرة المغربية** التي حافظت على حيوية ديمغرافية أهم، فنزلت بذلك إلى الصف الثامن منذ 2014 بعد ما كانت بالصف الثاني حتى بداية 1971.

تطور الوزن السكاني للرباط ضمن العمالات الساحلية ورتبتها بين المدن المغربية

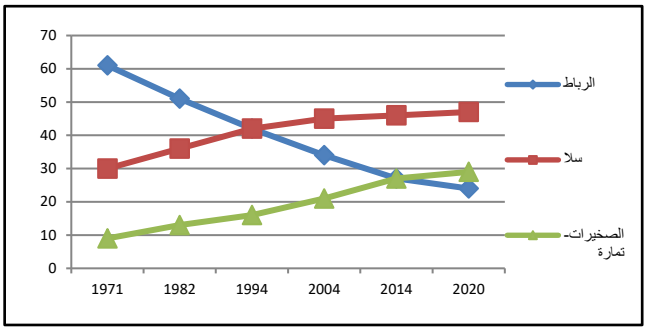

السنة	الوزن السكاني (%)			الرتبة الحضرية	الوزن في الجهة (%)
	الرباط	سلا	الصخيرات-تمارة		
1971	61	30	9	2	21
1982	51	36	13	3	21
1994	42	42	16	4	18
2004	34	45	21	7	16
2014	27	46	27	8	13
2020 *	24	47	29	8	11

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

وانعكس هذا الركود السكاني أيضا على البنية الديمغرافية، وخاصة على **مستوى حجم الأسر** الذي غدا في حدود **أربعة أشخاص** منذ منتصف العقد الماضي ودون ذلك حاليا ، من ناحية، وعلى صعيد الهرم السكاني الذي **تراجعت به فئات الصغار والشبان وتضخمت فئات الكهول والمسنين**، وهو ما يشير إلى أن **العاصمة قد اكتملت نقلتها الديمغرافية** من حيث بنية هرم السكان ونزعة تطورهم، وهذه وضعية لها تأثير حالي ومستقبلي على نوعية الخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية لكي تقوم المدينة بوظائفها، وعلى مستويات توفير الشغل والسكن.

تطور وترقب بنية الأعمار لسكان الرباط

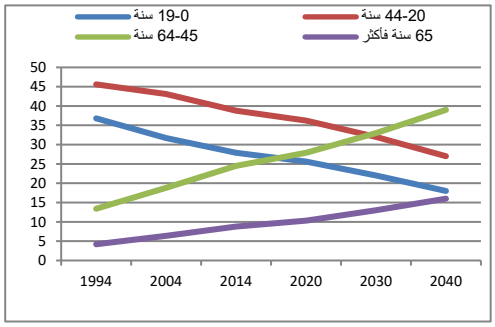

فئات الأعمار	1994*	2004*	2014*	2020**	2030**	2040**
0-19 سنة	36,8	31,7	27,9	25,6	*22,0*	*18,0*
20-44 سنة	45,6	43,1	38,8	36,2	*32,0*	*27,0*
45-64 سنة	13,4	18,8	24,5	27,9	*33,0*	*39,0*
65 سنة فأكثر	4,2	6,4	8,8	10,3	*13,0*	*16,0*
المجموع	100	100	100	100	*100*	*100*

* الإحصاء العام للسكان والسكنى ** تقديرات مكتب الدراسات

3.3- تباينات سوسيومجالية واضحة

سجل التطور السكاني، المستقر عموما، اختلافات مجالية محسوسة. فباعتبار المقاطعات الحضرية، يمكن التعرف على أربع حالات من التطور السكاني الحالي والمستقبلي :

- **تناقص حاد ومتواصل لعدد سكان الأحياء القديمة المركزية، المتمثلة في مقاطعة حسان وجماعة توارگة**، وذلك بفقدان نحو 43.000 نسمة بين 1994 و 2014، وهو ما يعني تراجعا بنسبة 27,5% خلال عقدين، **ويساوي تقريبا مجموع النقص الذي حدث على صعيد المدينة ككل** (45.600 نسمة)؛

- أما **مقاطعة أكدال-الرياض**، فقد عرفت زيادة سكانية هامة أثناء عقد 1994-2004، بنسبة 21%، أي ما يمثل 16.000 نسمة، قبل أن تشهد **تراجعا محسوسا** في العقد التالي، بنسبة 16%، مما أفقدها أكثر من 13.000 نسمة. وتكون الحصيلة الإجمالية هي **استقرار نسبي لعدد السكان** طيلة العقدين (+ 2.700 نسمة)، مما يجعل العدد الحالي في مستوى 70.000 ساكن.
- جاء **التناقص السكاني** في حدود 9% بين 1994 و 2014 في **مقاطعة السويسي**، رغم قلة قاطنيها أصلا، حيث يمكن تقدير عددهم حاليا بنحو 21.000، أي أقل من **4% من مجموع سكان العاصمة مقابل أزيد من نصف مساحتها؛**
- وسجلت **مقاطعتا يعقوب المنصور واليوسفية**، اللتين تضمان نحو 2/3 سكان العاصمة، على حوالي 1/5 مساحتها، **تناقصا طفيفا** في عدد القاطنين، خاصة في حالة الأحياء الشعبية موازية لساحل البحر.

التباينات السكانية بين المقاطعات الحضرية

المقاطعات الحضرية	المساحة (%)	السكان							
		1994		2004		2014		2020	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يعقوب المنصور	10,7	199700	32,0	202300	32,2	194500	33,7	192000	34,7
اليوسفية	9,4	170100	27,3	172900	27,5	170600	29,5	170000	30,7
حسان (+ توارگة)	8,6	154600	24,8	134900	21,5	112100	19,4	100000	18,0
أكدال - الرياض	19,8	74600	11,9	90600	14,4	77300	13,4	71000	12,8
السويسي	51,5	25100	4,0	27300	4,4	23400	4,0	21000	3,8
الرباط	**100**	**623500**	**100**	**628000**	**100**	**577900**	**100**	**554000**	**100**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

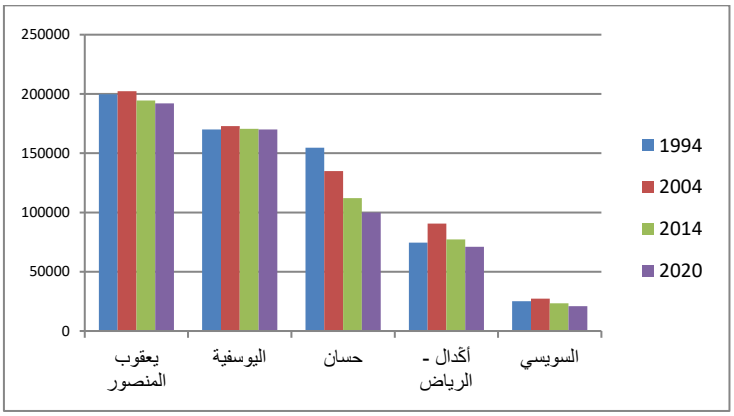

4- إعادة هيكلة المجال المبني وتثمين مؤهلاته

يتميز المجال المبني بالعاصمة بطابعه المركب والمتنافر في كثير من الحالات، لكونه يشتمل على أنسجة جد مختلفة تنتمي إلى حقب إنتاج متوالية، انطلاقا من المدينة العتيقة، الضاربة في القدم، إلى مركز حي الرياض المتميز بهندسته العصرية، مرورا بالأحياء "الأوربية"، وصولا

إلى أحياء السكن الاقتصادي القانوني وانتهاءا بالتكدسات السكانية العشوائية المنتشرة على سفح الوادي. نظرا لكون مجال العاصمة محدود الاتساع وتطغى على البناء فيه الأشكال الأفقية، فإن الأراضي المتاحة للتمدين تحتد ندرتها باستمرار، مما يرفع الأثمان بشكل سريع ويحول دون اقتناء العقار الشاغر أو المبني بالنسبة لغالبية السكان.

فالضرورة تملي إذن فك الاكتظاظ السكني والسكاني بالعديد من الأحياء، خاصة بمقاطعة اليوسفية وأجزاء كبيرة من يعقوب المنصور، كما تستوجب تعبئة المخزون العقاري المتاح وإعادة النظر في التمدين الأفقي الذي يشمل القسم الأكبر من مساحة المدينة.

فمن شأن هذه المبادرات الرامية إلى إعادة هيكلة المجال المبني أن تساعد على توفير مساحات هامة للسكن العمودي، وإعادة تشغيل مساحات شاغرة واسعة وتقوية العرض في مجالات السكن والفضاءات الاقتصادية، وبالتالي **إعطاء المدينة إمكانات جديدة لتنظيم مجالها وتطوير اقتصادها وتأطير سكانها**. على ضوء المقترحات التي أتت بها خطط وتصاميم التهيئة العمرانية المختلفة، واعتبارا لتشخيص الأوضاع الديمغرافية والسكنية والاقتصادية الذي أنجزته هذه الدراسة، وسعيا إلى بلورة هيكلة وظيفية لمجال العاصمة، يمكن التأكيد على ضرورة تنفيذ عمليات عمرانية ذات طابع هيكلي وازن وبعد تنموي هادف.

1.4- رد الاعتبار لمعمار المدينة العتيقة وتنظيم أنشطتها

هناك دراسات متعددة عنيت بالمدينة العتيقة بهدف إنجاز استراتيجيات تساعد على إنقاذها وإعادة الاعتبار لهذا الموروث الحضري والحضاري الثمين، وللقضاء على أشكال الهشاشة الاجتماعية والتدهور العمراني، وتحسين التجهيزات والبنيات التحتية وتحريك الأنشطة الاقتصادية...غير أن هذه المدينة العتيقة تعاني من أشكال مختلفة من الضغط المتواصل، رغم تناقص عدد سكانها خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل ملموس، وذلك بسبب **موقعها المحوري** بين المركز العصري ووادي أبي رقراق وحي المحيط، مما يقوي **التهافت على مجالها لغاية أنشطة التجارة والسياحة أساسا**.

فالخشية أن تؤدي هذه الضغوط المتنوعة إلى الزيادة في تدهور النسيج المبني والتنظيم العمراني لمجال تراثي بامتياز. فالمحلات التجارية تغزو باستمرار المباني والأزقة، والسياحة تستقر في عدد متزايد من الدور القديمة الكبرى، مما ينذر بتحول المدينة العتيقة إلى سوق تجارية ومجال سياحي، على حساب قيمتها التاريخية ومعالمها الثقافية. فخطة التنمية وإعداد مجال المدينة العتيقة يلزمها أن **توازن بين الضرورات الاقتصادية** الكفيلة بإدماجها في الاقتصاد الحضري من ناحية **وواجبات حمايتها وإنعاشها كمركز ثقافي عريق يحفظ جزءا كبيرا من ذاكرة الرباط وحضارة المغرب.**

2.4- تجديد الأحياء العصرية الأولى

نسبة هامة من أحياء الرباط يعود تشييدها إلى عقود عدة، بدأت تظهر بها علامات مختلفة من التدهور العمراني، خاصة منها تلك التي تجاور البحر حيث تعمل الرطوبة العالية على نخر

البنايات، لاسيما أن جلها أنجز بطريقة استعجالية وبهندسة مرتجلة، وكذا تلك المطلة على الوادي التي هي من نتاج التمدين العشوائي.

فعملية تجديد الأحياء المطلة على البحر والنهر تتماشى مع مشروع تهيئة الكورنيش والوادي بغية توفير مجال سياحي وترفيهي من شأنه أن يقوي جاذبية العاصمة وأن يحسن كثيرا جوانبها البيئية. تصدق هذه العملية كذلك على منطقة حسان السفلى التي يلزم أن يستند تجديدها إلى دراسة دقيقة تجعل من هذا الموقع قطبا حضريا هاما، محاذيا للمدينة العتيقة ووادي أبي رقراق ومعلمة صومعة حسان والمركز "الأوربي"، وهي كلها مجالات حيوية ذات وظائف مهيكلة.

3.4- تكثيف البناء في الأنسجة الأفقية

تغطي مناطق الفيلات مساحات شاسعة، خاصة بحي الرياض وحي السويسي. وخلال السنوات الأخيرة، تصاعدت ظاهرة استقرار عدد كبير من المكاتب والمؤسسات بالفيلات مما يؤدي إلى تشتتها. كما أن بعض المحاور الطرقية المخترقة لهاذين الحيين راحت تحتضن عددا متزايدا من وكالات الأبناك والأسواق التجارية والشركات... فهذه النزعة المتواصلة في تحول جزء هام من الفيلات السكنية إلى محلات مهنية تخبر عن الخصاص المتزايد في هذا الباب، مما يدعو إلى تكثيف البناء العمودي خاصة على طول المحاور الكبرى وفي جزيرات داخل النسيج، من أجل إنتاج فضاءات المكاتب المتنوعة ومجموعات سكنية، بغية تلبية الطلبات المتزايدة في هذا الصدد وذاك. هذا يستوجب إعادة النظر في نسبة استعمال الأرض في اتجاه تعديد مستويات البناء العمودي.

4.4- تخفيف الكثافات السكانية وتهوية النسيج في الأحياء الهامشية المكتظة

يمثل التجمع السكاني الكثيف جدا، الواقع على سفوح نهر أبي رقراق، والمتجسد في كتلة متراصة تحاذي حيي اليوسفية والتقدم، مجالا حضريا يطرح مشاكل اجتماعية والاقتصادية وأمنية. ذلك أن عددا من دواوير الصفيح (دوار الدوم ودوار المعاضيد) المتصلبة لاحقا، وتجزيئات عشوائية صلبة البناء (دوار الحاجة وجبل الرايسي) تحتضن عشرات الآلاف من السكان، يتكدسون في ظروف متردية، وبيئة خطرة، وصعوبة ولوجية حادة.

ألا وقد انطلق، خلال السنوات الأخيرة، المشروع الكبير الهادف إلى إعداد مجال سياحي وسكني بسافلة وادي أبي رقراق، فإن استمرار وجود هذه الأحياء العشوائية المزدحمة بالفئات السكانية المعوزة، فوق سفوح شديدة الانحدار، غير صالحة للبناء، لمن شأنه أن يعمق الشرخ الاجتماعي، وأن يعقد المشاكل العويصة. هذا دافع أساسي إضافي للتعجيل بمباشرة **إعادة هيكلة هذه الأحياء عن طريق تخفيف تكدس النسيج المبني** وبالتالي العمل على إعادة إسكان جزء من قاطنيه في عين المكان أو غير بعيد عنه. فمن شأن عملية التخفيف هذه، علاوة على تحسين ظروف السكن والأمن، أن توفر مساحات لإقامة التجهيزات الاجتماعية الضرورية، خاصة في ميداني التعليم والصحة، وأن تساعد على تنظيم النشاط التجاري وتسهيل الولوجية.

فبعد المحاولات والمبادرات العديدة التي تعاقبت طيلة عقود على هذه الأحياء بهدف إصلاح شأنها، والتي لم تأت إلا بتحسينات محدودة فشلت في معالجة المشكل من أصله، **فإن إنقاذ أوضاع هذا المكون الحضري المثقل بالسكان يتطلب اتخاذ قرار إرادي جسيم، على أعلى مستوى**، كفيل بأن يضمن توفير الإمكانات والوسائل والكفاءات القادرة على تجاوز كل العقبات، بغية دمج هذا المجال في نسيج عاصمة عريقة تبوأت مكانتها ضمن التراث العالمي.

5.4- تعبئة وتوظيف الرصيد العقاري المتاح

داخل مجالها البلدي، لا تزال مدينة الرباط تمتلك مساحات شاغرة ممتدة، في حين أن معروض أراضي البناء قليل وأن نسبة كبيرة من السكان يزدحمون في مواقع غير صالحة للبناء والسكن. وهذه الوضعية الغريبة تذكي سوق العقار، عاريا أو مبنيا، رافعة أثمان قطع الأرض والمباني إلى مستويات صعبة المنال. توجد هذه الأراضي الشاغرة في ثلاثة أشكال أساسية:

- **مساحات واسعة لا تزال تمارس فيها أنشطة فلاحية مختلفة**، كما هو الحال فيما تبقى من أراضي الكْيش.
- **أراض بائرة متعددة ومبعثرة عبر النسيج الحضري**، خاصة في الأحياء القديمة (حسان، المحيط، يعقوب المنصور، العكاري...) كانت تشغلها مؤسسات صناعية أو تجارية أو خدماتية أو تجهيزات مختلفة، توقفت عن العمل منذ زمان. تمثل هذه الأراضي مساحات هامة يمكن تعبئتها وإعادة تشغيلها لإنجاز مجموعات سكنية أو بنايات للمكاتب أو لتجهيزات اجتماعية وثقافية وغيرها، وبالتالي إعطاء هذه الأحياء نفسا جديدا ومقومات اندماج حضري هامة؛
- **بقع غير مشغلة تمثل جيوبا متفاوتة الاتساع عبر أحياء الفيلات**، خاصة السويسي حيث تظل شاغرة مساحات هامة جديرة بأن تستثمر لتشييد إقامات سكنية ومراكز تجارية ومجمعات ثقافية وتجهيزات، تساهم كلها في تأثيث هذا المجال الفسيح الأفقي الامتداد، وتنشئ مركزيات حضرية جديدة.

مجال مشاريع ســـــلا

يعتبر مجال سلا، وبالأحرى المدينة في حد ذاتها، أكثر المجالات سكانا بالجهة كلها. وهو حيز مركب التكوينات على جميع الأصعدة، مما يعدد المشاكل ويعقد القضايا، في كل الميادين، فيستدعي تصحيحها وحلها إجراءات جذرية مفعمة بالإرادية والحزم والتبصر وتنفيذ المشاريع التنموية اللازمة.

1- اندفاع التمدين وتسارع النمو الديمغرافي

1.1- مجال حضري محصور بين عناصر طبيعية هامة

يحد مجال سلا ثلاثة وحدات طبيعية: المحيط غربا، غابة المعمورة شرقا، ووادي أبي رقراق جنوبا. داخل هذه الحدود، يمكن التمييز بين الحيز الساحلي، الذي ينتهي بأجراف تشرف على المحيط، وتحد من امتداد الشواطئ الرملية، من ناحية، والحيز الداخلي الممتد حتى الغابة، والذي نخرته مجموعة من المحاجر التي استعملت صخورها (الحُث grès) في أوراش بناء متعددة، ولا تزال تمد بعض الحرفيين بالمادة الأولية لمصنوعاتهم، من ناحية ثانية. بين الساحل والداخل، انتظم باكرا مجال فلاحي تقليدي من قبل المزارعين السلاويين وذلك باستعمال المياه الباطنية لإقامة "السواني" الشهيرة بغية تزويد المدينة بالخضراوات وغيرها. أما الهضبة الداخلية، فإنها مجال انتشار غابة المعمورة التي تنفتح ضمنها بعض الفجوات المزروعة. من جهة الجنوب تتصل هذه الهضبة بوادي أبي رقراق الذي يشهد إنجاز مشروع سياحي وسكني ضخم.

2.1- زحف التمدين وضعف النسيج الحضري

يغطي مجال سلا نحو 326 كم^2، انتشرت عبره أشكال متضاربة من التمدين. فشمال وشرق المدينة العتيقة، التي ظلت حتى منتصف القرن الماضي هي كل حاضرة سلا، محصنة خلف أسوارها،انطلقت أحياء متعددة، بعضها قانوني وجلها دون ذلك، مكتسحة جزءا كبيرا من المجال الممتد نحو بوقنادل وهضبة حصين. وأدى هذا التمدين السريع جدا، والمرتجل في غالب الأحيان، إلى تعدد أشكال السكن الهزيل والتجزيئات التلقائية وأخرى استعجالية، تمثل داخلها أحياء الصفيح والعشوائيات مساحات كبيرة. وتمثل المشاريع السكنية الرسمية الثلاثة، المتعلقة "بحي السلام" و"سلا الجديدة" و"المحيط" استثناء ضمن هذا النسيج المختلط وغير المنظم في غالبيته.

في الجملة، يقدم مجال سلا أشكالا متعددة من الخصاص في مختلف المجالات، **فتشكل تنميته الحضرية تحديا كبيرا يقتضي تفعيل استراتيجية متكاملة** تتكون من مشاريع رد الاعتبار وإعادة الهيكلة والتجديد وإنشاء التجهيزات الأساسية وإصلاح شبكة الطرق، وهي كلها عمليات مترابطة، جديرة بأن تحقق الترقية الحضرية والمعمارية للنسيج المبني، والتقوية الضرورية

لاقتصاد المدينة وتأهيل هذه الأخيرة اجتماعيا وثقافيا، مما يمكنها من القيام بوظائف **حاضرة شريكة للعاصمة** في تأطير الجهة وتحريك عجلة نمائها.

3.1- طفرة ديمغرافية عارمة

جاء توسع المجال الحضري نتيجة لضغط سكاني قوي جدا، انطلق غداة الاستقلال خاصة، بسبب موجات هائلة من الوافدين واستمرار زيادة طبيعية معتبرة. أدى تظافر هاتين الحركتين إلى ارتفاع مهول في عدد السكان الذي ارتفع من حوالي 50000 في نهاية المرحلة الاستعمارية إلى ما يزيد **عن مليون نسمة حاليا**، تحتضنهم مدينة سلا وأطرافها (جماعتا بوقنادل وعامر)، مما يعني أن عدد السكان قد تضاعف 20 مرة منذ الاستقلال إلى اليوم. هذا يجعل من مدينة سلا **ضمن المدن الخمس الكبرى بالمغرب.**

تطور عدد سكان مجال مشاريع سلا

الجماعات	1994	2004	2014	*2020
مدينة سلا	579900	760200	890400	966000
مركز بوقنادل	6600	9300	25300	31000
جماعة عامر	25400	34300	46600	54000
المجموع	611900	803800	962300	1051000

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان *تقديرات مكتب الدراسات

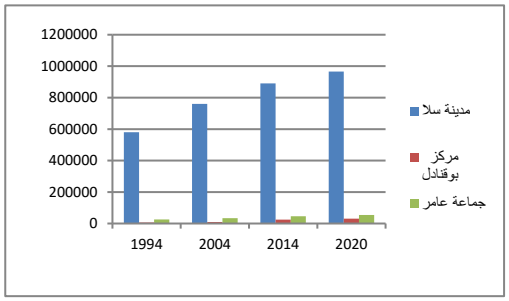

يتجلى مما سبق أن مجال سلا هو موضع إشكالات معقدة ومختلفة، ساهمت مبادرات متوالية، أطلقها مسؤولو الجماعات الترابية والعمالة والولاية وسائر الوزارات في تصحيح بعضها، خاصة خلال العقدين الأخيرين، عن طريق تنفيذ جملة من المشاريع المعمارية والاقتصادية والاجتماعية بغية تدارك الخصاص وتقوية التجهيزات الحضرية وشبكة الطرق، ومن ثم تحسين الخدمات وتوفير الشغل.

غير أن مجال المدينة لازال يعاني من أشكال مختلفة من عدم التوازن والخلل في تنظيم العمران والضعف في القاعدة الاقتصادية والمواصلات. فتقويم هذه الأوضاع يمثل مهمة عسيرة ومتشعبة، إذ يتطلب فتح أوراش متزامنة ومتكاملة تهدف إلى تأهيل الإطار المبني، وتقوية التجهيزات الحضرية، وهيكلة مجال سلا داخليا وخارجيا، وتمكينه من القيام بوظائفه الجسيمة قصد **تنمية مدينة كبيرة عليها أن تشارك الرباط في بعض مهام العاصمة.**

2- تأهيل الإطار الحضري: مهمة ضرورية، طويلة النفس

يتعلق الأمر هنا بجل المجال الحضري الذي هو، في أغلبه، نتاج مبادرات خصوصية أو عمومية تمت غالبا في ظروف الاستعجال والارتجال وبإمكانات متواضعة. ويلزم أن تنكب الجهود بشكل مركز على صنفين من الأحياء: المدينة العتيقة، والتجزيئات السكنية غير القانونية.

1.2- إعادة الاعتبار للمدينة العتيقة وحمايتها

تمثل المدينة العتيقة التراث العمراني الوحيد بسلا، على عكس الرباط التي تتوفر على معالم تاريخية متعددة خارج أسوار مكونها العتيق. فعلى مدى ألف سنة من التاريخ المجيد، اغتنت سلا بموروث معماري أصيل جد متنوع يجمع بين مآثر دينية وثقافية وإدارية واجتماعية مختلفة، ومنظومة أسواق تجارية وحرفية، ونسيج سكني يزخر بالدور الفخمة، الكل محصن بأسوار عالية بها أبراج دفاعية، تنفتح بها بوابات ضخمة من جهة النهر حيث كانت أوراش "دار الصناعة" والميناء (باب المريسة).

فهذه الحاضرة العريقة، الغنية بمجالها الفلاحي (السواني) كانت تحتضن نحو 17000 نسمة في بداية القرن الماضي. وخلال العقود التالية، استقبلت أعدادا غفيرة من الوافدين خاصة بعد الاستقلال، مما جعل عدد قاطنيها يتضاعف ثلاث مرات في بداية عقد الثمانينات (51000 نسمة). أدى هذا الضغط السكاني المتواصل، في حين أن المدينة لم تعد تملك مقاليد اشتغالها وفقدت جل وظائفها الإدارية، إلى تفشي أشكال خطرة من التدهور في نسيجها المبني وتنظيم أسواقها، يساهم في ذلك نزوح جل عائلاتها الميسورة، وتردي تنظيماتها الحرفية، وتكاثر سكانها المعوزين. فكانت النتيجة أن **نسبة كبيرة من التراث المعماري لحقها تخريب أو تدهور** تتفاوت حدتهما حسب تدني أشغال الصيانة أو نوعية الترميمات أو أشكال التجديد التي في الغالب ما تتم باستعمال مواد بناء غير ملائمة ودون معرفة هندسية جيدة بالمعمار الأصيل.

وموازاة مع تردي الإطار المبني، حدث تغير جذري في بنية الاقتصاد الحضري، بحيث اختفت تدريجيا حرف إنتاج عديدة أمام تكاثر أشكال متنوعة من التجارة التي غزت محلاتها العديد من الدور و"الفنادق" والطرق والساحات والأزقة، مما حول المدينة العتيقة إلى سوق كبير، تسود فيه تجارة الأثواب واللباس والمواد الغذائية، في حين تتراجع المجالات السكنية وتتدهور البيئة.

من تأثيرات هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي أن المدينة فقدت، شيئا فشيئا، جزءا كبيرا من وظيفتها السكنية، فتراجع عدد قاطنيها بشكل مثير، إذ لم يعد يتجاوز ما كان عليه قبل ثمانية عقود خلت، أي نحو 30.000 نسمة فقط.

لاشك أن تراجع عدد السكان هذا خلال العقود الأربعة الماضية، قد يمثل عنصرا إيجابيا **للتخفيف من الضغط الديمغرافي** الثقيل الذي حدث من قبل، وبالتالي **يساعد** جزئيا على مباشرة **عمليات رد الاعتبار والصيانة اللازم القيام بها، بكل الإرادية الممكنة، بغية إنقاذ مكون حضري أصيل وفريد يحمل وحده تاريخ وذاكرة كل سلا وجزء هام من المغاربة كما يعتبر مركزا ثقافيا من الدرجة الأولى على الصعيد الوطني.**

صحيح أن جملة من أشغال الصيانة والإصلاح والترميم قد تمت، بمستويات متفاوتة من النجاح، من أجل إنقاذ بعض المعالم التاريخية والأسوار والأبواب. هناك معاهدة تشاركية وقعت بين عدة أطراف فاعلة، منها وزارات الأوقاف والداخلية والسكنى والثقافة والصناعة التقليدية من ناحية، ومجالس العمالة والجهة والبلدية من ناحية أخرى، بهدف تنفيذ جملة من عمليات

إعداد مجال المدينة العتيقة ورد الاعتبار إليه. ونصت هذه المعاهدة على إنجاز المشاريع الهامة، من أبرزها : تأهيل النسيج الحضري، رد الاعتبار للفنادق والدور القديمة، ترميم المآثر التاريخية، إصلاح وصيانة المباني الآيلة للسقوط، تهيئة البوابات الكبيرة، إعادة تنظيم الشوارع التجارية، تهيئة مساحات ملائمة للسيارات عند مداخل المدينة، إصلاح الجوانب البيئية ...

2.2- إعادة تهيئة الأحياء السكنية

يتألف النسيج الحضري بسلا، باستثناء بعض العمليات العمرانية الكبيرة التي نفذتها الدولة (حي السلام، سلا الجديدة)، وتجزيئات صغيرة من إنتاج القطاع الخصوصي، من مجموعة أحياء ظهرت وانتشرت خارج قواعد التعمير، والتي تستدعي **عمليات متنوعة من أجل إعادة هيكلتها واستسوائها** (mise à niveau)، عن طريق تصحيح جودة بنائها أو إتمامها، وتجميل الواجهات، وتهيئة شبكة الطرق، وتعزيز التجهيزات المختلفة...

فهذه الأحياء غير القانونية التي تغطي جزءا كبيرا من بطانة العليا وتابركت والتجزيئات المترامية الأطراف المكونة للدار الحمراء والشيخ المفضل وقرية أولاد موسى والعيايدة وسيدي موسى وغيرها، إضافة إلى الدواوير الهامشية المتناثرة شمال المدينة والتي يمثل بعضها تجمعات عشوائية ضخمة كدوار البراهمة الذي يقطنه حاليا ما لا يقل عن 20.000 نسمة! كذلك الأمر بالنسبة لأحياء أخرى، قانونية التشييد، التي بلغت درجات متفاوتة من التدهور من حيث بناؤها ومستوى طرقها، فتحتاج هي أيضا لعمليات تصحيحية كفيلة بأن تجدد إطارها المبني أو أن تهيكله برمته، كما هو الحال في التجزيئات القديمة ببطانة وتابركت وحتى بحي السلام. وتتسبب الامتدادات الأخطبوطية نحو الشمال في مشاكل عدة، نظرا لتوالي تجزيئات مفككة الأوصال، ناقصة التجهيز، عبارة عن متاهات متراكبة.

يجدر التأكيد على أن **النمو العمراني بسلا قد تم بطريقة أفقية**، ناتجة عن إضافة التجزيئات بعضها لبعض دون تنسيق ولا تناسق، مما أدى في النهاية إلى **تمدد غير محدود للمجال الحضري**، مستنزفا الرصيد العقاري الثمين ومستهلكا مجالا فلاحيا أصيلا، إضافة إلى مضاعفة كلفة التجهيزات التحتية من طرقات وقنوات الماء الشروب وشبكات التطهير والكهرباء وغيرها. هكذا يكون قد أصبح من الضروري، في أجزاء واسعة من المجال الحضري، **تغيير مُعامل استعمال الأرض** (COS) **وتفضيل البناء العمودي**، قصد مكافحة تبذير الأرض، مع إنتاج بنايات عالية نسبيا تكون معالم حضرية داخل نسيج وطيء. وتكون عمليات إعادة الهيكلة وتنظيم وتجديد النسيج الحضري فرصة **لإنشاء مركزيات حضرية جديدة** توفر للمدينة أقطابا مهيكلة أساسية تفتقر إليها سلا لحد الآن.

3- تقوية التجهيزات المهيكلة

مقارنة مع المدن الكبيرة الأخرى، تعاني سلا من عوز متعدد الأشكال في التجهيزات الأساسية التي تقوم عادة بهيكلة المجالات الحضرية، والحالة أن هذه المدينة يقطنها نحو مليون نسمة. فهذه الظاهرة ناجمة عن كون سلا نمت، ولمدة طويلة، كمجال سكني بالأساس يعتمد أهله في الخدمات الرفيعة وفي التشغيل على العاصمة الرباط. بل إن بعض مؤسساتها الكبيرة، مثل

المطار والقاعدة الجوية ودار السكة والجامعة الدولية بتيكنوبوليس وغيرها، هي في الواقع تجهيزات تخدم العاصمة قبل كل شيء.

هذه المفارقة الصارخة بين كتلة حضرية ضخمة ومتزايدة وتجهيزات متواضعة تؤكد على أن سلا، المدينة المليونية ديمغرافيا، تحتاج إلى بذل مجهودات كبيرة لمدها بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية التي تتناسب مع حجمها، والتي تبقى المدينة بدونها ضعيفة الاشتغال، مهزولة الوظائف، وبالتالي واهية الوزن في المجموعة الحضرية الكبيرة وضمن الجهة برمتها.

1.3- إرساء دعامات مركز جامعي وعلمي كبير بسلا

لحد الآن لا تتوفر سلا إلا على أربع مؤسسات للتعليم العالي، ثلاث منها عمومية : المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، المدرسة العليا لتكنولوجيا وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى "الجامعة الدولية" الخصوصية. في سنة 2017 كان العدد الإجمالي لطلبة المؤسسات العمومية الثلاث يناهز 14.500. صحيح أن هذا العدد يمثل أربعة أضعاف ونصف ما كان عليه (3200 طالب) في سنة 1999 (سنة فتح ملحقة لكلية الحقوق بالرباط)، لكنه يبقى هزيلا جدا بالمقارنة مع ضخامة الطلب المحلي، إضافة إلى محدودية شعب التكوين، في حين أن جامعة تيكنوبوليس الخصوصية لا يلجها إلا ذوو الإمكانات المالية، مما **يحتم على أغلبية طلبة سلا التوجه إلى كليات ومدارس ومعاهد الرباط**.

فهذه الوضعية الشاذة التي تضع سلا في **تبعية شبه مطلقة للرباط في مجال التعليم العالي** وما يرافقه عادة من نشاط علمي، تحتم **إنشاء جامعة سلا، بكلياتها ومعاهدها ومدارسها العليا**، لاستقبال آلاف الطلبة حاليا، وبالأحرى في المستقبل، علما أن المدينة وضاحيتها ستضم ما لا يقل عن مليون وربع من السكان، إضافة إلى قاطني المناطق الداخلية الشرقية.

2.3- تقوية التجهيز والتأطير بالقطاع الصحي

إذا كانت سلا هي الحاضرة الكبيرة الوحيدة بالمغرب التي تبقى بدون جامعة ذاتية، فهي أيضا تفتقر لمؤسسات طبية تتلاءم ومكانتها، أهم بكثير من تلك التي توجد بها، والمتمثلة في مستشفيين متخصصين (الرازي والعياشي) اللذين يؤطران الجهة بأكملها، وفي المستشفى الإقليمي (250 سريرا سنة 2021). هكذا، تظل سلا، في **حالة تبعية مباشرة للعاصمة**، بالنسبة للطب العمومي والخصوصي على السواء، في حين أن طلبات الخدمات الصحية تتضخم وتتنوع بحاضرة الضفة اليمنى، موازاة مع تكاثر سكانها باستمرار. فالحاجة إذن ماسة جدا **لتجهيز المدينة بمركب استشفائي مناسب** يرفع مستوى العناية الطبية بها، مما يساهم كذلك كثيرا في تخفيف الضغط على الجهاز الصحي بالرباط.

3.3- توسيع وتحسين التجهيزات الرياضية

الخصاص هنا فادح أيضا، لاسيما بعد إلغاء الملعب القديم بحي الرمل الذي أدمجت أرضه ضمن منطقة تهيئة وادي أبي رقراق، من ناحية، ونظرا للتجهيزات المتواضعة المقامة بحي

بطانة، من ناحية أخرى. على هذا الأساس اقترح تصميم التهيئة **إحداث ملعب كبير على الأطراف الشمالية للمدينة**، يكون من آثاره المساعدة على بروز مركزية حضرية جديدة ترتبط بالأحياء القريبة بواسطة شارع كبير منفتح على الساحل. ويكون لهذا التجهيز الهام علاقة بالجامعة الجديدة المشار إليها سابقا.

4- تمكين سلا من الرافعات الاقتصادية الضرورية

تعاني القاعدة الاقتصادية لسلا من الهشاشة وقلة التنوع، إذ تعتمد أساسا على الأنشطة التجارية والخدمات والحرف البسيطة، التي تنتمي في غالبيتها للقطاع غير المهيكل، الشيء الذي لا يساعد على تقوية القطاعات المنتجة ومناصب الشغل القار، وكذا على تثمين القدرات البشرية ودعم ميزانيات المجالس المحلية بالموارد المالية اللازمة لتدبير الشأن العام وإنجاز المشاريع وتقوية البنيات التحتية وإنجاز برامج تنموية.

1.4- ابتكار نشاط سياحي أصيل

بالنظر إلى الإمكانات المحلية المتنوعة، يشكل النشاط السياحي الهزيل جدا ظاهرة غريبة بمجال سلا، حتى إن ضعف هذا النشاط يكاد يوحي بأن المدينة العريقة وظهيرها المتعدد المؤهلات لا يمتلكان المقومات الكفيلة بإنعاش القطاع السياحي. والحالة أن حاضرة سلا بنسيجها العتيق الزاخر بالمآثر التاريخية والمعالم المعمارية والتظاهرات الثقافية، جدير بأن يجتذب إليه أعدادا هامة من السياح، من الداخل ومن الخارج، تسانده في ذلك الطبيعية المحيطة، الغنية بالغابات وبوادي أبي رقراق والشواطئ وبحيرة السد الكبير (س. محمد بنعبد الله) وبحيرة بوغابة القريبة، وغير ذلك.

غير أن هذا المجال لا يحتوي إلا على فندقين صغيرين تقتصر طاقتهما الإجمالية على 124 سريرا، قضى بهما نحو 1400 زائر فقط، سنة 2016، وأقل من 3000 ليلة سياحية، يضاف إليهما 7 دور للضيافة. بهذا تبقى **سلا مجالا سياحيا جد هامشي غير مندمج تماما لا في الاقتصاد السياحي للعاصمة، ولا في المشهد السياحي الجهوي**.

من أجل تصحيح هذا الوضع المتأزم، ترتئي وزارة السياحة إنجاز مجموعة من الأشغال قصد تثمين مؤهلات المدينة ومحيطها، ضمن برنامج تعاقدي جهوي، يشتمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع يتركز جلها في المدينة العتيقة التي تمثل الحيز السياحي الأساسي : تحديد مدار سياحي توضيحي داخل المدينة؛ تهيئة ساحة سوق الغزل؛ إنشاء مركز لتقديم التراث؛ إعداد مجموعة من الدور الفاخرة لتحويلها إلى رياض لإيواء السياح؛ ترميم وإعادة هيكلة قصبة كْناوة؛ إنشاء متحف البحر في برج الدموع؛ إنشاء حي الفخارين؛ تطوير تظاهرة موكب الشموع (الرؤية السياحية 2020).

هناك مشاريع أخرى تخص المجال الخلفي، أهمها : إدماج الحدائق العجيبة في مدار المنتزهات والمجالات الخضراء بالمنطقة؛ تنظيم جولات تنزه ومسابقات رياضية بالمراكب العادية والشراعية بنهر أبي رقراق؛ إنشاء مدرسة لتعلم رياضة التحليق الهوائي بالولجة؛ إعداد

فضاءات للنزهة والألعاب بغابة المعمورة. تنصب العناية أيضا على **شاطئ الأمم** الذي من المنتظر أن يحتوي على **محطة استحمامية** من الطراز الرفيع، ومدرسة لتعليم رياضة التزحلق على الماء، إضافة إلى بناء 4 فنادق من أصناف مختلفة وإعداد بقعة للتخييم، من ناحية، وبنايات سكنية معدة للكراء وأخرى للإقامة، موازاة مع ملعب للكلف.

بين هذين **القطبين السياحيين**، المتمثلين في **المدينة العتيقة** وما تعنيه من مركز تاريخي وثقافي عريق، من ناحية، **ومحطة الاستحمام العصرية** بشاطئ بوقنادل، من ناحية ثانية، يتوجب تهيئة الساحل على شكل **كورنيش** تضم تجهيزات الترفيه المختلفة تدمج ضمنها الموقع البيولوجي الهام بسيدي موسى، فيكون هذا الفضاء المتنوع استمرارا لمثيله بالرباط، يلتقيان معا بمصب ووادي أبي رقراق حيث تتقدم عمليات تهيئة متعددة الأبعاد.

2.4- تقوية الصناعة بالمدينة وضاحيتها

تساهم سلا بجزء هام في القطاع الصناعي الجهوي، وبنسب معتبرة من عدد المشتغلين ومن قيمة الإنتاج والصادرات. ويمكن لهذا النشاط أن يتوسع أكثر مما هو عليه حاليا إذا ما تم **إصلاح وتأهيل المناطق الصناعية القائمة، بغية رفع مردوديتها**، وإنشاء أخرى عصرية قصد التمكن من استقبال **مؤسسات من الجيل الجديد**، تحتاج إلى تجهيزات وظيفية وولوجية سهلة، وتحترم البيئة، مما يزيد من قوة جاذبيتها للاستقرار والاستثمار، ويرفع من مستوى تنافسية سلا في الإنتاج الصناعي.

يندرج في هذا السياق مشروع إحداث **مستجمع صناعي** (parc industriel) **كبير ببوقنادل**، من شأنه أن يمد سلا، ومن ثمة كل الجهة، بقطب صناعي من الدرجة الأولى مستفيدا من موقعه المتميز على المحور الاقتصادي الأساسي بالمغرب وطرق المواصلات الكبرى (الطريق السيار، الطريق الوطنية والسكة الحديدية) الرابطة بين الدار البيضاء وطنجة، من ناحية، ومن مجاورته للقنيطرة، المركز الصناعي المتنامي، من ناحية أخرى. كما تقوي هذا القطاع منشأة تكنوبوليس المتخصصة في استقبال مؤسسات التكنولوجيات الجديدة، مدعومة في ذلك "بجامعة تقنية"، وسهولة المواصلات في اتجاهات شمال وشرق وجنوب البلاد.

3.4- إنعاش وتنظيم حرف الإنتاج

على غرار المدن العتيقة المغربية، مثلت سلا طوال قرون مركزا حرفيا هاما تنشط به حرف إنتاجية متنوعة ذات إشعاع واسع. غير أن التطور الذي حدث خلال العقود الماضية أدى إلى تراجع هذا القطاع بشكل كبير، مع اختفاء شعب كثيرة منه. فخطة إنقاذ وتنمية المدينة العتيقة لا يمكن أن تتكامل جوانبها بدون إحياء بعض الصناعات المتلاشية وتشجيع تلك التي صمدت إلى اليوم وتحتاج إلى مساندة قوية، على كل الأصعدة، من أجل المحافظة عليها، بحكم أنها جزء لا يتجزأ ومكون أساسي من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة العتيقة ولكل سلا، فضلا عما تجود به من مقتنيات ثمينة وما تسهم به في ميدان التشغيل.

هناك فرصة **إعادة تنظيم القطاع K وذلك بتخصيص مجالات مناسبة له ضمن "الفنادق العتيقة" المتعددة التي يتوجب إصلاحها وتجهيزها لاستقبال حرفيين من مشارب مختلفة.**

هذا من شأنه أن يعيد الحياة لجزء هام من التراث الثقافي والمعماري، وأن يطور الإنتاج وينميه وأن يساعد على إيجاد الشغل، علاوة على إدماج ناجح لهذا النشاط في الحركة التجارية والسياحية بالمدينة وجهتها. خارج الأسوار، يمكن اعتبار مركب الصناعة التقليدية بالولجة وكذا مشروع إحداث مجمع حرفي بحي سيدي عبد الله من المقومات الأساسية للنهوض بالقطاع ومنتجاته، يساعد على ذلك مشروع إنشاء معهد المهن الحرفية.

5- إعادة هيكلة المجال الحضري وإنشاء مركزيات وظيفية

يظهر أن سلا، حيث انطلقت حزمة من المبادرات وجملة من المشاريع العمرانية والاقتصادية المختلفة، على أبواب مرحلة جديدة من نموها، وأن هذا المجال سيعرف تحولات هامة في النسيج المبني وشبكة الطرق والتجهيزات الأساسية. ومن شأن هذه الدينامية الحضرية أن **تنتج أقطابا متنوعة الوظائف يتهيكل المجال الحضري على أساسها**، مرتبطة فيما بينها بواسطة المحاور الطرقية الكبرى ووسائل المواصلات العمومية:

- **تتطور المدينة العتيقة في اتجاهين متكاملين**، نحو تقوية النشاط التجاري المرتكز على تجارة اللباس والمجوهرات من ناحية، ونحو نشأة قطب سياحي رهين ببرامج رد الاعتبار للمآثر التاريخية والثقافية والتنظيمات الحرفية، من ناحية أخرى، خاصة وأن موقعها المجاور للرباط، ومحاذاتها لوادي أبي رقراق، يمثلان عنصرين هامين جدا **لإدماجها في المجال المركزي الحضري للعدوتين**. ويساعد على هذا الارتقاء تبلور قطب صحي خصوصي بحي الرمل المجاور حيث تتركز المصحات والعيادات الطبية؛
- أما **تبريكت**، فنزعة تطوره تتم نحو تركز التجارة والخدمات العصرية التي من شأنها أن تنشئ هنا **قطبا اقتصاديا هاما** على صعيد المدينة كلها، خاصة إذا تمكنت عمليات إزالة بؤر السكن الهزيل وتأهيل التجزيئات الصلبة وتطوير البناء العمودي الكفيل بتوفير فضاءات وظيفية ومؤسسات خدماتية؛
- بالنسبة **لحي السلام وبطانة**، فإن موقعهما ونوعية التجهيزات الحالية يؤهلان هذين المجالين **لاحتضان وظائف تأطيرية عن طريق استقرار مؤسسات إدارية كبيرة**، على صعيد العمالة والجهة في منظور **ضرورة إشراك سلا في وظائف القيادة الخاصة بالعاصمة**؛
- هناك إمكانية نشأة **قطب حضري جديد قرب المطار**، الذي تم تجديده وتوسيعه مؤخرا، مع مشروع إحداث منطقة أنشطة رفيعة وفنادق؛
- ينمو موقع **تيكنوبوليس ليتشكل به مجال متعدد الوظائف الرفيعة**، مرتكزة على التعليم العالي والخدمات الممتازة والصناعات الدقيقة؛
- من المنتظر أن ينشأ **مركز جديد مرتبط بالملعب المزمع تشييده في المنطقة الشمالية**، غير بعيد من الموقع المقترح لإحداث الجامعة والمركز الاستشفائي الجامعي بين مشروع "المحيط" السكني الهام، والمستجمع الصناعي ببوقنادل حيث تتوسع مدينة جديدة؛

- **المحطة الاستحمامية** والسياحية بشاطئ بوقنادل التي ينمو بها **قطب ترفيه** ومجال شغل واسع الإشعاع.

إن تبلور هذه الأقطاب الحضرية عن طريق هيكلة القديمة منها وإنشاء أخرى جديدة، يشكل **منعطفا هاما جدا في التطور الحالي والمستقبلي لمدينة سلا**، إذ يمكنها من الاشتغال بشكل وظيفي على المستوى الداخلي في تفاعل قوي مع محيطها المباشر الذي ينبغي إدماجه إداريا في الدائرة الحضرية، ويربطها إيجابيا بالمكونات المجالية الأخرى ضمن منطقة ساحلية تمتد من القنيطرة إلى الصخيرات وتتمحور حول العاصمة.

مجال مشاريع تمـــــارة

يمتد هذا المجال على ما يقرب من نصف مساحة المنطقة الساحلية الجنوبية، فهو بذلك كثير التنوع، يتميز بظروف طبيعية متغايرة ويقطنه حاليا ما يقارب 3/10 سكان العمالات الثلاث.

1- تنوع المعطيات الطبيعية وتشتت التجمعات البشرية

- **إطار طبيعي متنوع ومتكامل العناصر**

يتألف هذا المجال من هضاب منخفضة في جملتها، تمتد بين ساحل المحيط الأطلنتي وأودية الشراط وكريفلة وكْرو. يمكن التمييز، عبر هذا المجال الفسيح، بين أربعة قطاعات مختلفة : **الساحل البحري**، من الهرهورة إلى واد الشراط، وهو ساحل جله صخري، تنفتح ضمنه بعض الشواطئ الصغيرة، أهمها شاطئ الصخيرات، مهمة في تنشيط حركة السياحة والاستحمام؛ **منظومة التلال الساحلية** التي ساعدت على نشأة ضاحية بقلية. ويتميز هذا القطاع بينما تنتشر غابة تمارة والمنزه وما يمثله ذلك من مجالات التنزه والاستجمام؛ **هضبة** بني عبيد في الجنوب التي تؤلف مجالا زراعيا وغابويا؛ **الأودية** المتعددة التي تكسو جوانبها غابات طبيعية أو مغروسة، وتتميز بمواقع سياحية، خاصة على ضفاف بحيرة سد سيدي محمد بن عبد الله، وخوانق نهري كريفلة وعكراش.

- **تسارع النمو السكاني وتشتت العمران**

إلى حدود عقد الأربعينات من القرن الماضي كان لا يزال هذا المجال تسوده أنشطة زراعية ورعوية بسيطة، ولا يعمره أكثر من 15000 نسمة. وظل في الجملة على هذه الحال حتى الاستقلال. غير أن القفزة الديمغرافية الأساسية لم تحدث إلا في عقد السبعينات وما بعده جراء توافد أعداد غفيرة من السكان انحدروا من أرياف قريبة وبعيدة، كما أتوا من العاصمة، مما أدى إلى نشأة وتوسع تجمعات سكنية في أغلبها ضعيفة أو عديمة التنظيم والتجهيز. ولم تتغير الأوضاع نسبيا إلا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. يقدر عدد السكان حاليا بنحو 674.000 نسمة أي 22 مرة أكثر مما كان في بداية الاستقلال.

تطور سكان مجال تمارة

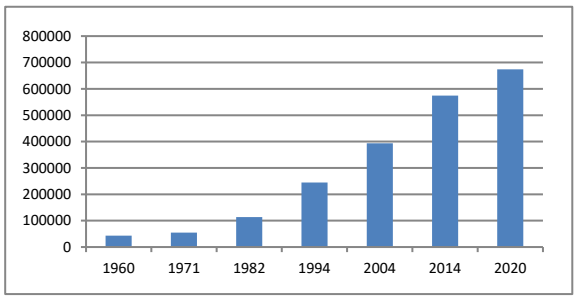

السنة	العدد	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	نسبة متوسط التزايد السنوي(%)
1960	43100	-	-	-
1971	54900	11800	1072	2,45
1982	113700	58800	6510	7,88
1994	244800	131100	9730	5,60
2004	393300	148500	15480	5,05
2014	574500	181200	11590	2,59
*2020	674000	99500	16600	2,7

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

وقد تضاعف عدد سكان هذا المجال منذ بداية القرن الحالي إلى اليوم. يعزى هذا التكاثر الديمغرافي العارم إلى توسع المراكز القائمة (تمارة، الهرهورة، الصخيرات وعين العودة) وكذا إلى ظهور تجمعات جديدة على هوامش تمارة (عين عتيق، مرس الخير، المنزه، تامسنا)، يغذيها كلها توافد متواصل، مختلف المصادر، وزيادة طبيعية هامة. ويمكن التمييز بين خمس وحدات مجالية متفاوتة الامتداد والكثافة السكانية وسرعة التزايد الديمغرافي.

تطور سكان التجمعات الحضرية الكبرى

التجمع السكاني	1994		2004		2014		*2020	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تمارة - الهرهورة	137200	56,0	234700	59,7	328800	57,2	380000	56,4
عين العودة - أم عزة - المنزه	26500	10,8	41600	10,6	67400	11,7	88000	13,0
الصخيرات - الصباح	39600	16,2	56000	14,2	74800	13,0	86000	12,8
تامسنا – سيدي يحي	19300	7,9	28800	7,3	57800	10,1	66000	9,8
عين عتيق – مرس الخير	22200	9,1	32200	8,2	45700	8,0	54000	8,0
المجموع	244800	100	393200	100	574500	100	674000	100

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

نتيجة لهذا التطور، فإن التمدين، منظما وعشوائيا، قد اكتسح نسبة كبيرة من القطاع الساحلي ليمتد إلى المناطق الداخلية، حتى يمكن اعتبار مجموع هذا المجال قد أصبح ممدنا وأن ما يمكن عده تجاوزا "سكان أرياف" لا يتعدى 50000 نسمة حاليا.

2- إعادة هيكلة وتطوير النشاط الصناعي

مقارنة مع الرباط وسلا، لم تظهر الصناعة بمجال تمارة والصخيرات إلا حديثا. وبعد نمو ملموس خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، بدأت تظهر عليها بعض علامات الفتور كما يتجلى من دراسة تطور المؤشرات الصناعية. ذلك أن عدد المشتغلين بهذا القطاع استقر في حدود 10000 منذ مستهل القرن الحالي، وبقيت قيمة الإنتاج الصناعي بين 4 و 5 مليار درهم، وقيمة الصادرات في حوالي 700 مليون درهم سنويا، وعدد المؤسسات في 100 مليون فقط. تخبر هذه المؤشرات المختلفة عن مدى الصعوبات التي تعترض النمو الصناعي، في الوقت الذي يتكاثر فيه السكان بسرعة، وتتراجع فيه الفلاحة تحت وطأة التمدين، ولا تعرف السياحة إلا حركة بطيئة. **فتطوير وتدعيم القطاع الصناعي أصبح**، أكثر من أي وقت مضى **مشروعا ملحا وحيويا، ضروريا لامتصاص نسبة من البطالة ودر الثروات في مجال تظهر فيه كثير من علامات الفقر والخصاص**. يتحتم، إذن، بذل كافة الجهود وتوفير جميع الوسائل الممكنة في سبيل **إعطاء نفس جديد لهذا القطاع الاقتصادي المركزي**. وذلك عبر مسلكين أساسيين :

- **إعادة هيكلة المناطق الصناعية الحالية** بتمارة وعين عتيق وعين العودة والصخيرات من أجل تمكينها من الاشتغال بطريقة وظيفية **وتأهيلها لاستقبال مؤسسات صناعية من الجيل الجديد؛**

- **تهيئة القطب التكنولوجي المزمع إقامته بتامسنا** حتى يصبح لهذه "المدينة الجديدة"، دعامة اقتصادية قوية توفر الشغل وتساهم في رفع مداخيل السكان، إضافة إلى إدماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

3- إنقاذ وحماية النشاط الفلاحي

منذ نصف قرن دأبت الفلاحة الكثيفة تمثل أساس النشاط الاقتصادي في مجال تمارة والصخيرات، معتمدة على إنتاج الخضراوات أساسا، مستفيدة من وجود سوق حضرية واسعة متمثلة في العاصمة والتجمعات السكنية الناشئة. لكن توسع التمدين وتعدد المنشآت الصناعية والتجهيزات الكبرى والبنيات التحتية أدت كلها إلى **تقلص تدريجي لغالبية الأنشطة الفلاحية** التي لم تستطع أن تقاوم المد الحضري.

وقد أنجزت وزارة الفلاحة دراسة[3] بهدف التعرف على إمكانات إنعاش السقي انطلاقا من بعض السدود الصغيرة، قصد تعويض ما تفقده الفلاحة من أرض أمام زحف السكن والأنشطة غير الفلاحية وتدهور جودة المياه الباطنية ونزول مستواها. تشير هذه الدراسة إلى إمكانية استغلال مياه السدود التلية الحالية (عين الكواشية، الرويضات والكريمة) وأربعة سدود أخرى يمكن تشييدها (عين الغطرة، الشايطة، كهف النزاهة وسيدي مبارك). على هذا الأساس، يمكن خزن حوالي 28 مليون متر مكعب من المياه، وسقي نحو 3800 هـ.

واعتبارا أن اعتماد السقي سيقلص مساحات زراعة الحبوب، ويسمح بإلغاء الأرض المستريحة من الدورة الزراعية، لفائدة مزروعات عالية القيمة، خاصة منها الخضراوات والأشجار المثمرة، فإن العائدات المالية لكل دائرة سقوية سيرتفع بشكل ملموس. هكذا قدرت الدراسة أن حصة زراعة الخضراوات والقطانيات والغراسة سترتفع من 1/5 المساحة الإجمالية، قبل الري، إلى 3/5 بعد اعتماده، وأن القيمة المالية للإنتاج الزراعي يمكن أن تتضاعف 7 مرات، أي من حوالي 30 إلى 200 مليون درهم.

لاشك أن تهيئة هذه الدوائر السقوية ستعوض جزئيا ما فقدته الزراعة بهذا المجال جراء تقلص الأراضي الفلاحية بفعل زحف التمدين المتواصل وكذا بتراجع إمكانيات السقي بالضخ بسبب تناقص الموارد الباطنية. في كل الحالات، إن الهدف الأساسي هو المحافظة على أكثر ما يمكن من الأرض الفلاحية التي تمثل جانبا حيويا من النشاط الاقتصادي والاجتماعي بمجال المشاريع هذا، مما يستلزم دعم الإمكانات الإنتاجية المحلية للخضراوات والفواكه والزهور، والمشاتل، وتربية النحل والدواجن. ذلك أن فقدان هذه الوظيفة الفلاحية يؤدي إلى اختفاء مكون أساسي من ضاحية الرباط وتمارة. ويمكن اعتبار المدرسة الفلاحية بتمارة عنصرا هاما لضمان استمرارية وتطوير النشاط الزراعي إلى جانب تأطير المزارعين وتوجيههم نحو منتجات فلاحية وحيوانية كفيلة بتحقيق مراديد مالية مناسبة تساعد هؤلاء على الصمود أمام المضاربة العقارية المستعرة وحركة التمدين الكاسح.

[3] وزارة الفلاحة والصيد البحري : دراسة تحديد إمكانيات الري عن طريق الآبار والسدود المتوسطة في جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، 2012.

4- حماية وتثمين المؤهلات السياحية

يمكن اعتبار مجال تمارة والصخيرات من أكثر المجالات احتضانا للمؤهلات السياحية المتنوعة بالجهة، مما يسمح له أن يتبوأ مكانة مرموقة على هذا الصعيد.

- **عوامل طبيعية عديدة لتنشيط حركة سياحية متنوعة**

يحظى هذا المجال بتجاور عناصر طبيعية متنوعة وعديدة، من شواطئ رملية وغابات وأودية وبحيرة سد كبير، مع وجود كتلة سكانية حضرية هائلة، وكثافة سبل النقل المختلفة، وموقع جغرافي مرموق بين عاصمتي المغرب، الإدارية والاقتصادية، على محور مواصلات وطني ودولي فائق الحركة، مما يرشحه ليكون فضاء سياحيا بامتياز. غير أن تحقيق ذلك يتوقف على **إبراز قيمة هذه المؤهلات** بواسطة تنفيذ مشاريع هادفة، ضمن خطة متكاملة ومندمجة، تؤدي إلى **تثمين الرصيد الطبيعي** وتوفير الظروف المثلى للاستثمار **وتعبئة الموارد البشرية** المناسبة، تساهم كلها في بناء صرح سياحة مستدامة، صديقة للبيئة وحامية لكل أصناف التراث المادي والمعنوي.

- **حماية الثروة البيئية وتثمين الرصيد السياحي الطبيعي**

يشكل الوسط الطبيعي، نظرا لهشاشته، عنصرا أساسيا يستدعي بذل مختلف الجهود وتسخير كل الإمكانات من أجل حمايته من كل أشكال التدهور والتلوث والانقراض، تعلق الأمر بالكساء النباتي بكل مظاهره، أو الموارد المائية على اختلاف أنواعها، أو التربات الفلاحية أو الساحل رمليا كان أم صخريا. فالتهديدات التي تلحق هذه المكونات يمكن أن تؤدي إلى أوضاع خطرة بالنسبة للسكان: حرائق الغابة، تلويث الشواطئ أو الفرشة الباطنية أو مخزون السد الذي يمد بالماء الشروب مجموع المحور الحضري والاقتصادي من الرباط إلى البيضاء.

يمكن تصنيف المبادرات والمشاريع الهادفة إلى إبراز قيمة الرصيد الطبيعي المحلي، ليصبح رافعة سياحية أساسية، في العمليات التالية المتعلقة بالساحل والغابات والأودية:

- **إعداد أصناف من الكورنيشات** يتلاءم كل واحد منها مع المقطع الساحلي المزمع تهيئته. وتكون النتيجة تعدد المشاهد الكورنيشية مما يغني مجموع الساحل، خاصة إذا تم ربط هذه المقاطع بشكل ذكي ومتناغم، مما يستدعي تسهيل الولوجية إليها وتحقيق تناسقها مع محيطها الداخلي؛
- **تقوية وتنويع تجهيزات الترفيه والترويح والرياضات المائية**، وهي تجهيزات لا تزال قليلة وضعيفة الجاذبية بالمواقع الاستحمامية الحالية، الشيء الذي يبقي الساحل منطقة عبور أو إقامة خاطفة أكثر مما هو مجال سياحة واستجمام؛
- **تهيئة محطات استحمامية كبيرة** تتوفر على تجهيزات رفيعة وذات إشعاع واسع عبر الجهة وخلفها، جديرة بأن تستقطب سكان العاصمة ومحيطها وأن تسمح بالإقامة المطولة بها. يمتاز ساحل الصخيرات بتوفر ظروف مواتية لإنشاء محطة

مثل هذه، متعددة الوظائف، قادرة على استقبال زبناء من مختلف شرائح المجتمع، على شاكلة محطة ساحل بوزنيقة المجاورة؛

- **الغابات الضاحوية** التي تمثل فضاءات يتردد إليها جزء كبير من الأسر، تفتقر إلى التجهيزات اللازمة من معدات ألعاب الأطفال وتجهيزات خفيفة للإطعام والترفيه والرياضات، وممرات خاصة للتجوال ومراكز التربية البيئية للصغار وغيرهم...؛
- **أودية الأنهار** التي تمثل أيضا فضاءات سياحية بامتياز، تحتاج إلى إقامة بعض التجهيزات الخفيفة وكذالك رسم مدارات للتريض مشيا أو بالدراجة، وتحديد مواقع لتسلق سفوح الخوانق، مع إعداد طريق سياحية عبر وادي عكراش؛
- على **ضفاف بحيرات السدود** الحالية، خاصة منها سد سيدي محمد بن عبد الله، ونلك المزمع تشييدها، يستحسن إعداد وتجهيز مواقع مميزة لممارسة الرياضات المائية مع الحرص على صيانة جودة المياه (إقصاء المراكب ذات المحركات الوقودية). إضافة إلى تهيئة فضاءات للاستراحات واللعب والتنزه...

5- إعادة هيكلة وتأهيل الأنسجة الحضرية

إن غالبية الأنسجة الحضرية الموجودة بهذا المجال أنتجت إما في إطار غير قانوني أو في إطار قانون يطبعه الاستعجال أو المضاربة، مما أسفر عن نسيج مبني هزيل الجودة على العموم، باستثناء بعض الجزيرات الجيدة المستوى. تختلف الأوضاع من تجمع حضري لآخر وإن كانت كلها تحتاج لمبادرات وتدخلات إرادية تهدف إلى إعادة هيكلتها واستسوائها وتأهيلها، تعلق الأمر بالبناء أو التجهيزات أو شبكة الطرق.

- **تمارة: ضرورة إعداد مجال مدينة كبيرة**

يتكون نسيج تمارة، في أغلبه من تجزيئات عديدة، متنافرة ومتداخلة، تفتقر للتصور المتكامل وللتناسق المعماري. فالضرورة ملحة إذن **لإعادة هيكلة هذا النسيج وتحقيق الارتباط الوظيفي بين أجزائه بواسطة شبكة طرقية متراتبة وساحات منظمة**. كما أن الطريق الوطنية رقم 1 وخط سكة الحديد يقسمان المدينة شطرين، مما يجعل الوصل بين الجزء الساحلي والجزء الداخلي عسيرا، نظرا لقلة القناطر والمحاور المتعامدة.

تعاني مدينة تمارة بشكل واضح ومستمر من **تعدد بؤر السكن الهزيل**، على شكل أحياء الصفيح أو بناء صلب هش. وهي وضعية تستلزم القضاء على هذه الأشكال السكنية، الشيء الذي يدفع إلى إعادة إسكان عشرات الآلاف من الناس في ظروف مقبولة، من ناحية، وفي نفس الوقت **الحصول على مواقع مركزية ضرورية لإقامة تجهيزات حضرية بنيوية**.

فالمدينة ينقصها مركز حضري يؤلف فضاء خدماتيا أساسيا يعبر عن هويتها بشكله الهندسي ونوعية أنشطته، وهو ما يمكن أن يتحقق في موقع القصبة وما حولها من مساحات شاغرة حاليا أو يمكن حيازتها بعد إزالة أحياء الصفيح المجاورة. فهذا يمد تمارة **بمركز في نفس الوقت تاريخي ووظيفي** يمكنها من اكتساب معلمة حضرية، هي في أمس الحاجة إليها. كذلك

تحتاج مدينة تمارة، التي يتجاوز عدد سكانها 400.000 حاليا، إلى **مؤسسة استشفائية كبيرة** (أهم من المستشفى الإقليمي الذي سوف يتسع لنحو 250 سريرا) بغية خدمة قاطني عمالة يرتقب أن يداني عددهم 900.000 في أفق 2040، من ناحية، وإلى **مجموعة من المؤسسات الجامعية**، من ناحية أخرى.

- **إعادة تنظيم مركز عين عتيق**

رغم ترقيته إلى رتبة بلدية، فإن مركز عين عتيق يظل تجمعا سكنيا مفككا يتداخل فيه المجال العمراني مع المجال الفلاحي والمنطقة الصناعية. لذا، فإن الوضعية تحتاج إلى إعمال تدخلات تصحيحية من أجل **هيكلة هذه البلدية الفتية**، حتى تتمكن من أداء وظائفها الاقتصادية وأدوارها السكنية والاجتماعية في أحسن الظروف، من ناحية، وأن تتفاعل بشكل متكامل مع مدينة تمارة ومدينة تامسنا، من ناحية ثانية بغية تأطير وخدمة سكانها الذين يتزايد عددهم بشكل مطرد، بالغا 25.000 في 2014 وأكثر من 30.000 حاليا. كما إن مشروع **تهيئة مستجمع صناعي كبير** بعين عتيق لمن شأنه أن يدعم القاعدة الاقتصادية للمدينة على مستوى الشغل والإنتاج.

- **هيكلة مركز مرس الخير**

يمثل مرس الخير مركزا سكنيا حديثا، سريع النمو، بحيث تضاعف عدد قاطنيه من 6.700 نسمة في 2004 إلى نحو 16.000 في 2014، ليتجاوز 24.000 حاليا. وبناءا على هاته المعطيات ينبغي تمكين الجماعة من إنجاز وثائق التعمير المناسبة لتهيئة مجالها، واكتساب الإمكانات المؤسساتية والمالية والتقنية الضرورية لتدبير الاقتصاد المحلي وتأطير السكان وحماية البيئة وتحقيق الأمن، وبالتالي تسهيل الاندماج الإيجابي في المنظومة الحضرية الساحلية الكبرى.

- **تأهيل مدينة عين العودة**

من تجمع قروي بسيط، أصبحت مدينة عين العودة مجالا حضريا مترامي الأطراف يقطنه ما يزيد عن 60.000 نسمة حاليا، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عدد السكان في بداية القرن. هذا يؤشر على قوة التوافد السكاني الذي ميز هذا المركز خلال العقدين الأخيرين على الخصوص، عن طريق توافد تلقائي متواصل، وكذلك بسبب إعادة إسكان أعداد هامة من الأسر الوافدة من أحياء وبؤر الصفيح بالرباط وتمارة. وقد أدى هذا التكاثر السريع إلى فتح عدد كبير من التجزيئات السكنية الممتدة، جلها ناقص التجهيز والخدمات الأساسية لاسيما الهامشية منها التي تعاني أيضا من ضعف طرق المواصلات والإنارة وغير ذلك، مما حول الجزء الأكبر من هذه الأحياء إلى "منامات" غير آمنة.

واعتبارا لنموها الديمغرافي، الذي يمكن أن يرفع عدد سكانها إلى أزيد من 70.000 نسمة قبل نهاية العقد المقبل، وإلى أكثر من 80.000 نسمة في أفق 2040، من ناحية، وإعداد مشروع الفردوس المجاور، من ناحية ثانية، فإن هذا التجمع الحضري الكبير يحتاج إلى **بلورة نظرة عمرانية شاملة** تؤهل نسيجه وتجهيزاته للقيام بوظائف السكنى والاقتصاد المطلوبة، كما يلزم

تقوية المنطقة الصناعية الحالية، والتجهيزات الاجتماعية المهيكلة، في **مقدمتها المستشفى ومؤسسات التعليم والتكوين**، وتحسين وسائل المواصلات ، قصد تمكين عين العودة من أن تتبوأ مكانتها في إطار النمو الحضري والاقتصادي الذي يطبع تراب العمالة وأن تصبح **قطبا حضريا متوازنا** ووازنا يربط بين المنطقة الساحلية والمنطقة الخلفية.

- **تعزيز مكانة الصخيرات ضمن الشبكة الحضرية**

على غرار جل المدن الساحلية شهدت مدينة الصخيرات تكاثرا سكانيا سريعا جعل كتلة قاطنيها يقفز من 6.200 إلى 60.000 نسمة بين 1982 و 2014، أي أنها تضاعفت 10 مرات خلال ثلاث عقود، الشيء الذي يسمح بتقدير حجمها في حدود 75.000 نسمة حاليا وإلى نحو 85.000 - 90.000 في أفق العقدين المقبلين.

أمام التزايد الديمغرافي الراهن والمرتقب، فإن الصخيرات لا تمتلك المقومات الحضرية والاقتصادية التي تؤهلها للقيام بوظائفها المختلفة. ذلك إن أشكال العمران الحضري تقتصر على مركز المدينة الأصلي الذي يتمحور على جانبي الطريق الوطنية، الشارع الرئيسي بالمدينة، بينما تمتد الأحياء الأخرى على أطرافها، وهي عبارة عن تجزيئات قانونية وأخرى غير ذلك، ناقصة التجهيز على كافة المستويات.

فمدينة الصخيرات تستدعي أوضاعها إعادة هيكلة نسيجها بغية إبراز مركزها، والقضاء على أشكال السكن الهزيل الواسعة الانتشار، وإرساء قواعد اقتصادها عن طريق **تقوية جهازها الصناعي** وتنظيم قطاعي التجارة والخدمات؛ كما تحتاج المدينة، التي صارت ترتبط أكثر فأكثر بالعاصمة في ميدان الشغل والخدمات إلى تجهيزات اجتماعية جيدة، خاصة **المستشفى ومؤسسات التعليم والتكوين**. فعمليات التصحيح والتدعيم هذه كفيلة بأن تمكن مدينة الصخيرات بأن تؤدي دورها الفعال الذي يمنحها إياه موقعها المتميز، داخل المحور الاقتصادي الأول بالمغرب، والتفاعل مع المحطة الاستحمامية الهامة التي ينتظر أن تقام على ساحلها، على غرار ساحل بوزنيقة المجاور، وكذا العلاقة التي توطد تدريجيا مع العاصمة.

- **تامسنا : نموذج لجيل المدن الجديدة**

تمثل تامسنا أول نموذج لجيل المدن الجديدة المقامة بالمغرب. غير أن ظهور هذا الجسم الحضري الحديث، بجوار المركز العشوائي سيدي يحي زعير، لم يعرف النمو السكاني والتطور الوظيفي المنتظرين من ذلك. فالمدينة الجديدة أسست على مئات الهكتارات، دفعة واحدة، لتحتضن كما خطط لها، عند اكتمال تشييدها وتجهيزها، نحو ربع مليون نسمة !

الواقع أن هذا المجال الفسيح المفتوح للتمدين، تعدد فيه المتدخلون واختلفت فيه الرؤى وتنوعت البرامج والمشاريع، فنتج عن ذلك مجموعة من التجزيئات المتضاربة والمشتتة في كل الأطراف، مما أعطى جهازا مبنيا مفككا و"مدينة" بلا وظائف ولا روح، عبارة عن مجال "منامي" بالنسبة للرباط أساسا. ومما يساهم في هذه الوضعية، أن المدينة الجديدة تبقى **تجزئة**

ضخمة، ضمن تراب جماعة قروية (سيدي يحي) **دون أن ترقى إلى درجة بلدية،** مما **يحول دون تدبير مجالي معقلن وتجهيز حضري مناسب وخدمات اجتماعية ملائمة**.

أمام هذه الوضعية التي تعطل النمو المتوازن والقيام بالوظائف اللازمة والمنظرة، يتوجب أولا **تأهيل تامسنا** ، بكل ما يترتب عن ذلك من إمكانات مؤسساتية وتنظيمية ومالية وتقنية كفيلة بأن تنشئ بها **حياة حضرية حقيقية،** خاصة وأن القاطنين يتوافدون من آفاق مختلفة وينتمون إلى شرائح اجتماعية متباينة، وثانيا إعادة النظر بشكل جذري في التصور العام لهذا الجسم الحضري الجديد، وذلك **بإنجاز مشروع مدينة يحدد بنيتها ونوعية تجهيزاتها ووظائفها،** حتى تتحقق الأهداف المرسومة عند إنشائها أصلا، أي **تهيئة مدينة متكاملة المقومات، قادرة على تقديم سكن جيد، وتوفير الشغل، والقيام بخدمات جيدة، ونسج بيئة اجتماعية متطورة**. في هذا السياق، يلزم إنشاء مؤسسات كبيرة بتامسنا، في مقدمتها **تكنوبول صناعي وجامعة ومستشفى (**أهم من مستشفى القرب المبرمج لسنة 2021**) ومدارس عليا ومساحات خضراء وفضاءات للترفيه**... حتى ينقضي زمن التجزيئة المنامية الحالي، وينطلق عهد بناء مدينة تؤدي الوظيفة المنتظرة منها ضمن المجالات المختلفة المكونة للمنطقة الساحلية.

في الجملة، يتبين أن مجال تمارة والصخيرات تتعدد أقطابه الحضرية دون أن تتبلور منظومة متفاعلة المكونات، مربوطة فيما بينها بجهاز نقل عمومي فعال، يصلها بشكل جيد مع العاصمة ومع أجزاء الجهة برمتها. إن الحركة الديمغرافية النشيطة (توافدا وولادة) أدت إلى تضاعف عدد سكان هذا المجال الفسيح نحو 16 مرات خلال العقود الأربعة الأخيرة، تنزع نحو بلوغ **900.000 نسمة عند نهاية العقدين المقبلين،** بسبب تشبع المجالات الأخرى (الرباط) أو تناقص إمكانات استقبالها لسكان جدد (سلا).

بديهي أن هذه الكتلة السكانية الهامة، حالا ومستقبلا، يتولد عنها ضغط متواصل على المجال الطبيعي، وتكاثر الطلب في شتى مجالات الشغل والتعليم والصحة والخدمات والنقل... وهذا حافز قوي لتنفيذ مشاريع كبيرة لمواجهة التحديات المختلفة التي تنتصب أمام أهداف التنمية المستدامة المطلوبة و النمو المجالي المتوازن المنشود.

مجال مشاريع سيدي علال البحراوي

1- هضاب منخفضة، وضعيفة التمدين

يتألف مجال المشاريع هذا من وحدات متكاملة الوظائف، تكون فضاء فلاحيا وغابويا بالأساس، تتوسطه مدينة صغيرة ناشئة، س. علال البحراوي، تحيط بها جماعتا أيت على أو لحسن وأيت مالك شمالا وشرقا، وهي كلها تنتسب إداريا لإقليم الخميسات، من ناحية، ثم جماعة السهول الواقعة جنوبا، المنتمية لعمالة سلا.

يتكون هذا المجال من هضاب منخفضة عموما، تنحدر من الجنوب الشرقي (300-350 م) نحو الشمال الغربي (100-150 م) لتنزل إلى مستويات أقل (50 م) في وادي أبي رقراق. تساعد المؤثرات البحرية على تلطيف الحرارات وتهاطل كميات لا بأس بها من الأمطار. كما تغطي الغابات زهاء ثلث المساحة الكلية، مكونة من شجر البلوط الفليني أساسا (غابة المعمورة وغابة السهول) إضافة إلى مغارس الكلبتوس في الجزء الشمالي. ويتضافر مفعول هذا الغطاء الغابوي وانتشار التربات الرملية على نطاق واسع، لتكوين مياه باطنية، متفاوتة الوفرة حسب المواقع.

نظرا لاتساع الكساء الغابوي وسيادة الفلاحة البعلية البورية، يبقى عدد سكان هذا المجال ضعيفا نسبيا، لا يزيد عن 50.000 نسمة حاليا، وهو ما يفوق بنحو 2/3 العدد الذي كان من مستهل عقد الثمانينات من القرن الماضي (30.000 تقريبا).

يتوزع هؤلاء السكان بنسبة 3/5 في مجال سيدي علال البحراوي ومحيطه، و 2/5 في مجال السهول، مع الإشارة إلى أن حركة النمو الديمغرافي جاءت باستمرار لصالح الأول نظرا للركود الديمغرافي المستديم الذي طبع جماعة السهول منذ عقود.

تطور عدد سكان مجال البحراوي

الجماعات	1994	2004	2014	*2020
مركز البحراوي	6581	9884	15866	20000
آيت على او لحسن	6078	5415	5128	4900
أيت مالك	4379	4396	4856	5100
السهول	19959	19706	19916	20000
المجموع	**36396**	**39401**	**45766**	**50000**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- حيز البحراوي، دعم مؤهلات التنمية والوظائف البنيوية

يتوفر هذا الحيز على معطيات متنوعة يسمح تثمينها بتكون رقعة ترابية ذات مكانة هامة ضمن المنطقة الساحلية الجنوبية. ويمكن التأكيد على عوامل ثلاثة أساسية تمثل الركيزة التي تساعد على بلوغ هذه الغاية: موقع متميز، إمكانات اقتصادية معتبرة ونشوء مدينة متعددة الوظائف.

- **موقع محوري بين مجالات هامة ومتكاملة**

يتمتع مركز البحراوي وظهيره المباشر بريع موقع جيد يجعل منه حلقة وصل بين أربع مناطق سكانية واقتصادية وبيئية كبيرة : التجمع الحضري الضخم المرتبط بالعاصمة؛ مدينة القنيطرة وضواحيها، منطقتا تيفلت والخميسات، مجال السهول الفلاحي والغابوي.

- **نحو ضاحية بقلية جديدة**

تمتد المساحة الصالحة للزراعة على نحو 12000 هكتار، وهو ما يسمح بتوسيع المزروعات العالية القيمة، خاصة وأن البنية العقارية مساعدة نسبيا نظرا لأهمية الملكيات المتوسطة التي تتعدى 10 هكتارات وتؤلف 7/10 المجال الزراعي، من ناحية، وأن إمكانات السقي لا يستهان بها، اعتمادا على الموارد الباطنية مع استعمال التقنيات الحديثة المقتصدة للماء، من ناحية أخرى. ويشجع على هذا النهج تضافر ثلاثة عوامل أساسية : تعدد ضيعات الأشجار المثمرة، وأحيانا زراعة الخضراوات والبطيخ؛ التراجع الكبير الذي عرفته زراعة الخضراوات والمغارس في الضاحية الشمالية لسلا والضاحية الجنوبية للرباط وتمارة، تحت وطأة توسع التمدين، وكذا تدهور إمكانات السقي؛ القرب من أسواق استهلاكية هامة، متمثلة في التجمع الحضري على ضفتي أبي رقراق وكذا بالقنيطرة.

إن توسيع المجال المسقي وتكثيف إنتاج الخضراوات والفواكه والمزروعات العلفية وتربية الماشية والدواجن سيؤديان تدريجيا إلى تشكل ضاحية بقلية جديدة على مشارف الكتل الحضرية الكبيرة المجاورة وما تمثله من سوق لمنتجاتها المختلفة التي تنضاف إليها إنتاج العسل والتقاط الكمأة بالمعمورة.

- **تهيئة مدينة متجددة بالبحراوي**

يوجد مركز البحراوي على نفس المسافة من الرباط وسلا غربا ومن القنيطرة في الشمال الغربي، (نحو 30 كم)، وهو ما يؤهله لينمو إيجابيا في فلك هذين التجمعين الحضريين الكبيرين ويصبح بذلك **مدينة ضاحوية متعددة الوظائف، ترتبط أنشطتها وثيقا بمجالات الساحل والداخل** بفضل موقعها المتميز وطرق المواصلات المتوفرة، على عكس الوضع الحالي الذي يقوم فيه هذا المركز بدور "منامة" (cité-dortoir) موصولة بطريق سريع إلى سلا والرباط وعلى جانب الطريق السيار، **تحتد فيه المضاربة العقارية أكثر مما ينشط فيه الاقتصاد،** فتمتد أطرافه على شكل تجزيئات فسيحة، وتتشتت مبانيه المتنافرة، كثير منها غير مكتملة البناء أو غير مسكونة.

ويستلزم حدوث هذه النقلة النوعية تصحيح النظرة إلى الدور الذي يجب أن تقوم به مدينة البحراوي ضمن منظومة المراكز الضاحوية المحيطة بالرباط وسلا وتمارة والقنيطرة في إطار الجهة الجديدة، ومن ثم الوظائف التي يمكن أن تسند إليها.

من هذا المنطلق يتوجب اتخاذ إجراءات حاسمة والقيام بمشاريع مهيكلة متنوعة تمكن مدينة البحراوي من تشييد قاعدتها الاقتصادية والارتقاء بدورها السكني :

- **توجيه التهيئة العمرانية إلى تطوير مدينة متجددة**، وليس مجالا للتجزيئات السكنية العقيمة. ويتأتى هذا **بتحويل تصميم التهيئة إلى "مشروع مدينة"**، يهدف إلى إرساء قواعد تنمية حضرية ذاتية، تتناسق مع الموقع الضاحوي والبيئة الطبيعية المحيطة.
- **إحداث تجهيزات جماعية مهيكلة** في ميادين التعليم والصحة والتكوين المهني، والرياضة والترفيه، وكذا في مختلف مجالات الخدمات والتجارة، تساعد على انبثاق حياة حضرية حقيقية لفائدة القاطنين الحاليين، وذات جاذبية للوافدين المحتملين، خاصة منهم الأزواج الشباب الذين يمكنهم اقتناء سكن لائق بسعر مقبول، غير بعيد عن المدينة الكبيرة (الرباط، سلا، القنيطرة) الموصولة بطرق سريعة.
- **تهيئة منطقة صناعة جيدة التجهيز** قصد تحفيز المؤسسات التي تبحث عن أراض في ضواحي المدن الكبيرة للاستقرار، مستفيدة من سعر العقار وسهولة المواصلات وقرب الخدمات، وهو ما يتوفر في مركز البحراوي الذي يمكنه أن يصبح، على شاكلة المراكز الضاحوية الأخرى، موقعا صناعيا مرموقا، يساعده في ذلك التطور الواعد في الإنتاج الفلاحي والمواد التي تجود بها الغابة الواسعة الانتشار، خاصة منها الفلين الذي يمثل مادة أولية هامة لصناعات متعددة في مجالات البناء والتزيين والتجهيز المنزلي، وغيرها.
- **تقوية الربط الطرقي مع شواطئ بوقنادل والمهدية** وبحيرة بوغابة (طريق سريع)، وهي كلها مواقع طبيعية وسياحية هامة جدا، مما يسمح للمدينة أن تصبح مرحلة وصل في مدارات سياحية تجمع بين النشاط الاستحمامي والترفيهي المتوفر على الساحل القريب، والتنزه والتريض في المجالات الغابوية بالمعمورة ومنطقة السهول وعلى ضفاف بحيرة سد سيدي محمد بن عبد الله.

إن جملة هذه الأوراش الاقتصادية والعمرانية كفيلة بأن **تحول مركز البحراوي** من مرتع للمضاربات العقارية والاكتفاء بدور "قرية منامية" **إلى مدينة نشيطة**، متعددة الوظائف، متفاعلة مع التجمع الحضري الكبير ضمن طوق المدن الضاحوية الأخرى، يقطنها أكثر من 40.000 نسمة في غضون عقدين، أي ضعف عدد سكانها الحالي.

3- حيز السهول وضرورة انفتاحه المعقلن

تمثل جماعة السهول في معظمها أرضا " بين النهرين" محصورة بين وادي أبي رقراق ووادي كْرو. وقد زاد من وضعية العزلة هذه تشييد سد سيدي محمد بن عبد الله الذي أدت بحيرته الفسيحة إلى قطع جملة من الطرق والمسالك المؤدية إلى قلب "بلاد السهول"، الذي لم يعد الوصول إليها ممكنا إلا انطلاقا من الطريق الوطنية 6، من جهة سلا، ومن الداخل عبر مولاي إدريس أغبال (الطريق الجهوية 407). فهذه الوضعية التي تطبعها عزلة نسبية وكذا مميزات الوسط الطبيعي، تجعل من حيز السهول مجالا متفردا في المنطقة الساحلية، له خصوصياته وإمكاناته المختلفة، تؤهله أساسا للنشاطين الفلاحي والسياحي بفضل مميزاته البيئية العديدة.

- **مجال قروي محض**

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة نحو 20.000 هكتار، تتقاسمها نحو 2.700 استغلالية، مما يعطي متوسط 7 هكتارات للواحدة، علما أن الفوارق كبيرة في هذا الباب. هناك تركز واضح للضيعات العصرية في وادي أبي رقراق على الخصوص، مستفيدة من إمكانيات الري المحلية التي تسمح بتوسيع مغروسات الأشجار المثمرة المختلفة، كما تنتشر ضيعات أخرى عبر الهضبة على جانبي الغابة، وهي في الغالب في ملكية حضريين من سلا والرباط خصوصا، تستفيد من استغلال المياه الباطنية للري.

تنص دراسة أنجزتها وزارة الفلاحة على إمكانية بناء سد صغير في موقع "الحرشة" (على مسيل رافد لنهر ڭرو) تتسع حقينته لنحو 300.000 متر مكعب، لسقي حوالي 158 هكتارا في محاط دوار لشياخ (أولاد عزيز)، الشيء الذي سيسمح للفلاحين الصغار والمتوسطين المعنيين بهذا المشروع بتكثيف الإنتاج بواسطة زراعة الخضراوات والغراسة.

- **السياحة البيئية، نشاط واعد**

يحظى حيز السهول بمؤهلات بيئية متفردة في المنطقة بفضل الأنهار الهامة التي تخترقه وبحيرة السد الكبير التي تنتشر داخله والمساحات الغابوية الهامة والمشاهد الزراعية المتنوعة، والمناخ المعتدل السائد، كل هذا على أبواب ثاني تجمع حضري بالمغرب، القوي بوجود العاصمة التي هي قطب سياحي وطني صاعد، وكتلة سكانية هائلة متعطشة أكثر فأكثر لمجالات التنزه والتجوال والاستراحة في بيئة طبيعية جيدة. فلتلبية هذه الحاجات، أصبح من الضروري تهيئة هذا المجال وإقامة تجهيزات خفيفة في المواقع المناسبة لتمكين رواده من ممارسة بعض الرياضات المائية بالبحيرة أو التنزه على ضفافها وكذا عبر الغابة والمشاهد الزراعية.

لا شك أن تنمية هذه الأشكال من **السياحة الطبيعية والبيئية والقروية**، على مشارف الرباط وسلا وعلى مقربة من مناطق زمور وزعير والغرب، وبجانب الطريق الوطنية السريعة والطريق السيار **ستفتح آفاقا جديدة لفك العزلة** عن هذا المجال وذلك بتقوية وظائفه وتنوعها. غير أن ذلك يلزم أن يتم بكل ما ينبغي من الحكمة والتبصر في سبيل **الحفاظ على التوازنات البيئية المحلية الكفيلة بصيانة الموارد الطبيعية، خاصة وأن هذا الحيز يشكل عالية لسد أساسي تزود مياهه سكان واقتصاد المحور الحضري الأول بالمغرب.**

- **إعداد وتنمية المراكز المحلية**

إذا كان **من الضروري الإبقاء على الطابع البيئي لحيز السهول**، فإنه من المهم أيضا تنمية بعض المراكز المحلية قصد مساندة الحياة الفلاحية السائدة والنشاط السياحي الواعد، وذلك باحتضانها تجهيزات تجارية وترفيهية وخدماتية مناسبة. ويتعلق الأمر هنا بثلاثة مواقع يمكنها أن تقوم بهذه الأدوار المتكاملة :

- **موقع العرجات** حيث توجد بعض خدمات الترفيه والتريض، ومحلات للإطعام من مستويات مختلفة يرتادها أعداد هامة من الزوار، خلال أيام العطل المدرسية

والمناسبات الاحتفالية وأواخر الأسبوع، الوافدين من المدن القريبة أو من بين المسافرين العابرين، مما حول هذا **الموقع الطرقي إلى مقصد أكيد الإشعاع في ضاحية العاصمة**. غير أن هذه الظاهرة المتنامية تؤدي في أوقات ذروة الارتياد إلى حالات من اكتظاظ المرور على الطريق الرئيسية السريعة التي تربط الطريق السيار الدار البيضاء-طنجة بمثيله الرباط-فاس، والتي تقوم على جوانبها المحلات التجارية والخدماتية. لذا، يتحتم **تنظيم وهيكلة هذا المركز الترفيهي بوثيقة تصميم تهيئة خاصة** تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الحالية، ولكن بالخصوص الأنشطة المرتقبة حتى تتوفر الشروط الملائمة لنمو **محطة سياحية واستجمامية وترفيهية عالية الطراز**، مندمجة بشكل جيد في محيطها ومؤدية وظائفها بالمستوى المطلوب. هذا يستوجب، بصفة موازية، **شق طريق سيار** بين موقع تكنوبوليس بسلا وعلال البحراوي، مما يحول الطريق الوطنية رقم 6 إلى طريق سريع ضاحوي.

- **سوق الأربعاء:** ضرورة تحسين مستوى الطريق الجهوية 407 التي تربطه بالساحل والداخل، وتزويده بالتجهيزات الضرورية **للتأطير الإداري والفلاحي والخدماتي** وتحريك السوق الأسبوعي، وتمكينه من الاستفادة من النشاط السياحي كمعبر نحو المناطق الداخلية المؤدية إلى مجالات المعازيز وأولماس، حيث يحتمل إنشاء محطة سياحية هامة.
- **سوق السبت** الذي يقع على الطريق الجهوية 407، محاذيا للغابة، بجوار عدة عيون، ولكن بالأساس على مقربة من بحيرة سد الحرشة المرتقب (300.000 م^3)، الذي يمكن أن يستقبل تجهيزات تخوله أن يصبح موقع إقامة ونزهة على الطريق السياحية الداخلية، الواصلة بين العرجات وأولماس.

يظهر أن نوعية المؤهلات الطبيعية والمواقع على طرق المواصلات وفي ضاحية العاصمة تجعل من **مجالي البحراوي والسهول وحدتين جغرافيتين واقتصاديتين متكاملتين**، تدعم تنمية كل واحد منهما تنمية الآخر. وتبقى هذه التنمية رهينة أولا **بحماية التراث الطبيعي النفيس الذي يمثل ركيزة أساسية لكل تطور مستديم**، نظرا لأهمية الكساء الغابوي والموارد المائية محليا وجهويا، وثانيا **بإصلاح الطرق** قصد فك العزلة وتسهيل ولوجية المجال وتقوية روابطه بمحيطه، وثالثا **بإعداد جيد للمراكز** قصد دعم وظائفها، ورابعا **بتحديث النشاط الزراعي وتربية الماشية**.

منطقة الإعداد والتنمية :

ساحل سبـــــو

منطقة الإعداد والتنمية : ساحل سبو

تتألف هذه المنطقة من مجالي مشاريع القنيطرة وسيدي يحي، وهما متقاربان في المساحة، لكن متفاوتان كثيرا من حيث عدد السكان. يمتد الأول على نحو 817 كم² حيث يقطن حوالي 676.000 نسمة، بينما يغطي ثاني 798 كم² ويعد 150.000 نسمة. بذلك تكون المساحة الإجمالية لهذه المنطقة 1615 كم²، ويرتفع عدد سكانها حاليا إلى 826.000 شخص، مما يعطي كثافة متوسطة في مستوى 510 ن/كم².

تتجلى معالم الوحدة بهذه المنطقة في كونها تتمحور حول مدينة القنيطرة التي قامت، منذ نشأتها، بوظيفة القطب الاقتصادي لمجموع ناحية الغرب، لها إشعاع أقوى على محيطها المباشر الذي يشمل ضواحيها القريبة والبعيدة، على مدى عشرات الكيلومترات، باستثناء ناحية الجنوب حيث تحده شدة تأثير سلا والرباط.

سجلت هذه المنطقة تزايدا سكانيا سريعا عبر العقود. فخلال الربع قرن المنصرم (1994-2020)، نما عدد السكان بنحو 74%، مما أضاف كتلة بشرية هامة، تزيد عن 350.000 نسمة، أي بمعدل 13.500 من الأشخاص سنويا. فبين إحصائي 1994 و 2014، ارتفع عدد السكان بنحو 267.000، تحقق 81% من هذا العدد بالمدن، و 19% فقط بالأرياف. وبذلك صعدت نسبة التمدين من 69% في 1994 إلى 74% في 2014، كما تعزز الوزن السكاني، ضمن مجموع قاطني الجهة، من **13,9% إلى 16,3%**، مما يدل بجلاء على **الحيوية الديمغرافية المتواصلة** التي تميز هذه المنطقة.

تطور عدد سكان منطقة ساحل سبو

مجال المشاريع	1994	2004	2014	*2020	المساحة (كم2)	الكثافة (ن/كم2)
القنيطرة	367800	473100	602400	676000	817	827
سيدي يحي	106600	118600	138700	150000	798	190
المنطقة	**474400**	**591700**	**741100**	**826000**	**1615**	**511**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

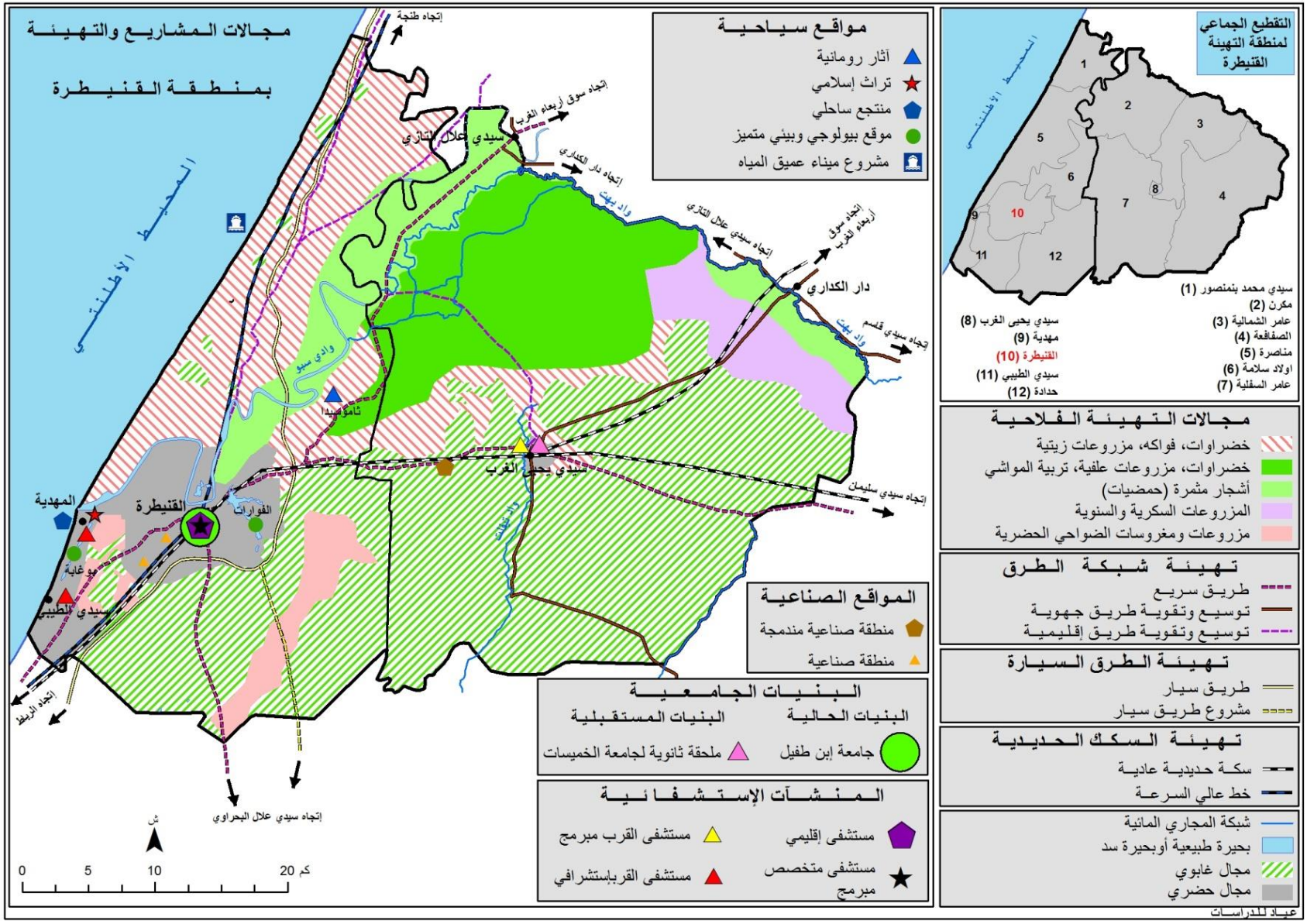
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة القنيطرة
المحيط الأطلنتي
إتجاه طنجة
إتجاه سوق أربعاء الغرب
سيدي علال التازي
إتجاه دار الكداري
وادي بهت
إتجاه سيدي علال التازي
إتجاه سوق أربعاء الغرب
دار الكداري
إتجاه سيدي قاسم
وادي سبو
ثامونيدا
سيدي يحيى الغرب
إتجاه سيدي سليمان
المهدية
القنيطرة
الفوارات
وادي خلالت
مولغابة
سيدي الطيبي
إتجاه الريط
إتجاه سيدي علال البحراوي
ش
0 5 10 20 كم
مواقع سياحية
آثار رومانية
تراث إسلامي
منتجع ساحلي
موقع بيولوجي وبيئي متميز
مشروع ميناء عميق المياه
المواقع الصناعية
منطقة صناعية مندمجة
منطقة صناعية
البنيات الجامعية
البنيات الحالية
البنيات المستقبلية
جامعة إبن طفيل
ملحقة ثانوية لجامعة الخميسات
المنشآت الإستشفائية
مستشفى إقليمي
مستشفى القرب مبرمج
مستشفى متخصص ميرمج
مستشفى القربإستشرافي
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة القنيطرة
1 سيدي محمد بنمنصور
2 مكرن
3 عامر الشمالية
4 الصفافعة
5 مناصرة
6 اولاد سلامة
7 عامر السفلية
8 سيدي يحيى الغرب
9 مهدية
10 القنيطرة
11 سيدي الطيبي
12 حدادة
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، فواكه، مزروعات زيتية
خضراوات، مزروعات علفية، تربية المواشي
أشجار مثمرة (حمضيات)
المزروعات السكرية والسنوية
مزروعات ومغروسات الضواحي الحضرية
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة الطرق السيارة
طريق سيار
مشروع طريق سيار
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
خط عالي السرعة
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
عياد للدراسات

مجال مشاريع القنيطرة

1- أزيد من قرن من التكاثر السكاني المستمر

1.1- مجال ساحلي وحضري بالأساس

يمتد مجال مشاريع القنيطرة على طول ساحل المحيط، بنحو 50 كم، بينما لا يزيد عرضه على 10 كم في جزئه الشمالي، ويتسع نسبيا إلى ضعف هذه المسافة في جزئه الجنوبي. بذلك تبلغ المساحة 817 كم²، يقطنها حوالي 676.000 نسمة، أي 82% من سكان منطقة الإعداد والتنمية، وقرابة 14% من مجموع سكان الجهة، مما يجعله يحتضن **أكبر كتلة بشرية بعد مجال سلا**. وترتفع نسبة سكان المدن إلى 85%، الذين يصل عددهم 577.000 شخص، أزيد من 4/5 منهم يقيمون بمدينة القنيطرة، بينما يقطن الباقي مراكز المهدية وس. الطيبي.

2.1- حيوية ديمغرافية هامة

تضاعف عدد سكان هذا المجال خلال العقود الثلاثة الأخيرة. واعتمادا على إحصائي 1994 و 2014، يكون هذا العدد قد زاد بنحو 235.000 (64%)، أي بمعدل 12.000 نسمة في كل سنة، بنسبة تزايد 2,5% مع تركز 9/10 هذا النمو بالوسط الحضري الذي نما بأكثر من 208.000 شخص. موازاة مع ذلك، حافظت الجماعات القروية الخمس المحيطة بالقنيطرة على إيقاع تزايد هام، بنسبة 1,7% سنويا (مقابل 2,7% بالمدن)، مما جعل الكثافة السكانية تصل مستويات عالية (185 إلى 203 ن/كم²) في الثلاث الشمالية (محمد بنمصور، أولاد سلامة والمناصرة)، بينما بقيت الكثافة في حدود 80 ن/كم² في الجماعتين الجنوبيتين (حدادة و س. الطيبي).

تطور عدد السكان بمجال مشاريع القنيطرة

الجماعات	1994	2004	2014	*2020	كثافة السكان (ن/كم2)
مدينة القنيطرة	292453	359142	431282	480000	-
مدينة المهدية	5905	16262	28636	37000	-
مركز س. الطيبي	-	19979	46751	60000	-
الوسط الحضري	**298358**	**395383**	**506669**	**577000**	**-**
المناصرة	23915	29354	34429	35100	185
س. محمد بنمنصور	12745	15494	19237	20100	203
أولاد سلامة	14162	15936	19488	20100	197
حدادة	10738	11856	15898	16800	82
س. الطيبي	7871	5055	6698	6900	81
الوسط القروي	**69431**	**77695**	**95750**	**99000**	**145**
مجال المشاريع	**367789**	**473077**	**602419**	**676000**	**827**

وعملت هذه الحيوية الديمغرافية، التي هي حصيلة زيادة طبيعية هامة وحركة توافد أهم، على تعزيز الوزن السكاني لهذا المجال ضمن مجموع سكان الجهة، إذ أنه تقدم بنحو خمس نقط، منذ بداية عقد الثمانينات، حيث كان 9%، إلى اليوم وهو يمثل 14%. غير أن هذا العنفوان السكاني لا يوازيه نمو اقتصادي كفيل بأن يثمن مختلف المؤهلات المحلية وأن يخفف من حدة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها كل من المدن والأرياف.

2- متطلبات تأهيل المجالات الحضرية

1.2- تسارع التمدين الديمغرافي وتعدد أشكال الخصاص العمراني

منذ إنشاء القنيطرة وميناءها، قرب مصب نهر سبو، وعلى مدى أزيد من قرن، تضخمت تدريجيا هناك كتلة سكانية هائلة تناهز حاليا 577.000 نسمة، وهو ما يمثل ضعف العدد الذي كان في 1994، بل 4 مرات ما أحصي سنة 1971 (142.000 ساكن). ويتجمع أكثر من 83%، من هؤلاء السكان في مدينة القنيطرة، بنحو 480.000 شخص، مقابل 37.000 في المهدية، وحوالي 60.000 في س.الطيبي، وهما مركزان جاء نموهما على الأطراف الغربية والجنوبية لحاضرة سبو.

وكما هو الحال في كل المدن الكبيرة، فإن هذا التكاثر السكاني المتسارع، الذي تراكم في زمن وجيز، دون تخطيط حضري محكم، أدى إلى تضخم الطلب على شتى أشكال السكن، وخاصة سكن الفئات الاجتماعية البسيطة، الكثيرة العدد والوافدة من آفاق مختلفة، من ناحية، وعلى الشغل والخدمات والتجهيزات في الصحة والتعليم وغيرهما، من ناحية أخرى. ورغم التصحيحات المتعددة التي أوصت بها وثائق التعمير المتتالية، فإن العديد من أشكال الخصاص تبقى قائمة على جل المستويات، مما يستوجب تنفيذ مشاريع هيكلية لتحقيق استسواء الإطار المبني عبر كافة مكوناته. ويمكن التشديد هنا على القضيتين الأساسيتين التاليتين اللتين تحولان دون انتظام المدينة وتحسن إطارها العمراني العام.

2.2- تحرير الحيز الحضري من قيود عقارية تعيق نموه المتوازن

تم تطور المجال الحضري بالقنيطرة وضاحيتها، بطريقة شبه تلقائية في كثير من الحالات، بسبب ضعف التحكم في العنصر العقاري البالغ التأثير، من ناحية، وتعدد العوامل التي تعيق الاستعمال العقلاني للأرض، من ناحية أخرى، فنتج عن ذلك تفكك النسيج الحضري وتشتت أجرائه في كل الاتجاهات، مما يفسر اندماجه الداخلي الفعلي وتوسعه المتوازن، ويفرض القيام بتدخلات عمرانية أساسية تساعد على تأهيله وترابط مكوناتها بشكل وظيفي :

- **إعادة هيكلة الأحياء المركزية بالقنيطرة** التي تتخللها العديد من المنشآت الصناعية والتجهيزات الكبيرة، وهي كلها أصبحت عاطلة عن العمل بفعل تدهورها ثم توقف نشاط الميناء النهري منذ عقد من الزمن. فوجود هذه الأشكال من **البوار الصناعي والتجاري**، التي تشغل مساحات كبيرة في قلب المدينة تمثل مجالات سلبية يمكن أن توفر الفرصة لتعبئتها **بغية تجديد المركز الحضري بمشروع عمراني عصري ووظيفي**، يتألف من

منشآت تجارية وخدماتية وثقافية وحدائق، تتميز كلها بطابع معماري رائق، **ومفتوحة كليا أو جزئيا على واجهة النهر التي يلزم إعدادها على طراز كورنيش للتفسح والتجول والتبضع**. هكذا تعود المدينة إلى أصلها، وهو النهر الذي كان مصدر نشأتها الأساسي ورئة اقتصادها.

- **إنجاز مشروع معماري جديد على الصفة اليمنى لسبو**، في المجال الفسيح الممتد بين جوانب المنعطف ما قبل الأخير، الذي يرسمه النهر، بموقع "برجال"، وكذا على قطعة الأرض الواسعة التي تشغلها منشآت عسكرية بين الجانب المقابل من النهر وساحل البحر. هنا، على مساحة حرة، يمكن ابتكار **القنيطرة الجديدة** ("حي المحيط") القادر على منح المدينة وحيزها جاذبية قوية بفضل **قطب حضري عصري يتقابل ويتكامل مع المركز القديم الذي أعيدت هيكلته المعمارية وتعززت وتنوعت وظائفه**، يتمحوران معا حول "قناة سبو"، المزدوجة الكورنيش على الضفتين اليمنى واليسرى، حيث تنشط حركة المراكب السياحية، وتتعدد الرياضات المائية، بينما تربط الضفتين قناطر كافية، وقوارب دائبة التنقل بين العدوتين.

3.2- ضرورة القضاء على السكن غير اللائق

تعد القنيطرة من بين التجمعات الحضرية التي تعاني كثيرا من تجذر وانتشار أحياء السكن الهزيل، الذي يعبر بوضوح عن مدى تضخم الشرائح الاجتماعية الفقيرة بهذا المجال. وتتجسد هذه الظاهرة بشكل فادح في منطقتين كبيرتين : أحياء "الساكنية" و "عين السبع" من ناحية، ومركز سيدي الطيبي، من ناحية أخرى.

- **ظاهرة السكن الهزيل قديمة** في حالة مجموعة الساكنية تعود إلى العقود الأولى من نشأة مدينة القنيطرة (3875 نسمة حسب إحصاء 1936)، ثم توسعت النواة الأصلية تدريجيا طيلة مرحلة الاحتلال الفرنسي، لتأخذ أبعادا مهولة جراء التوافد السكاني العارم الذي احتدم منذ الاستقلال إلى اليوم، فتوسع هذا النسيج المبني العشوائي في منطقة عين السبع، حتى بلغ أطراف غابة المعمورة حيث حد من امتداده الطريق السيار. وقد أوضحت نتائج إحصاء 2014 أن **أكثر من 1/10 أسر مدينة القنيطرة**، أي ما يزيد عن 40.000 شخص، **يقطنون أشكالا مختلفة من هذا السكن الهزيل**، وهو ما يستدعي تكثيف الجهود وتعبئة الموارد اللازمة بغية استئصال البؤر الخطرة منه وتحسين الأوضاع القابلة لإعادة الهيكلة، قصد تجويد ظروف عيش السكان وتسريع اندماجهم الاجتماعي والثقافي في الجسم الحضري.
- ويقدم **تجمع سيدي الطيبي** حالة أكثر عشوائية على الصعيد العمراني، إذ أن غياب المراقبة طيلة سنوات سمح بتكون كتلة سكنية ضخمة في وقت وجيز، بواسطة **التعمير التلقائي** الذي اكتسح الهوامش الجنوبية الغربية لمدينة القنيطرة، على جانبي الطريق الوطنية رقم 1، حتى بلغ عدد السكان 20.000 في 2004، ثم أكثر من ضعف ذلك خلال العقد التالي (47.000 في 2014)، ليتجاوز 60.000 حاليا، أي ما يعادل تقريبا عدد سكان مدينة عين عودة أو الصخيرات! ويمثل ذلك أزيد من 9/10 سكان الجماعة القروية لسيدي الطيبي التي لم يكن يتجاوز عدد قاطنيها جميعا 8.000 نسمة في 1994.

وبعد أن اتخذت السلطات التدابير المطلوبة للحد من التمدد السريع الذي دأب عليه هذا المركز العشوائي، يستحسن **تأهيله وتمكينه من التوفر على وثائق التعمير الضرورية الجديرة بتنظيم النسيج المبني وإحداث شبكة الطرق الوظيفية، وتوطين التجهيزات الحضرية اللازمة**، من ناحية، والسماح له بالحصول على الموارد البشرية والإمكانات المالية الكافية لتدبير الشأن العام، من ناحية أخرى، موازاة مع تزويده بالمنشآت التعليمية والصحية والثقافية والرياضية المناسبة، حتى يتمكن س.الطيبي من تشييد اقتصاد حضري يوفر مناصب الشغل المنشودة في مختلف مجالات الصناعة والتجارة والخدمات والحرف، مع تأطير محيطه القروي والبيئي فيتطور بذلك من حالة "مركز منامي" ضاحوي إلى مدينة نشيطة، تأوي نحو 80.000 نسمة خلال عقدين، وتساهم في سيرورة التنمية التي تتطلع إليها مدائن مصب سبو.

3- المهدية وتنميتها المندمجة

تمثل المهدية مكونا أساسيا ضمن التجمع الحضري الكبير الواقع بمصب سبو، نظرا لما تتميز به هذه المدينة من مميزات متعددة تجعل منها أحد المحركات الهامة لتنمية المجال القنيطري المركب. ويمكن تجسيد ذلك بتنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات بعد هيكلي أكيد.

1.3- إعداد محطة استحمامية ذات إشعاع جهوي

تتجلى الوظيفة الأولى لموقع المهدية في كونه يتوفر على شاطئ رملي مديد، بادر المحتل باكرا إلى تجهيزه لفائدة جاليته العديدة بالقنيطرة وسهل الغرب أساسا. ومع توالي العقود، قبل الاستقلال وبعده، توسع مجال استقطاب المصطافين ليشمل أيضا نسبة هامة من سكان سلا والرباط، وكذا مدن منطقة السايس. غير أن الإعدادات والتجهيزات التي اهتمت بهذا الشاطئ حتى الآن، تبقى محدودة، كما ونوعا، لا تبرز كل الإمكانات المتاحة، ولا تستجيب لسوق المصطافين والسياح، التي تتنوع وتتضخم باستمرار، داخل جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وبالجهات المجاورة لها، تبعا لتزايد عدد الحضريين بسرعة واشتداد رغباتهم في ارتياد الشواطئ والتمتع بما تبيحه من أشكال الترفيه وفرص الاستجمام. لذا، **ينبغي تهيئة وتجهيز محطة مكتملة العناصر، قادرة على استقطاب فئات اجتماعية متنوعة من داخل الجهة ومن خارجها**، خاصة أنها تقع على محور مواصلات وطني ودولي كبير وفي ضاحية ثاني كتلة حضرية بالمغرب.

2.3- تنمية الصيد البحري وتثمين موارده

تحتضن المهدية ميناء صيد متواضع، هو الأهم بالجهة، تراجعت كميات السمك المفرغة فيه سنويا، من 12.000 في 2010 إلى 4723 ط، في 2016 (بقيمة 53 مليون درهم). ويمكن اعتبار أن الوقت قد حان **لتهيئة هذا المرفأ على أسس وظيفية وعصرنة** بنياته وتجهيزاته بغية تحسين مردوده ورفع حجم إنتاجه وتنويعه، بالإضافة إلى إحداث **التجهيزات اللازمة لتربية الأسماك**، وهو ما من شأنه أن يزيد كثيرا في عدد فرص الشغل التي يبيحها، عبر سلسلة الأنشطة المختلفة المستفيدة من ذلك، في العالية والسافلة، في ميادين الإفراغ والشحن والنقل والتسويق والتصنيع،

وما يعكسه هذا من إيجابيات على تنمية الاقتصاد المحلي والجهوي، علما أن قطاع الصيد سيتقوى بشكل واضح إثر تشييد ميناء القنيطرة الكبير على ساحل المحيط الأطلنتي.

3.3- تعزيز مكانة موقع غني بعناصره التاريخية والبيئية

علاوة على مؤهلاته البحرية المتمثلة في الشاطئ والصيد، تحظى المهدية باحتضانها لأهم معلمة تاريخية بمنطقة الغرب، ألا وهي **القصبة العتيدة المنتصبة فوق ربوة تشرف على مصب سبو**، مما يجعلها، إضافة إلى مآثرها الموجودة داخل الأسوار، مرقبا هاما يسمح للزائر بالتمتع برؤية شاملة على البحر والشاطئ والنهر والميناء، وبحيرة بوغابة والغابة المجاورة والمدينة. غير أن هذا الرصيد التاريخي والثقافي والطبيعي الهائل لم يلق الاهتمام الرسمي اللازم، والعناية المجتمعية الواجبة قصد تثمين ما يزخر به المكان من مؤهلات متنوعة، التي تحتاج إلى **مباشرة أعمال الصيانة والترميم الضرورية للقصبة من أجل إعادة الاعتبار لها وتوظيفها على الصعيد الثقافي**، موازاة مع تنفيذ أشغال استصلاح وحماية المواقع المحيطة بها. فهذه وغيرها مبادرات حاسمة يمكنها أن تبرز، بمصب سبو، **قطبا سياحيا متكامل العناصر**، يتبوأ مكانته اللائقة على المستويين الجهوي والوطني.

4.3- الإعداد الممنهج لمدينة ساحلية رائقة

بينما تظل الثروات البحرية ضعيفة الإنماء، والتراث التاريخي يشكو من التهميش، وتبقى المؤهلات السياحية في حالة بوار، والقدرات الاستحمامية والترفيهية محدودة، والمواقع الطبيعية في حالة إهمال، تستعر أثمنة العقار وتحتدم حركة البناء، سنة بعد أخرى، بالمهدية، لا سيما أن الرصيد العقاري يتآكل تدريجيا بالقنيطرة، فترتفع قيمته باستمرار، مما يحد من إمكانيات إنتاج بيوت السكن. وقد أدى هذا، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلى انتشار أشكال السكن الهزيل على الأطراف، من ناحية، وزيادة الضغط على مجال بلدية المهدية التي تضاعف عدد سكانها بسرعة (5.900 في 1994، ثم 16.300 في 2004 و قرابة 29.000 في 2014) ليناهز حاليا 37.000 نسمة، من ناحية أخرى.

هكذا، أدى الزحف المتواصل لجبهتي التمدين، من القنيطرة ومن المهدية، إلى ابتلاع المركز من قبل المدينة الكبيرة، إذ أصبح الأول بمثابة مجموعة "أحياء منامية" بالنسبة للثانية. فمن أجل تلافي تجذر هذا التطور السلبي للطرفين، ينبغي **بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة بالمهدية تمكن هذه المدينة من إبراز هويتها البحرية**، المعتمدة على موارد البحر وتصنيعها، وأنشطة الشاطئ والسياحة الثقافية والبيئية، **تتوفر على التجهيزات والبنيات الحضرية اللائقة** في مجالات الصحة (مستشفى القرب) والتعليم والتكوين (مدرسة فندقية، معهد تكنولوجيا، معهد الأبحاث البحرية)، تشتغل وظيفيا في تكامل مع القنيطرة وحاضرة الرباط-سلا.

4- تقوية وإعادة هيكلة اقتصاد التجمع الحضري القنيطري الكبير

1.4- دعم النشاط الصناعي وتنويعه

تتبوأ القنيطرة الكبرى صدارة المواقع الصناعية بالجهة، إذ أنها تحقق نحو 2/5 قيمة الإنتاج الصناعي الكلي، و 3/5 قيمة الصادرات مع 2/5 عدد مناصب الشغل في هذا القطاع. وبعد أن تضرر هذا الأخير من تراجع ثم توقف نشاط الميناء، فإنه راح ينتعش من جديد خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع تجهيز وتشغيل المنطقة الحرة. غير أن المجهودات المبذولة في هذا المجال يلزم ألا تقتصر على هذا الموقع الصناعي الذي ارتبطت نشأته بعوامل خارجية، وهو ما يجعل نشاطه يتأثر كثيرا بالتصدير وبالذبذبات التي يمكن أن يلحق هذه الحركة، بل يهتم كذلك **بتنمية صناعات داخلية المنشأ**، تعتمد على تثمين مواد أولية نباتية أو حيوانية أو صخرية وغيرها يكون لها وقع إيجابي على مختلف مراحل ومحطات الإنتاج، في العالية وفي السافلة. ففي هذا الإطار يندرج المشروع الهام المتعلق **بإحداث قطب للصناعات الفلاحية** وأخرى مرتبطة بها لمعالجة المنتجات الزراعية الوافرة بمنطقة الغرب. فخطة العمل في هذا الصدد تتألف من مسلكين متكاملين ومتزامنين : **تقوية الفروع الصناعية الحالية**، خاصة منها تلك التي تحقق مستويات عالية في قيمة الإنتاج وفرص الشغل من ناحية، ثم **دعم الصناعات المتقدمة** التي تدمج في إنتاجها قدرا كبيرا من التكنولوجيا والبحث العلمي.

2.4- بناء قطاع سياحي متنوع

رغم تنوع الإمكانات المحلية لتنميتها، تبقى الحركة السياحية ضعيفة بالقنيطرة وما حولها، كما تسجل تذبذبات هامة من سنة لأخرى. في ما بين 2010 و 2016، كان متوسط عدد السياح الذين أقاموا بالمؤسسات المصنفة 30.500 سنويا (8,4% من المجموع الجهوي)، قضوا بها متوسط 67.700 ليلة (8,7% من المجموع)، وهو ما يضع القنيطرة في الرتبة الثانية بعد الرباط. وعلى أساس إحصائيات 2016 (آخر ما هو متوفر حاليا) كانت الطاقة الإيوائية السياحية بالقنيطرة الكبرى لا تتعدى 817 سريرا في 11 منشأة، استقبلت ما يقرب من 40.000 زائر (حوالي 1/4 من المقيمين الداخليين و 3/4 من الخارج) قضوا جميعا نحو 85.000 ليلة، وهو ما مثل نحو 1/10 المجموع الجهوي. وبالإمكان **توسيع بنيات الاستقبال** والزيادة في عدد الزائرين، وتوفير حجم أكبر من مناصب الشغل وتنمية القطاع السياحي بشكل ملموس إذا ما بذلت الجهود، وتم **إعداد المواقع التاريخية** (تاموسيدا، قصبة المهدية، قصبة القنيطرة ...) **والثقافية**، وكذا **الطبيعية المختلفة ذات القيمة البيئية الأكيدة، وإدماج القنيطرة الكبرى في المجال السياحي الوطني**، لا سيما وأنها تتمتع بموقع جغرافي متميز يمنحها إياه قربها من سلا والرباط ووجودها عند تقاطع المحور السياحي الساحلي (طنجة – الدار البيضاء) بالمحور الداخلي (من الساحل نحو مكناس وفاس).

3.4- ترشيد وحماية النشاط الفلاحي بالضاحية

تمتد المساحة الصالحة للزراعة، في مجال القنيطرة (الجماعات القروية الخمس المحيطة بالمدينة)، على نحو 81.000 هكتار. يساعد المناخ البحري المعتدل والمطير نسبيا، وكذا انتشار

التربات الرميلة الخفيفة، على ممارسة زراعات متنوعة، خاصة منها الخضراوات والأشجار المثمرة، المعتمدة أساسا على السقي الموضعي (ضخ المياه الباطنية) واستعمال الواقيات البلاستيكية على نطاق واسع. غير أن استمرار توسع هذا السقي، وما يؤدي إليه ذلك من **تزايد الضغط على المخزون المائي الجوفي**، الذي يتغذى بالأمطار، راح **يشكل خطرا حقيقيا على استدامة النشاط الفلاحي**، بسبب تقلص الكميات المتساقطة بفعل احتدام ظاهرة التغير المناخي، وهو ما ينجم عنه تعمق مستوى المياه الباطنية وارتفاع نسبة تملحها إثر تسرب ماء البحر إليها.

فمن أجل درء هذه الأخطار وتلافي تراجع المراديد وانكماش المجال الزراعي، جراء نقص ماء السقي وتزايد درجة ملوحته، أنجز المكتب الجهوي لتنمية الفلاحة بالغرب دراسة تقنية، الهدف منها **استعمال ماء نهر سبو لري منطقة الساحل**. فمن شأن تنفيذ هذا المشروع حماية الرصيد المائي الباطني من ناحية، **وتوسيع المجال المسقي**، وبالتالي تقوية المراديد والإنتاج وإمكانيات التشغيل المباشر وغير المباشر، علاوة على توفير كميات هامة من المنتجات الزراعية للقطب الصناعي السالف الذكر. فالأمر يتعلق إذن **بإحداث تحولات جذرية في إعداد الضاحية وإدماجها الوظيفي في اقتصاد مجال القنيطرة والجهة**.

4.4- ضرورة إحداث منظومة نقل حضري فاعلة

تؤلف القنيطرة مع المركزين التابعين لها، المهدية وس.الطيبي، ثاني تجمع حضري بالجهة، يمتد على مساحة كبيرة ويحتضن حاليا نحو 620.000 ساكن، علاوة على قاطني الضاحية التي تشمل المنطقة الصناعية الحرة والمجاورة لمدينة س. يحيى. فهذا الجهاز الحضري الكبير في حاجة ماسة **لمنظومة نقل ومواصلات تربط بين مختلف أجزائه في أفضل الظروف على مستوى السرعة والراحة والأمن**.

فتحقيق هذا المسعى يتطلب مشاريع إعداد متضافرة، تشمل توسيع **شبكة الحافلات لتغطية المجال الحضري برمته**. وكذا **إحداث خطوط الطرام على طول المحاور الطرقية التي تهيكل وسط المدينة وأطرافها**. الحاجة ملحة أيضا إلى **توطيد الربط مع سلا** جنوبا **والمنطقة الصناعية الحرة** شرقا، بواسطة جهاز نقل جماعي يقوم بالحركات المكوكية اليومية، بالوتيرة المطلوبة والسلامة اللازمة.

5.4- إغناء، تقوية وتنويع شعب التعليم والتكوين الجامعة

تشرف جامعة ابن طفيل بالقنيطرة على إتمام عقدها الرابع، وهو ما يحتم عليها أن **تجدد ذاتها ومضامين التعليم التي تقدمها**. فهي تؤمن حاليا التكوين في شعبها التقليدية، على غرار جل الجامعات المغربية، بحيث أن كلياتها الثلاث (الآداب والعلوم الإنسانية، والعلوم، والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية) تستقطب 19/20 مجموع الطلبة البالغ عددهم 46.000 في سنة 2017، أي 4 مرات ما كان عليه سنة 2010، والمقدر حاليا بنحو 55.000، بينما توجد أقلية قليلة في مدرستي العلوم التطبيقية، والتجارة والتسيير.

فمن أجل مواكبة تطورات المجتمع والاقتصاد عموما، ومساندة النشاط الفلاحي الأساسي بسهل الغرب ومنطقة الساحل المقبل على تحولات كبيرة، وكذا النشاط الصناعي الآخذ في التوسع والتطور، يلزم الجامعة أن تعمل على **إغناء وتنويع شعب ومسالك التكوين العلمي والتكنولوجي**، موازاة مع **تطوير التخصصات في ميادين العلوم المتعلقة بالأبحاث الإنسانية**.

فهذا التوجه الذي يسعى إلى تقوية التكوين في العديد من حقول المعرفة والتطبيق، يفتح أمام طلبة المنطقة آفاقا جديدة للمساهمة في سيرورة التنمية المحلية والجهوية. وبذلك **تتعزز مكانة القنيطرة كقطب صناعي وتجاري وثقافي** يتفاعل ويتكامل مع قطب العاصمة، من أجل تمتين مردودية **تأطير جهة الرباط-سلا-القنيطرة بالفعالية المطلوبة**.

مجال مشاريع سيدي يحي الغرب

1- مجال يطغى عليه الطابع القروي والفلاحي

يمثل هذا المجال الجناح الشرقي لمنطقة الإعداد والتنمية بساحل سبو. تمتد مساحته على 798 كم²، أي ما يعادل تقريبا مساحة مجال القنيطرة المحاذي، لكن بكتلة سكانية أربع مرات ونصف أقل من هذا الأخير، تداني 150.000 نسمة، مما يجعل الكثافة في حدود 188 ن/كم². يقطن أزيد من 7/10 هؤلاء السكان الوسط القروي، موزعين على أربع جماعات، وهي المقرن (31%) عمرو السفلية (29%)، الصفافعة (21%) وعمرو الشمالية (19%)، وبذلك يمتد هذا المجال على إقليم القنيطرة غربا وإقليم س. سليمان شرقا. خلال عقدي 1994 و 2014، تزايد عدد السكان الإجمالي بوتيرة معتدلة نسبيا تناهز 1,3% سنويا، مع انتعاش طفيف أثناء العقد الثاني (2004-2014) بنسبة 1,6%، مقارنة مع العقد السابق (1994-2004) بمعدل 1,1%، وهو ما يشير إلى تقلص نزوح السكان أو تزايد عدد الوافدين، أو كلا الحركتين معا.

لا يعد هذا المجال سوى تجمع حضري واحد، هو مدينة س. يحي التي يسكنها حاليا حوالي 42.000 نسمة، أي ضعف ما كان سنة 1982. رغم هذا النمو، تبقى نسبة التمدين متواضعة بهذا المجال، في حدود 28% فقط، وهي نسبة لم تتغير خلال العقود الثلاثة الماضية، مما يشهد على أن المدينة ومحيطها القروي كان لهما إيقاع ديمغرافي متعادل. هنا أيضا، يلاحظ أن الزيادة السكانية في عقد 2004-2014 جاءت حوالي 3,6 مرات أعلى (6274 نسمة) من تلك التي حصلت في العقد السابق (1740 ن).

تطور عدد سكان مجال مشاريع س. يحي

الجماعات	1994	2004	2014	*2020	الكثافة (ن/كم2)
المقرن	24263	26966	31292	33400	154
عمرو السفلية	21570	24490	28540	30600	92
الصفافعة	16075	18799	21475	22700	353
عمرو الشمالية	14622	16603	19369	20700	116
سكان الأرياف	*76530*	*86858*	*100676*	*108000*	*136*
مدينة س. يحي	29965	31705	37979	42000	-
المجموع	**106495**	**118563**	**138655**	**150000**	**188**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- تنمية وتنويع النشاط الفلاحي

يعتمد اقتصاد مجال مشاريع س. يحي على النشاط الزراعي أساسا، والذي تتفاوت أهميته من منطقة لأخرى حسب نوعية التربات وإمكانات السقي، وحدة مخاطر الفيضان ومدى انتشار المساحات الغابوية، ولكن أيضا على قدر الكثافة السكانية وبنية الملكية العقارية وأساليب استغلال الأرض. ويتميز، داخل هذا المجال، قطاعان فلاحيان كبيران :

ففي القسم الشمالي، تحظى الفلاحة بظروف في جملتها إيجابية، تتمثل في تربات الترس الخصبة، رغم كونها تمسك مياه الأمطار والفيضان فتنتشر المستنقعات (المرجات) في المواقع الأكثر انخفاضا. وفي إطار البرنامج الذي أعده المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الهادف إلى توسيع المجال المسقي بالسهل، فإن جماعة المقرن والجزء الشمالي من جماعة عمرو السفلية سيستفيدان من هذا المشروع، مما يمثل منعطفا هاما في سيرورة التنمية الفلاحية بهذه البقاع، نظرا لما يعنيه ذلك من تقوية الإنتاج وتنويع المزروعات، وتوفير الشغل، ورفع مداخيل الأسر. ومن المنتظر أن ينعكس هذا التطور إيجابيا على مركز المقرن الذي رغم ظهوره المبكر، بقيت رقعته محدودة جدا، وعدد سكانه ضعيفا (1284 نسمة في 2014). **فالأشغال المبرمجة الهادفة لحماية السهل من الفيضانات** ستساعد على تجفيف المستنقع الكبير المحاذي لهذا المركز، وهو ما سيسمح بتوسعه وإعداده بطريقة جيدة، ويؤهل موقعه على الطريق الوطنية رقم 1 وتقاطعها مع الطريق الإقليمية رقم 4278، الرابطة مع مدينة س. يحي، ليصبح مركزا نشيطا، وسط منطقة سقوية هامة.

على عكس القسم الشمالي الواقع في السهل، الذي يسمح له بالاستفادة من شبكة الري، فإن **القسم الجنوبي** هو عبارة عن هضبة وطيئة، يتراوح ارتفاع سطحها بين 50 و 100 م، تقطعها عدة أودية متفاوتة التعمق، وتغطي جزءا كبيرا منها غابة المعمورة المكونة أساسا من مغروسات الكلبتوس. تنتشر المزروعات السنوية البورية على نطاق واسع، خارج الغابة وفي المنفرجات التي تتخللها، بينما توجد مساحات محدودة من الزراعات المسقية، عن طريق ضخ المياه الجوفية، تتألف من الخضراوات والأشجار المثمرة المختلفة. ويقتضي تطوير النشاط الفلاحي هنا الاعتماد على مبادرتين أساسيتين : **الحرص على تخفيف الضغط المتزايد على الرصيد المائي الجوفي**، لاسيما أن كميات الأمطار في تناقص بفعل التغير المناخي المستديم، ثم **حماية الغابة من مختلف أنواع التدهور والرعي الجائر** بسب تكاثر قطعان الماشية المحلية منها والوافدة عليها من خارج الجماعات المجاورة، إضافة إلى معاناة الكساء النباتي من وطأة فترات الجفاف الطويلة والمتكررة.

3- مدينة سيدي يحي : التكاثر الديمغرافي وضعف الاقتصاد الحضري

1.3- مركز توافد سكاني متواصل

ظهرت النواة الأولى لهذا التجمع في الثلاثينات من القرن الماضي، كمحطة وصل أنشأها المحتل على الطريق الرابطة بين القنيطرة ومركز س. سليمان، (بلغ عدد سكانها 888 حسب إحصاء 1936، من بينهم 207 فرنسي)، تجمع بها تدريجيا أعداد متزايدة من الوافدين بحثا عن

فرص شغل في الأوراش المختلفة في عين المكان أو بجواره (بناء منشآت المركز ودور سكن المعمرين، سكة الحديد، الطريق، غرس الأشجار بالغابة واستغلال الفلين، فتح المسالك ...)، وبعد ذلك في معمل الخليوز لصناعة عجين الورق ...

وقد أدت هذه الهجرة العارمة إلى تعدد بؤر السكن العشوائي الهزيل، على هوامش القرية الأوربية، كان أضخمها دوار 'الشانطي' (تحريف chantier) الذي بلغ عدد سكانه 4769 نسمة، أي مرتان ونصف سكان 'الفلاج' (le village) في 1960 الذي لم يتجاوز 1920 فردا، ثم 7260 في 1971، مقابل 4289 للمركز الرسمي، ليصل التجمع الكلي إلى 11529 نسمة. وبعد ضم الكتلتين إلى بعضهما في إحصاء 1982، ارتفع عدد السكان الإجمالي إلى 21340، أي بزيادة نحو 10.000 نسمة، ثم إضافة أكثر من 8.600 في 1994، قبل أن يسجل النمو الديمغرافي تباطؤا واضحا فيما بعد، إذ لم ينم المركز إلا بنحو 1740 شخصا خلال عقد 1994-2004، قبل أن تنتعش الحركة من جديد أثناء العقد التالي، بإضافة حوالي 6.300 ساكن، ويبلغ العدد إلى 38.000 نسمة، أي بزيادة 20% بين 2004 و 2014، وهو ما يسمح بتقدير الكتلة السكانية الحالية بنحو 42.000.

2.3- ضرورة استصلاح وضعية حضرية متعددة المشاكل

خلال عقود كثيرة، تطبعها حركة توافد سكاني هائل، أتى أغلبه بفئات اجتماعية فقيرة تبحث عن شغل متواضع وملجإ هش يأويها، لم يحظ هذا المركز الناشئ بعمليات إعداد مجالي قويم ولا بناء اقتصاد متين، مما ترك المشاكل تتنوع وتتكاثر وتتراكم على كافة الأصعدة. لذا، فإن أوضاع الركود الخصاص المختلف الأشكال والحدة، تستدعي تنفيذ خطة تنموية شاملة، دون تأخير وبكل ما يلزم من الإرادية، بغية إصلاح حالة السكن والمعمار وإحداث التجهيزات الضرورية وتنظيم شبكة الطرق، وتقوية مفاصل الاقتصاد الحضري والقروي. ويمكن إيجاز مكونات هذه الخطة في الأوراش الكبرى كالتالي :

- **إعادة هيكلة المدينة على الصعيد العمراني**، قصد إصلاح شكلها العام وتجويد نسيجها المبني. ويتأتى ذلك بالعمل على ثلاثة مواضيع أساسية :
  - **استئصال أحياء السكن الهزيل** الذي يشمل مساحات هامة ويأوي أزيد من 3000 أسرة (2850 في 2014، أي 38% من مجموع أسر المدينة آنذاك)، عن طريق إعادة الإسكان في عين المكان أو قريبا منه؛
  - **هيكلة أحياء السكن "الاجتماعي"** وهي، كسابقتها، عملية معقدة تقتضي إصلاح شبكة الطرق والأزقة والصرف السائل، وتخفيف الكثافة السكانية، وبناء تجهيزات القرب الاجتماعية اللازمة، وتهيئة الأسواق التجارية...
  - **إعداد تجزيئات ملائمة لفائدة الشرائح المجتمعية المتوسطة وحتى الميسورة**، من أطر إدارية أو تقنية (الإدارة المحلية، تقنيون يعملون في المنطقة الحرة أو قطب الصناعات الغذائية المزمع إنشاؤه غير بعيد من المدينة وأصحاب مهن حرة مختلفة...).
- **إنعاش وتقوية الاقتصاد الحضري**

- لا شك أن قرب الموقعين الصناعيين الحالي (المنطقة الحرة) والوشيك الانطلاق (قطب الصناعات الغذائية) يقدم فرصة سانحة للتشغيل لفائدة سكان سديد يحي، خاصة لمن يتوفر على خبرات ومستويات مطلوبة من التكوين التقني. وهذا يستدعي **إنشاء معهدين لتخريج تقنيين** تحتاج إليهم الصناعات الميكانيكية والغذائية وغيرها من شعب الإنتاج المتطورة وفنون التدبير والخدمات الدقيقة.
- يمنح موقع المعمل القديم لإنتاج الخليوز القريب من المدينة إمكانية تحويله لمنطقة **أنشطة صناعية وحرفية**، وذلك بتجهيزه لهذا الغرض، خاصة وأن المنطقة ..... على مواد أولية متنوعة تجود بها الغابة المجاورة أو الفلاحة وتربية الماشية نظرا لتوسع السقي ورفع الإنتاج؛
- **إعداد الأسواق الحضرية المختلفة**، في إطار إعادة هيكلة المدينة.

- **تحسين البنيات التحتية والتجهيزات**

- **تهيئة مركز المدينة**، مما يستدعي إحداث **قطب حضري وظيفي** يشتمل على مجموعة من التجهيزات الأساسية، في مقدمتها **المستشفى، والملحقة الجامعية، والخزانة البلدية والحي الإداري**؛
- **تقوية شبكة الطرق الداخلية**، وإعداد **محطة طرقية**؛
- إعادة هيكلة محطة القطار.

كل هذه المشاريع وغيرها، التي تظهر الحاجة ملحة لتنفيذها مستقبلا، تساعد على تأهيل المدينة، معمارا واقتصادا وتجهيزا للقيام بالوظائف التي توكل إليها ضمن الجهاز الحضري الجهوي ولفائدة نحو 60.000 نسمة أو أكثر في أفق 2040 في علاقة تكامل متينة مع القنيطرة وسيدي سليمان على الخصوص، وكذا مع تيفلت والخميسات والبحراوي.

منطقة الإعداد والتنمية

الغرب الأوسط

منطقة الإعداد والتنمية الغرب الأوسط

تتميز هذه المنطقة التي تمتد أساسا على الجزء الأوسط من سهل الغرب، بانخفاضها الكبير وانبساطها الكامل. تصل مساحتها إلى نحو 2068 كم²، أي قرابة 12% من مجموع التراب الجهوي، يقطنها حاليا حوالي 445.000 نسمة، وهو ما يمثل 9% من سكان الجهة، مما يجعل منها منطقة متعادلة نسبيا، بكثافة 215 ن/كم²، مقارنة مع الكثافة الجهوية العامة (276).

تتألف المنطقة من ثلاثة مجالات مشاريع، متفاوتة من حيث مساحتها وعدد سكانها، لكنها متقاربة على مستوى الكثافات البشرية (بين 200 و 240 ن/كم²). يتعلق الأمر أولا بمجال سيدي سليمان، الأكثر امتدادا (1245 كم²) والأوفر سكانا (252.000 ن) والأقوى تمدينا (40%)؛ ثم مجال مشرع بلقصيري الذي يقطنه أزيد من 100.000 نسمة، على 432 كم²، مسجلا بذلك أعلى الكثافات السكانية (238)، وأخيرا مجال دار الكّداري،بمساحة وعدد سكان أقل.

في الجملة، جاء التطور الديمغرافي بهذه المنطقة معتدلا مقارنة مع المناطق الأخرى، في حدود 1% سنويا خلال عقدي 1994-2014، بزيادة 21% و 74.000 نسمة، متوازنة بين العقدين من حيث العدد الإضافي.

يغلب على هذه المنطقة طابعها القروي والفلاحي، فنسبة سكان المدن تبقى دون 1/3، بكتلة تناهز 142.000 شخص يتجمع 7/10 في مدينة س. سليمان التي دخلت مؤخرا في فئة المدن المتجاوزة 100.000 نسمة، بينما يقطن 1/4 هؤلاء الحضريين بمدينة مشرع بلقصيري، مقابل 5% فقط بمركز دار الكّداري. تتأكد عموما نزعة التمدين بهذه المنطقة، بحيث أن المراكز الحضرية الثلاثة الذي كانت حصتها في الزيادة السكانية 36% بين 1994 و 2004، اقتربت من 3/5 خلال السنوات الست الأخيرة، وهو ما يشير إلى احتدام حركة الهجرة من الأرياف إلى المدن، خاصة منها س. سليمان.

تطور السكان بمجالات مشاريع منطقة الغرب الأوسط

المجال	1994	2004	2014	*2020	المساحة (كم²)	الكثافة (ن/كم²)
سيدي سليمان	201800	222100	241600	252000	1245	202
مشرع بلقصيري	82600	90300	99200	103000	432	238
دار الكّداري	68700	76000	85800	90000	391	230
المجموع	353100	388400	426600	445000	2068	215

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

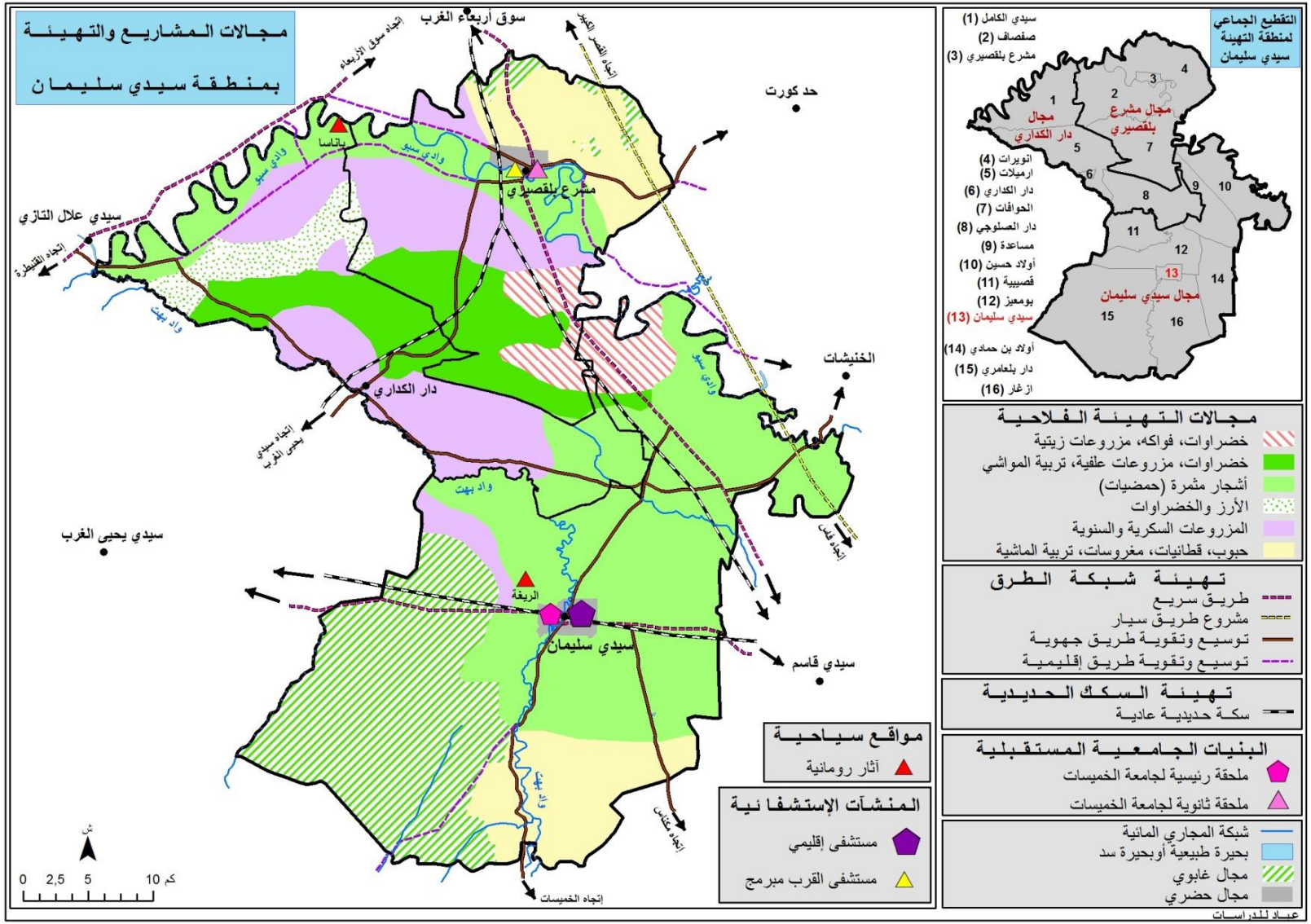
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة سيدي سليمان
سوق أربعاء الغرب
حد كورت
الخنيشات
سيدي قاسم
سيدي سليمان
الريفة
دار الكداري
سيدي يحيى الغرب
سيدي علال التازي
مشرع بلقصيري
باتاسا
وادي سبو
واد بهت
إتجاه سوق الأربعاء
إتجاه القنيطرة
إتجاه سيدي يحيى الغرب
إتجاه فاس
إتجاه مكناس
إتجاه الخميسات
0 2,5 5 10 كم
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة سيدي سليمان
سيدي الكامل (1)
صفصاف (2)
مشرع بلقصيري (3)
انويرات (4)
ارميلات (5)
دار الكداري (6)
الحوافات (7)
دار العسلوجي (8)
مساعدة (9)
أولاد حسين (10)
قصيبية (11)
بومعيز (12)
سيدي سليمان (13)
أولاد بن حمادي (14)
دار بلعامري (15)
ازغار (16)
مجال مشرع بلقصيري
مجال دار الكداري
مجال سيدي سليمان
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، فواكه، مزروعات زيتية
خضراوات، مزروعات علفية، تربية المواشي
أشجار مثمرة (حمضيات)
الأرز والخضراوات
المزروعات السكرية والسنوية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
مشروع طريق سيار
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
البنيات الجامعية المستقبلية
ملحقة رئيسية لجامعة الخميسات
ملحقة ثانوية لجامعة الخميسات
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
مواقع سياحية
آثار رومانية
المنشآت الإستشفائية
مستشفى إقليمي
مستشفى القرب مبرمج
عياد للدراسات

مجال مشاريع سيدي سليمان

يتكون مجال مشاريع س. سليمان، الذي تبلغ مساحته 1245 كم² (7% من مجموع الجهة) من ثلاثة قطاعات طبيعية، متفاوتة الأهمية : السهل شمالا، وهو الأكثر امتدادا والمتميز بترباته الرملية؛ وأخيرا، في الجنوب الغربي، حادور "أزغار" الذي يصل مرتفعات جبل الكفس بالسهل. يجري داخل هذا المجال نهر بهت، بعد مغادرته هضبة القنصرة حيث يتعمق، فيقطع السهل من الجنوب إلى الشمال، قبل أن ينحرف في اتجاه الشمال الغربي ليصب في نهر سبو عند ملتقى المقرن.

1- تباين التطور السكاني بين المدينة وأريافها

1.1- تزايد ديمغرافي معتدل الوتيرة إجمالا

يبلغ عدد سكان هذا المجال حاليا نحو 1/4 مليون نسمة، فتكون الكثافة في مستوى 200 تقريبا. خلال عقدي 1994-2014، زاد هذا العدد بنحو 20%، أي بنسبة متوسطة ضعيفة في حدود 0,9% سنويا، مما أضاف حوالي 40.000 ساكن في المجموع أو 2.000 ساكن كل عام. وكانت هذه الزيادة متكافئة بين العقد الأول بنحو 20.240، والعقد التالي بحوالي 19.510 نسمة، وهو ما يشير إلى حدوث تباطؤ طفيف في الزيادة الطبيعية، خاصة الولادة، أو إلى تسارع حركة النزوح، خاصة من المناطق الريفية، باتجاه مجالات أخرى.

2.1- يقطن جل السكان بالوسط القروي

سجل إيقاع نمو سكان الأرياف تراجعا محسوسا في نسبة النمو الديمغرافي، وذلك منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي. فبين 1994 و 2004، كانت نسبة التزايد حوالي 0,9% سنويا، فنزلت فجأة إلى 0,3% في العقد الذي تلاه، فانخفضت الزيادة السكانية من حوالي 12.000 إلى نحو 4.600، بين الفترتين، من ناحية، وتقلص وزن سكان الأرياف من 65,6% في 1994 إلى 61,5% في 2014، ليهبط دون 3/5 حاليا. ومآل هذا التباطؤ هو دخول الأرياف في مرحلة ركود سكاني، تسبق مرحلة التناقص في السنوات القليلة المقبلة. ومرجع ذلك جزئيا إلى إدماج عدد من الدواوير المحاذية لسيدي سليمان في الحيز الحضري، ولكن أيضا إلى عجز النشاط الفلاحي عن إمساك السكان بالأرياف نظرا لعدم كفاية الشغل المعروض، كما ونوعا، وضعف التجهيزات الاجتماعية المختلفة. وجاءت الحركة السكانية متباينة حسب الجماعات التي تراجع عدد سكان بعضها (دار بلعمري وبومعيز) بينما تزايد عدد سكان الأخرى بنسبة مختلفة. كذلك تتفاوت الجماعات من حيث كثافة السكان بها، متراوحة بين أدناها (75-83 ن/كم²) في التي

تسود بها الزراعات البورية، وأقصاها (204-255) في تلك التي تتوفر على زراعة مسقية عالية التشغيل والإنتاج.

تطور عدد سكان الجماعات بمجالات مشاريع س. سليمان

الجماعات	1994	2004	2014	*2020	الكثافة (ن/كم²)
اولاد حسين	25982	27972	30215	31400	232
القصيبة	19914	23218	27059	29200	83
دار بلعمري	27429	31453	28156	26100	78
المساعدة	17566	18879	19853	20200	255
بومعيز	19260	20419	19684	19100	204
اولاد بنحمادي	11700	12100	12778	13000	140
أزغار	10340	9972	10850	11000	75
الوسط القروي	*132191*	*144013*	*148595*	*150000*	*122*
ميدنة س. سليمان	69645	75060	92989	102000	-
المجموع	**201236**	**222073**	**241564**	**252000**	**202**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

3.1- سيدي سليمان : من مركز فلاحي إلى مدينة متوسطة

ارتبط تطور س. سليمان، سكانيا واجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا بمشاريع الإعداد الفلاحي التي شملت المنطقة الوسطى الجنوبية من سهل الغرب. فالقرية الأوربية التي أخذت تنشأ هنا، على إثر عمليات الاستصلاح الزراعي بواسطة الري، انطلاقا من سد القنصرة أساسا، لم تكن تضم أزيد من 1431 ساكنا في 1936 (من بينهم 369 أجنبي). وقد أدى توسع الدائرة السقوية وتنوع الإنتاج الفلاحي إلى توافد أعداد هامة من اليد العاملة، آتية من النواحي المجاورة وكذا من مناطق بعيدة، مثل ملوية السفلى والواحات الجنوبية، لسد الخصاص المحلي في العمال الفلاحيين الذين لهم دراية بزراعة السقي. واحتدمت الهجرة جراء بناء القاعدة العسكرية الأمريكية (1949-1994).

هكذا تجمع هنا أزيد من 7.100 نسمة حسب إحصاء 1952 (17% مهم أوربيون)، ليرتفع العدد إلى 11.500 في 1960، ثم إلى ضعف ذلك في 1971 (20.400 نسمة)، أي بزيادة سنوية تداني نسبتها 5,4%. وانضاف إلى هذا حوالي 30.000 ساكن في 1982 ليصل العدد إلى 50.500، ثم أكثر من 18.000 آخرين في 1994، فاقتربت الكتلة السكانية من 70.000. غير أن وتيرة النمو تمهلت بعد ذلك، فجاءت الزيادة في حدود 8.400 خلال عقد 1994-2004، قبل أن تنتعش في العقد التالي، بنحو 15.000 ساكن إضافي، ليبلغ عدد سكان س. سليمان 93.000 نسمة. وباستمرار هذا الإيقاع، تكون المدينة قد ناهز عدد قاطنيها حاليا 102.000، **فتأتي في الهرم الحضري الجهوي في الرتبة السادسة**، مباشرة بعد الخميسات، متقدمة على جارتها سيدي قاسم بحوالي 12.000 نسمة !

2- تطورات فلاحية واعدة

يعتبر مجال سيدي سليمان من المجالات المغربية الرائدة التي استفادت من تنظيم أساليب الري العصرية. وقد شهد تطورات هامة خلال العقود الثمانية المنصرمة يتميز بتوسيع الرقعة المسقية وممارسة مزروعات متنوعة، زادت كثافتها ومراديدها أكثر في إطار "مخطط

المغرب الأخضر"، مما يفتح آفاق واعدة في المستقبل المنظور والبعيد. ويؤسس لذلك تحولات هيكلية جارية، تحققت أجزاء هامة منها، وأجزاء أخرى مبرمجة على المدى القصير أو المتوسط، أبرزها التالية :

- **تحويل أسلوب الري القديم**، القائم على غمر الحقول **إلى نظام السقي الموضعي**، وهي مبادرة تندرج في إطار "البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري"، تهدف إلى تثمين الكميات المستعملة أفضل ما يمكن، خاصة مع تفاقم ظاهرة التغير المناخي وما يحدثه ذلك من الندرة في الإمطار وتزايد في حدة التبخر. فتعميم هذا الأسلوب، لدى الأفراد والجماعات، يساعد على توسيع المجال المسقي مع الحصول على مراديد زراعية أعلى. وسيستفيد من هذه العملية، على الخصوص، مزارعو جماعات بومعيز وأولاد حمادي والمساعدة.
- **توسيع المناطق المسقية** عن طريق تجهيز قطاعات جديدة، بفضل توفير الماء الذي يبيحه **استعمال طريقة الري الموضعي**، ولكن أيضا **بتعبئة مياه نهر ورغة وجرها بواسطة القنوات إلى منطقة س.سليمان**، فتروي أراضي جماعات القصيبية وأولاد احسين ودار بلعمري وأزغار، وهي منطقة اعتبرها المكتب الجهوي ذات أولوية ضمن برنامجه التنموي.
- **تنفيذ عملية عقارية بالغة الأهمية تهدف إلى تمليك الأراضي الجماعية**، تشمل 38277هـ لفائدة 22076 من ذوي الحقوق، وقد تم إنجاز الشطر الأول من هذه العملية (1381هـ لنحو 728 مستحق)، موازاة مع إطلاق شطر ثان (يمتد بين 2017 و 2022) لتمليك 22079 هـ لنحو 15411 مستحق، قبل البدء بالشطر الثالث والأخير (2020-2022) المتضمن 14817 هـ لفائدة 5937 من ذوي الحقوق. في الجملة، هكذا تتضافر مفاعيل هذه المشاريع المختلفة لإحداث دفعة قوية للنشاط الفلاحي، من شأنها أن تنوع وترفع حجم الإنتاج النباتي والحيواني لدى المزارعين، وبالتالي تنعكس آثارها إيجابيا على مضاعفة فرص الشغل عبر سلسلة المراحل المعنية، فتخف حدة نزوح السكان الذين تتحسن مواردهم وإمكانات الاستثمار لديهم ومواجهة مصاريف التعليم والصحة وغيرهما.

3- ضرورة تأهيل قطب حضري سريع التنامي

منذ أن تمت ترقية س. سليمان إلى مركز إقليم جديد، شهدت هذه المدينة دفعة تنموية هامة، لكنها بقيت دون المستوى اللازم من حيث إصلاح الجانب المعماري، وبناء اقتصاد حضري متين وإحداث الخدمات القادرة على تأطير السكان والمجال بشكل فعال. فالمدينة في حاجة ماسة وعاجلة إلى فتح أوراش مختلفة توفر لها البيئة الحضرية المقبولة وعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

1.3- إعادة هيكلة مجال حضري مفكك

إن مركز س. سليمان، الذي نشأ بفعل إحداث المنطقة السقوية على جانبي نهر بهت، وارتبط نموه كثيرا بتطور النشاط الزراعي، ديمغرافيا واقتصاديا واجتماعيا، يتميز بنسيج مبني غير

متناسق، يعاني من شتى أشكال الخصاص من حيث مستويات وأنواع تجهيزاته، خاصة أنه غدا مدينة ممتدة تحتضن كتلة بشرية في تزايد مستمر تتعدد وظائفها وتتنوع أنشطتها، فالمدينة تحتاج إلى إعمال برنامج يهدف إلى إعادة هيكلة شاملة آخذا بعين الاعتبار التغلب على أربعة أنواع من الإكراهات :

- **الحد من جبهات التمدين** قصد تلافي التمدد المفرط للرقعة حضرية وما يترتب عن ذلك من نفقات ومتاعب، من ناحية، وبغية الحفاظ على الأرض الزراعية أكثر ما يمكن، من ناحية أخرى، مما يدفع إلى **اعتماد البناء العمودي** كلما تيسر ذلك عوض التوسع الأفقي، وبالتالي **مراعاة العقار الحضري والفلاحي بعقلانية؛**
- **ضرورة إدماج نهر بهت في مجال المدينة بطريقة وظيفية،** وذلك بتحويل مجراه الحضري إلى **قناة تعد على جانبيها شكل "كورنيش"**، تكون متنزها أخضر في قلب المدينة؛
- **إعداد الطريق الوطنية رقم 4 لتكون شارعا محوريا،** مما يملي تحويل سبيل المواصلات (الطريق السريع) إلى خارج المجال الحضري، وبذلك إعفاء هذا الأخير مما تولده حركة المرور العابرة من إزعاج وتلوث وأخطار؛
- **معالجة خط السكة الحديدية تقنيا** حتى لا يبقى عامل إكراه في وجه حركة التنقل بين شمال المدينة وجنوبها.

2.3- تقوية اقتصاد المدينة وتنويع أنشطتها

إن النشاط الفلاحي الذي تلاءمت معه المدينة عقاريا وعمرانيا، قد كيف أيضا، إلى حد بعيد، بنية اقتصادها وتجهيزاتها، على حساب تطوير أنشطة حضرية أساسية أخرى، وهو ما يستوجب تنويع الأنشطة بغية توسيع سوق الشغل وتنويع الوظائف والاندماج أكثر في الاقتصاد الجهوي.

- **تمتين النشاط الصناعي،** وذلك بتنويع الشعب الصناعية الغذائية، في علاقة مع تطور الفلاحة والأسواق المستهلكة المحلية والبعيدة، وتوسع المجال المسقي وعصرنته، وما يحتاج إليه ذلك من منتجات ومعدات مختلفة في عمليات الري، والتلفيف والتعليب والتغليف ومدخلات وآليات زراعية شتى. كما أن تكاثر السكان وتعدد شرائحهم الاجتماعية، وإحداث المنشآت الإدارية العمومية منها والخصوصية، يدفع إلى إقامة صناعات لإنتاج مستلزمات التأثيث واللباس والبناء وغيرها. في الجملة، ينبغي بذل قصارى الجهود **لتطوير فروع الصناعة الحالية وتنمية فروع صناعات جديدة** يسمح بناء قطاع قوي ومتنوع؛
- **تثمين المؤهلات السياحية المحلية،** لاسيما **التاريخية** منها، كالمواقع الرومانية (أساسا "ريغا" على الضفة اليسرى لنهر بهت، و"مولاي يعقوب"، في خانق جبل أوطيطا ...)، والعمل على استئناف الأشغال الأركيولوجية بها قصد إبراز معالمها، خاصة أن استغلالها لأغراض سياحية يستفيد من وجودها غير بعيدة عن موقع وليلي الشهير.

كما يمكن **تنمية جوانب من السياحة الطبيعية** التي تحظى هنا بمؤهلات جيدة، مثل خوانق المرتفعات الواقعة بالجزء الجنوبي الشرقي من هذا المجال، وكذا بحيرة القنصرة حيث يتمتع الزائر بمنظر شيق على السهل ومزروعاته السقوية ومغروسات الحمضيات، إضافة إلى إمكانية تنظيم استقبال الزوار وإقامتهم في ضيعات يتناولون فيها أو يقتنون منتجات محلية متنوعة (عسل، ماء الزهر أو البابونج وغيرها ...). فمن شأن تثمين هذه الموارد الطبيعية والفلاحية والتاريخية المتوفرة بمحيط المدينة، أن يجعل من **س.سليمان محطة وصل** سياحة بها بنيات استقبال وإقامة للسياح وأخرى للإطعام وتقديم الخدمات المختلفة لهم.

- **تغيير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية**

على برنامج إعادة الهيكلة أن يتضمن أيضا مشاريع بنيوية لتمكن المدينة من القيام بوظائف أساسية في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على صعيد الإقليم برمته:

- **تزويد المدينة بتصميم ينظم شبكة طرق النقل والمواصلات** داخلها وحولها، يخفف أساسا، كما سبق الذكر، مفعول إكراهات النهر والطريق وسكة الحديد، علاوة على **إحداث منظومة نقل جماعي؛**
- **تقوية الطاقة السريرية التي يتوفر عليها المستشفى الإقليمي** الذي ينتظر أن تصل 200 سرير في 2021، عوض 50 حاليا، مع شبكة المراكز الصحية بالمدينة وعبر الجماعات المحيطة بها، ذات الكثافة السكانية العالية أحيانا؛
- **إحداث مؤسسات للتكوين المهني والتعليم العالي،** تتوافق مع تطورها الديمغرافي والاقتصادي : ثانوية تقنية للفلاحة، معهد متخصص في التقنيات الزراعية، **ملحقة بجامعة "المعمورة" المتعددة الأقطاب،** ومدرسة عليا للتكنولوجيا ...
- **تكثيف وتقوية شبكة الطرقات الداخلية والخارجية،** خاصة الطريق السريع الرابط مع القنيطرة غربا وس. قاسم شرقا، وكذا توسيع الطرق الجهوية 409 (نحو الخميسات) و 411 (نحو تيفلت) و 705 (نحو مكناس)؛
- **تنمية وتجهيز المراكز القروية بالجماعات،** بما يلزم من المؤسسات التعليمية والصحية والماء والتطهير، قصد تقريب هذه الخدمات الأساسية من السكان، وتخفيف الضغط على تجهيزات مدينة س. سليمان.

فهذه المشاريع الهامة هي التي تهيئ عاصمة الإقليم، الذي ينتظر أن يبلغ عدد سكانه نحو 300.000 نسمة أو يزيد بعد عقدين من الآن، للحصول على قاعدة اقتصادية متينة وتجهيزات اجتماعية وثقافية جيدة، تجعل منه شريكا أساسيا في التنمية الجهوية، بمعية الأقاليم والعمالات الأخرى.

مجال مشـــــاريع مشرع بلقصيري

يوجد مجال مشرع بلقصيرى في الجزء الشمالي من سهل الغرب، لدى قبائل المختار، شمال سبو، وبني مالك، جنوب النهر، ممتدا على نحو 432 كم²، بكتلة سكانية تناهز حاليا 103.000 نسمة. يعتمد اقتصاد هذا المجال على الفلاحة المسقية في جل الحالات، وهو ما يسمح بكثافة عالية تقدر بحوالي 238 ساكن في الكم² في المتوسط.

1- تمهل التزايد السكاني

كما حدث في جل أصقاع سهل الغرب، أدت مشاريع الري وتكثيف النشاط الفلاحي بهذا المجال إلى تكاثر سكاني مفاجئ وسريع، جعل عدد قاطنيه يتضاعف خلال المرحلة الإحصائية الممتدة بين 1960 و 1994، منتقلا من قرابة 40.000 إلى حوالي 83.000 نسمة، بنسبة زيادة تناهز 2,2% في المتوسط سنويا. لكن بين 1994 و 2014، نزلت هذه الوتيرة دون 1% طيلة العقدين التاليين، أي بزيادة إجمالية تناهز 20%، أو متوسط 1.000 نسمة سنويا، مما يبيح تقدير عدد السكان الحالي يفوق 100.000 شخص. غير أن إيقاع النمو كان مرتين أعلى في بلقصيري، بنحو 1,4%، بالنسبة للوسط القروي حيث كان 0,7% فقط، فارتفع قليلا الوزن الديمغرافي لهذه المدينة من 29% في 1994 إلى قرابة 32% في 2014، ضمن مجموع سكان هذا المجال. وسجلت جماعة الحوافات أضعف زيادة أثناء العقدين (689 نسمة) مقارنة مع جماعتي الصفصاف (4091) والنويرات (4253).

جدول 1 : عدد سكان جماعات مجال مشرع بلقصيري

الجماعات	1994	2004	2014	2020*	الكثافة (ن/كم²)
الصفصاف	20984	22941	25075	26100	200
النويرات	20552	22639	24805	25700	175
الحوافات	17153	17119	17842	18200	125
الوسط القروي	*59689*	*62699*	*67722*	*70000*	*165*
مدينة بلقصيري	23876	27630	31497	33000	-
المجموع	**82565**	**90329**	**99219**	**103000**	**238**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- آفاق إعداد لتطور الإنتاج الفلاحي

إن الاستصلاحات والتجهيزات الفلاحية المبرمجة للسنوات المقبلة تمكن من التمييز بين أربعة قطاعات كبيرة تتقاسم مجال مشاريع بلقصيري، يتخصص كل واحد منها في زراعة مهيمنة : نطاق الأشجار المثمرة، تهم الحمضيات أساسا، على طول الأراضي المحاذية لنهر سبو ذات تربات الدهس الخصبة، ثم نطاق المزروعات السكرية والأرز، يليه نطاق الحضراوات

والمزروعات العلفية وما يرتبط بها من تربية الأبقار. هذا فيما يتعلق بالمجال المسقي، أما في شمال شرق مدينة بلقصيري، في جماعة النويرات بالخصوص، حيث يرتفع سطح الأرض عن مستوى السهل، فيتعذر تنظيم السقي، فإن زراعة الحبوب والقطاني تسود، إلى جانب مغروسات الزيتون وتربية الماشية.

واعتبارا لبرامج توسيع المجال المسقي،واعتماد أساليب الري الموضعي، وتكثيف المراديد بالنسبة لكافة أنواع المزروعات والمغروسات، فإن حجم الإنتاج النباتي والحيواني سائر إلى الارتفاع، مما سيكون له آثار إيجابية شتى على صعيد التشغيل وتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية.

3- تنمية مدينة بلقصيري ودمجها الفعال في الجهاز الحضري بمنطقة الغرب

1.3- مدينة صغيرة في طور التنامي

منذ بزوغ نواته الأولى في مطلع الحقبة الاستعمارية الفرنسية (1916) كمركز فلاحي، لم يلق نجاحا بسبب مخاطر الفيضانات على جانب سبو، بقي الموقع ضعيف الاجتذاب، فاقتصر عدد سكانه على 607 نسمة في 1936 (أكثر من نصفهم أجانب)، ثم نحو ألف في 1952، مع تكون تجمعات من السكن الهزيل في الهامش. وأدت الهجرة الوافدة الهامة التي أعقبت الاستقلال، وكذلك إدماج التجمعات الهامشية المتضخمة ضمن دائرة المركز، إلى رفع عدد السكان إلى 5.300 في 1960، ثم إلى 16.000 حسب إحصاء 1982، بنسبة زيادة 5,7% سنويا. ثم انضاف مثل نصف هذا العدد في 1994 ليصبح المجموع 24.000 ساكن، بزيادة سنوية ناهزت 3,4%. غير أن وتيرة النمو تباطأت فيما بعد، رغم كون المركز حظي بترقيته إلى بلدية، فلم يزد عدد سكانه إلا بنحو 3750 خلال عقد 1994-2004، بمعدل سنوي لا يتجاوز 1,5%، وكانت الزيادة في العقد التالي شبيهة بسابقتها، فارتفع مجموع قاطني المدينة من 27.630 في 2004 إلى 31.500 في 2014. وهو ما يسمح بتقدير العدد الحالي في حدود 33.000 ساكن، ليقارب بذلك 1/3 مجموع سكان مجال المشاريع.

كيفما كان الحال، فإن نمو سكان المدينة قد تغذي أساسا بتوافد سكان جلهم من فئات اجتماعية متواضعة أو فقيرة من الأرياف المحيطة أو البعيدة، فتعددت مشاكل الشغل والسكن وغيرها، طيلة عقود متعاقبة، تضاعف فيها عدد القاطنين نحو 7 مرات منذ 1960 إلى اليوم، وهي أوضاع غير مرضية تستدعي تنفيذ خطة استصلاحية مندمجة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وعمرانية.

2.3- تقوية أنشطة المدينة

- **تنمية الصناعات الغذائية المختلفة** التي تجد لها موادا أولية متنوعة في عين المكان، نظرا لأهمية الإنتاج الزراعي بالقطاعات السقوية، قصد دعم المنشآت العاملة حاليا، وتمكين المدينة من توفير الشغل والثروة. يحتاج هذا المسعى إلى **إعداد منطقة صناعية**

جيدة التجهيزات، عصرية التدبير، تقدم ظروفا ملائمة **لاجتذاب الاستثمار** في مختلف أنواع فروع الصناعة، خاصة الغذائية منها وتلك التي ترتبط بها.

- **تثمين الموقع المتميز الذي تحظى به المدينة** في مكان تقاطع الطريق الجهوية 413، المؤهلة لتتحول إلى طريق سريعة، بالطريق الجهوية 411، وطرق إقليمية أهمها 4234 (نحو علال التازي غربا، والخنيشات شرقا) و 4531 الواصلة مع أحد كرت. علاوة على هذه الطرق التي تحتاج إلى التوسيع والتقوية، توجد مدينة بلقصيري عند التقاء الخطين الحديديين اللذين يربطانها بسيدي قاسم وسيدي يحي جنوبا، والقصر الكبير وطنجة شمالا. وتمثل سبل المواصلات الهامة هذه عاملا أساسيا لتنمية الأنشطة الصناعية والتجارية بالمدينة، فضلا عن تسهيل ربطها بمدن منطقة الغرب والجهات المجاورة.
- **الاعتناء بالنشاط السياحي** الذي يجد له هنا مؤهلات هامة نسبيا، خاصة الموقع الأثري الروماني **"باناسا"**، على بعد 17 كم من بلقصيري، على الضفة اليسرى لنهر سبو، وبذلك يمكن أن تصبح المدينة محطة على طرق السياحة الثقافية والطبيعية بالغرب، مما قد يساعد على إحداث منشآت لخدمة الزوار وإقامتهم، مع انعكاس ذلك على التجارة والصناعة والفلاحة المحلية.

3.3- تحسين التجهيزات الاجتماعية بالمدينة وحولها

- **تحظى بلقصيري بكونها تحتضن ثانوية فلاحية ومعهدا تقنيا للفلاحة**، علاوة على مركز التأهيل الفلاحي الموجود بمركز النويرات المجاور، وهو ما يجعل من المدينة **"قطبا" للتكوين الفلاحي** على صعيد المنطقة كلها. ويمكن تعزيز هذه الوظيفة **بتوسيع وتدقيق التخصصات الفلاحية الحالية**، مع **تطعيمها بأخرى تحض الصناعات الغذائية**، وذلك **بإنشاء ملحقة تكنولوجية لجامعة "المعمورة"**، التي يوصي التصميم الجهوي لإعداد التراب بإحداثها تشاركا بين المدن الداخلية الأساسية.
- **إحداث مستشفى قرب** بالمدينة، وهو مشروع برمجته وزارة الصحة في مخططها الخماسي الحالي 2017-2021 بطاقة 45 سريرا، علما أن المدينة وظهيرها سيحتضنان أزيد من 120.000 نسمة في غضون العقدين المقبلين.
- **استسواء المدينة على الصعيد المعماري**، وذلك بتخليصها من مختلف أشكال السكن الهزيل ومظاهر التلوث، موازاة مع تجميلها بالمساحات الخضراء المناسبة والتجهيزات الثقافية اللائقة وشبكة طرق ملائمة.
- **تنمية المراكز القروية المحيطة بالمدينة**، في ميادين السكن والتطهير والمسالك والخدمات الاجتماعية المختلفة، في مقدمتها التعليمية والصحية.

بهذه المشاريع التصحيحية وغيرها تستطيع مدينة بلقصيري أن تكتسب نوعا من **التنافسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** بالنسبة لمدينة سوق الأربعاء التي لا تبعد عنها إلا بكيلومترات معدودة، لتشكل مع هذه الأخيرة **ثنائيا حضريا نشيطا ومتكاملا** يقوم بوظائف تدبير وتأطير سكان وقضايا الجناح الشمالي من منطقة الغرب.

مجال مشاريع دار الكْداري

يتموقع هذا المجال بقلب المنطقة السهلية الوطيئة والمتهدلة، حيث يبقى ارتفاع سطح الأرض بين 5 و 15 مترا، مما يجهل كثيرا من الأماكن مهددة بالفيضانات الكبيرة. هنا تقطن قبائل المختار شمال النهر، ثم عمرو والصفافعة جنوبه، وهو مجال فلاحي شبه كلي، من حيث سكانه وأنشطته الاقتصادية، يمتد على نحو 391 كم² ويقطنه زهاء 90.000 نسمة، فتكون الكثافة عالية تزيد عن 230 ن/كم².

1- نمو سكاني معتدل ومتواصل

خلال الربع قرن المنصرم، أي من منتصف عقد التسعينات إلى اليوم، تزايد عدد سكان مجال دار الكْداري بنحو 21.000 نسمة. بين إحصائي 1994 و 2014، نما العدد بنسبة 25%، بمعدل سنوي ضعيف، لا يزيد عن 1,1% سنويا، مع إضافة 7.300 ساكن في العقد الأول و 9.900 آخرين في العقد الثاني. وتتفاوت هذه الحيوية الديمغرافي المحدودة إجمالا، حسب الجماعات الأربع المحلية، إذ جاءت أعلى نسبيا في جماعة دار العسلوجي بنسبة 30%، مقارنة مع الجماعتين القرويتين الأخريين، الرميلات (19%) وسيدي الكامل (24%)، بل حتى مع مركز دار الكْداري (23%). ويظهر هذا التفاوت على صعيد الكثافات التي تتجاوز 300 في جماعة دار العسلوجي و 225 في س. الكامل، بينما تنزل إلى 130 في الرملات، مقابل 215 كمتوسط للجماعات الثلاث. هكذا يكون مجال دار الكْداري، بكثافة عامة تصل إلى 230 ن/كم² يمثل إحدى أهم مناطق الضغط السكاني بأرياف منطقة الغرب خصوصا والجهة عموما.

عدد سكان مجال مشاريع دار الكْداري

الجماعات	1994	2004	2014	2020*	الكثافة (ن/كم²)
دار العسلوجي	24681	27836	32127	33700	302
س. الكامل	24418	26800	30199	31700	225
الرميلات	14157	15307	16861	17600	131
الوسط القروي	*63256*	*69943*	*79185*	*83000*	*215*
مركز دار الكْداري	5403	6011	6683	7000	-
المجموع	**68659**	**75954**	**85830**	**90000**	**230**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- آفاق النشاط الفلاحي

يعتمد اقتصاد هذا المجال على الفلاحة بشكل تام، بواسطة الري الجاذبي عموما وبالرش في بعض الأماكن. تنظم المزروعات على هيأة مناطق متخصصة : الأرز، السكريات، الخضراوات والأشجار المثمرة، خاصة منها الحمضيات، موازاة مع تربية الأبقار، المرتبطة

بزراعة الحلفيات. وتحتاج هذه الزراعة الكثيفة والمتواصلة عبر الفصول، إلى أعداد هامة من اليد العاملة في الحقول وفي النقل وغير ذلك من الأشغال المصاحبة. وهو ما يفسر، إلى بعيد، ارتفاع الكثافات السكانية بهذه الأرياف.

ومن المنتظر أن يزيد النشاط الزراعي أهمية وتنوعا **إثر تنفيذ كل مراحل برامج توسيع المجال الفلاحي بواسطة تمديد تجهيزات السقي نحو المنطقة الوسطى**، بين نهري بهت والردم، من ناحية، **وتحويل أساليب الري الحانية، المعتمدة على الجاذبية والرش، إلى نظام الري الموضعي** الذي تحقق الاقتصاد في كميات الماء المستعملة مع مراديد زراعية أفضل.

3- دار الكّداري : مركز صغير في مجال فلاحي كبير

نشأ تجمع دار الكّداري كمركز للاستعمار الفلاحي بقلب سهل الغرب. لكن عدد قاطنيه بقي ضئيلا طيلة مرحلة الاحتلال (1208 نسمة سنة 1936)، وحتى غداة الاستقلال (1442 نسمة في 1960). ثم سجل انتعاشا محسوسا رفع عدد السكان إلى 2247 في 1971. ورغم تطور النشاط الفلاحي مع توسع السقي، لم ينم المركز إلى قليلا، وإن كان عدد أهله زاد بنحو 45% خلال العقد التالي ليصل 3263 سنة 1982. والغريب أن إنشاء معمل السكر وترقية المركز إلى رتبة بلدية لم يحدثا القفزة النوعية المنتظرة، فظل النمو الديمغرافي فاترا بصفة عامة : 5403 نسمة في 1994، ثم 6011 في 2014، وما يقارب 7.000 حاليا، أي أقل من 8% من مجموع سكان هذا المجال الذي يحتفظ بطابعه القروي والفلاحي الصرف.

4- مبادرات تنموية ضرورية

لا شك أن الإعدادات المبرمجة لتنمية الإنتاج الزراعي بالقطاع الأوسط من سهل الغرب، الهادفة إلى توسيع المجال المسقي وتغيير أساليب الري فيه، تمثل رافعة اقتصادية قوية بالنسبة للجماعات القروية المحلية وكذا لمركز دار الكّداري. فهذه التغيرات الهيكلية ستحفز على إطلاق مشاريع مختلفة، في شتى الميادين، يتوقف إنجاحها على تهيء الظروف الملائمة والوسائل المساعدة على تعبئة القدرات والمؤهلات المحلية. ولعل أهم هذه الشروط تتلخص في التالي :

- **تقوية وتنويع النشاط الصناعي**، خاصة في فروع الصناعات الغذائية التي تتوفر هنا على كميات هامة من المواد الأولية الفلاحية وعلى اليد العاملة الكثيرة، وهذا يملي **إعداد الوعاء العقاري لاستقبال المؤسسات الصناعية المختلفة؛**
- **استصلاح الإطار الحضري** الحالي الذي يحتاج إلى تهيئة المجال المبني، وتحسين ظروف السكن، وتجهيز المدينة ومدها بالبنيات التحتية اللازمة؛
- **تقوية شبكة الطرق**، من أجل تسهيل المواصلات بين المدينة ومحيطها القروي، من ناحية، وإسناد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. يتعلق الأمر هنا بالطريق الجهوية رقم 411، الواصلة بين دار الكّداري وس. يحي جنوبا، وكذا مشرع بلقصيري وسوق الأربعاء شمالا، إضافة على كافة الطرق الإقليمية التي لها دور أساسي في ممارسة

الأشغال الفلاحية وصرف المنتجات. كذلك تحتاج محطة القطار إلى إعداد وظيفي مناسب؛

- **تنمية مراكز الجماعات القروية** : دار العسلوجي، الرميلات (بغض النظر عن بلدية دار الكداري) وس. الكامل، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تحتضن تجهيزا هاما على صعيد التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي (شمل 6540 تلميذا في 2018). وهو قطاع يلزم دعمه **بمؤسسة للتكوين المهني**.

منطقة الإعداد والتنمية

الغرب الشمالي

منطقة الإعداد والتنمية الغرب الشمالي

يتعلق الأمر هنا بالجناح الشمالي من الجهة، الممتد بين المحيط غربا، وإقليمي العرائش ووزان من ناحية الشمال والشمال الشرقي، ومجرى نهر سبو جنوبا، على مساحة 2240 كم²، يقطنها حوالي 440.000 نسمة حاليا، بكثافة تناهز 200 ن/كم². تتألف المنطقة من ثلاثة مجالات مشاريع يجمع بينها طابعها القروي السائد، في حين يميز بينها مستوى ظاهرة التمدين والأشكال التي تتخذها هنا وهناك، مع الإشارة إلى أن هذه المجالات تتقارب من حيث عدد سكانها ومساحة رقعتها.

تتقاسم هذه المنطقة 15 جماعة قروية، من ضمنها 4 مراكز، إلى جانب بلدية واحدة، هي سوق الأربعاء. خلال الربع قرن المنصرم، أي منذ 1994 إلى اليوم، تكاثر عدد سكان المنطقة بحوالي 36%، فانضاف بذلك 117.000 نسمة، بمعدل 4500 كل سنة. والملاحظ أن الزيادة الديمغرافية الحاصلة في عقد 2004-2014 جاءت أقل من تلك التي تحققت في العقد السابق (1994-2004)، بحوالي 6.000 نسمة، أي 44.700 مقابل 50.500. وتوزعت هذه الزيادة السكانية بشكل متباين بين العقدين : ففي الأول، بلغ نصيب المراكز الحضرية منها 1/3، مقابل 2/3 للوسط القروي، بينما استحوذ الوسط الحضري على 3/4 الزيادة الإجمالية خلال العقد الثاني، وهو ما يشير بوضوح إلى حدة النزوح التي لحقت الأرياف، وأهمية التوافد الذي توجه إلى المراكز، مع ملاحظة أن جزءا معتبرا من تكاثر سكان سوق الأربعاء كان نتيجة لتوسيع المدار الحضري لهذه البلدية فابتلعت بذلك عددا كبيرا من قرويي محيطها المباشر.

رغم هذا التطور الديمغرافي الذي ينزع إلى تكاثر سكان المراكز الحضرية، تبقى نسبة التمدين جد محدودة بهذه المنطقة، لا تتجاوز 25% في المجموع، مع تفاوت كبير حسب مجالات المشاريع : 50% في مجال سوق الأربعاء، 21% في مجال للا ميمونة وفقط 4% في مجال علال التازي. في الجملة، حافظت هذه المنطقة على وزنها السكاني داخل الجهة، في مستوى 1/10 تقريبا خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك بفضل حيويتها الديمغرافية النسبية.

تطور عدد سكان منطقة الإعداد والتنمية الشمالية

مجالات المشاريع	1994		2004		2014		2020*		المساحة (كم²)	الكثافة (ن /كم²)
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
سوق الأربعاء	127200	39,3	141000	37,7	148600	35,4	152000	34,5	764	199
س. علال التازي	95800	29,6	115800	30,9	136400	32,6	146000	33,3	688	212
للا ميمونة	100800	31,1	117500	31,4	134000	32,0	141000	32,2	788	179
المجموع	**323800**	**100**	**374300**	**100**	**419000**	**100**	**439000**	**100**	**2240**	**196**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

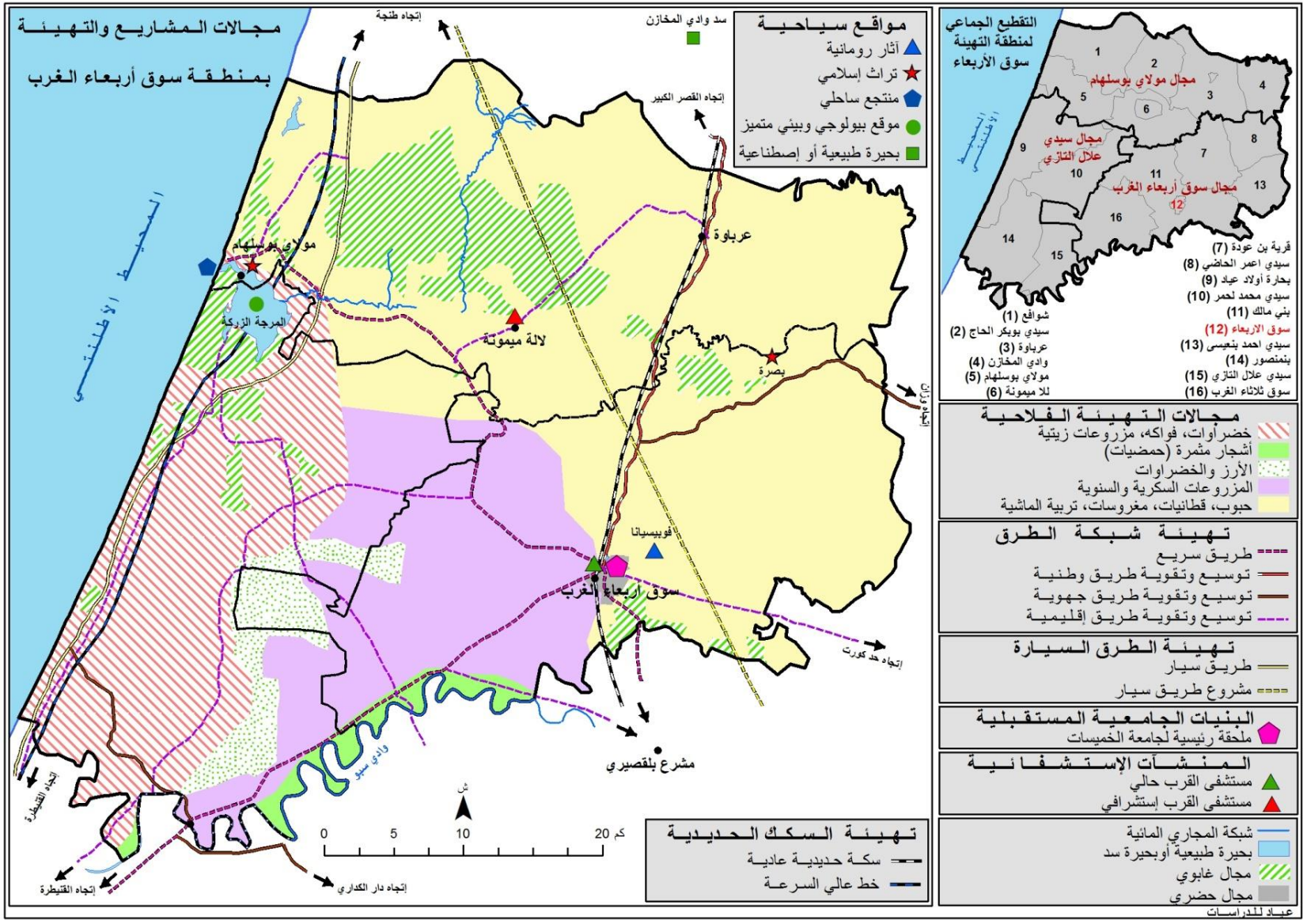
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة سوق أربعاء الغرب
مواقع سياحية
آثار رومانية
تراث إسلامي
منتجع ساحلي
موقع بيولوجي وبيئي متميز
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة سوق الأربعاء
مجال مولاي بوسلهام
مجال سيدي علال التازي
مجال سوق أربعاء الغرب
قرية بن عودة (7)
سيدي اعمر الحاضي (8)
بحارة أولاد عياد (9)
سيدي محمد لحمر (10)
بني مالك (11)
سوق الاربعاء (12)
سيدي احمد بنعيسى (13)
بنمنصور (14)
سيدي علال التازي (15)
سوق ثلاثاء الغرب (16)
شوافع (1)
سيدي بوبكر الحاج (2)
عرباوة (3)
وادي المخازن (4)
مولاي بوسلهام (5)
للا ميمونة (6)
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، فواكه، مزروعات زيتية
أشجار مثمرة (حمضيات)
الأرز والخضراوات
المزروعات السكرية والسنوية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة الطرق السيارة
طريق سيار
مشروع طريق سيار
البنيات الجامعية المستقبلية
ملحقة رئيسية لجامعة الخميسات
المنشآت الإستشفائية
مستشفى القرب حالي
مستشفى القرب إستشرافي
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
خط عالي السرعة
المحيط الأطلنتي
إتجاه طنجة
سد وادي المخازن
إتجاه القصر الكبير
مولاي بوسلهام
المرجة الزرقة
لالة ميمونة
عرباوة
بصرة
فوبيسيانا
سوق أربعاء الغرب
مشرع بلقصيري
إتجاه حد كورت
إتجاه القنيطرة
إتجاه دار الكداري
وادي سبو
0 5 10 20 كم
عباد للدراسات

مجال مشاريع سوق الأربعاء

تبلغ مساحة هذا المجال نحو 764 كم² وكتلة سكانه حوالي 152.000 نسمة حاليا، بكثافة متوسطة تناهز 200. وهو يتركب من ثلاث وحدات طبيعية : السهل في القسم الغربي، متون منخفضة في الوسط، وتلال مقدمة الريف في الجانب الشرقي.

1- تكاثر سكاني معتدل، آيل للركود

بين إحصائي 1994 و 2014، جاءت الزيادة السكانية في حدود 21.000 نسمة في 20 سنة، أي بنسبة سنوية لا تتجاوز 0,8%، وهي وتيرة ضعيفة في الجملة، مقارنة مع مجالات أخرى مجاورة، لها حيوية ديمغرافية أهم. ويخبر هذا عن مدى حركة النزوح خارج المجال، أكثر مما يعني هبوطا حادا في مستوى الولادة. ومما يؤكد استمرار هذه النزعة، أن الزيادة السكانية خلال عقد 2004-2014، جاءت تقريبا نصف تلك التي تحققت أثناء العقد السابق (1994-2004)، بأكثر من 13.800 في الأول وفقط 7.600 في الثاني.

تتوزع الكتلة السكانية الإجمالية مناصفة بين مدينة سوق الأربعاء والجماعات القروية المحيطة بها، بحوالي 76.000 ساكن لكل جانب. وتنقسم هذه الجماعات إلى فئتين من حيث عدد السكان : فجماعتا بني مالك، التي تحيط بالمدينة، ثم سوق الثلاثاء، لهما كتلة سكانية تفوق 22.000 نسمة، وبذلك يتركز فيهما أكثر من 3/5 سكان الأرياف بهذا المجال، بينما يتراوح عدد سكان جماعات س.عمرو الحاضي وقرية بنعودة وس.أحمد بنعيسى بين 11.000 و 7.000 نسمة. ويمكن أيضا التمييز، على أساس الكثافة السكانية، بين جماعتي سوق الثلاثاء وعمرو الحاضي، حيث تتجاوز 110 ن/كم²، والجماعات الثلاث الأخرى ذات كثافة أقل، بين 80 و 100 أما سوق الأربعاء، فإن تزايد سكانها المستمر جعل وزنها يتعزز تدريجيا في مجموع قاطني هذا المجال، خاصة بعد إدماج جزء من سكان جماعة بني مالك في حيز المدينة، مما أدى إلى تضاعف حصتها، من حوالي 1/4 في بداية التسعينات إلى 1/2 حاليا.

تطور عدد سكان مجال مشاريع سوق الأربعاء

الجماعات	1994	2004	2014	*2020	الكثافة (ن/كم²)
جماعة بني مالك	36270	43282	26098	24500	99
جماعة سوق الثلاثاء	21152	22416	22554	22400	114
جماعة س.عمرو الحاضي	11481	11868	11814	11400	129
جماعة قرية بنعودة	11812	11147	11087	10600	80
جماعة س.أحمد بنعيسى	9248	8901	7810	7100	78
سكان الأرياف	*89963*	*97614*	*79363*	*76000*	*100*
مدينة سوق الأربعاء	37216	43392	69265	76000	-
المجموع	**127179**	**141006**	**148628**	**152000**	**199**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- تنمية قطاع فلاحي مزدوج

يمارس النشاط الفلاحي بمجال سوق الأربعاء على شاكلتين مختلفتين تماما : فلاحة بورية على العموم في منطقة المتون والتلال، من جانب، وفلاحة أغلبها مسقي في السهل، من جانب آخر.

1.2- الزراعة البعلية في المرتفعات

تتغير الظروف الطبيعية تدريجيا هنا من الغرب نحو الشرق، بحيث أن الارتفاعات، التي تبقى في مستوى 50-100م حول مدينة سوق الأربعاء، قد تصل إلى 200 م أو يزيد باتجاه إقليم وزان، فتتبدل معها نوعية التربات (طين، رمل، حرش، ترس ...)، وحتى بعض معطيات المناخ المحلي. ونظرا لندرة المياه الباطنية وشح المجاري في الأودية، فإن الزراعة تعتمد على الأمطار التي تختلف مقاديرها وتوزيعها الزمني من سنة لأخرى، مع نزعة أكيدة نحو التراجع بسبب احترار المناخ وتغيراته. لذلك، فإن المزروعات السائدة هي الحبوب والقطانيات، إضافة إلى شجر الزيتون والتين. ولا تتوفر بعض إمكانيات الري المؤقت إلا على جوانب الأودية الرئيسية، مما يسمح بإنتاج شيء من الخضراوات. وتمثل الأغنام عماد تربية الماشية إضافة إلى أعداد محدودة من البقر التي تكتسي قيمة كبيرة بالنسبة للأسر.

وتقتضي تنمية الفلاحة بهذا المجال **تكثيف الزراعات السنوية خاصة منها ذات القيمة العالية**، موازاة مع **توسيع المغروسات المختلفة** التي تتحمل فترات الجفاف، في مقدمتها الزيتون والتين وكذا الكروم التي قد تتلاءم والأراضي المنحدرة، وتساعد على تثبيت التربات بها. وتجدر الإشارة إلى **أهمية نوع من الكزبور** الذي يتميز هنا (أساسا بجماعة س.عمرو الحاضي) بنكهة خاصة، يستعمل ضمن التوابل أو مادة أولية لاستخراج زيت عطرة. ويلزم استحضار **إمكانية إنشاء رقعة مسقية بواسطة المياه الجوفية** بموقع بوعقبة القريب، التي تزود وزان بماء الشرب، على أن يتم تعويض هذا النقص عن طريق قناة تمد المدينة انطلاقا من بحيرة سد واد المخازن.

على نقيض المرتفعات الشرقية، فإن **السهل يحظى بفلاحة مسقية متنوعة**، تتكون أساسا من المزروعات السكرية والخضراوات، بينما تنتشر زراعة الأرز، خاصة بجماعة سوق الثلاثاء. ومن شأن **تحويل أنظمة الري القديمة (بالجاذبية والرش) إلى أسلوب الري الموضعي** أن يساعد على توفير كميات من الماء، ثمينة لتوسيع المجال المسقي، وبالتالي تقوية الإنتاج، مما يبيح إيجاد المزيد من فرص الشغل وتوجيه كميات أهم من المنتجات لفائدة الصناعات الغذائية.

3- إنعاش وتأهيل حاضرة الغرب الشمالي

1.3- سوق الأربعاء : تطور السكان وتوسع المجال الحضري

إذا كان الجزء الجنوبي من سهل الغرب يتوفر على عدة مدن هامة، تصطف على هامش غابة المعمورة، من المحيط غربا حتى مقدمة الريف شرقا (مجموعة القنيطرة، س.يحي، س.سليمان، س.قاسم) يقطنها أزيد من 800.000 نسمة، فإن الجزء الشمالي يفتقر لمثل هذا التمدين الأساسي، فلا تبرز به سوى مدينة سوق الأربعاء المتواضعة. فهذه الأخيرة ظهرت

على شكل قرية للمعمرين، نمت تدريجيا لتضم نحو 4.160 نسمة في 1936، ثم حوالي 8.000 في 1952، و 11.600 عند أول إحصاء بعد الاستقلال. وتكاثر السكان بنسبة 1/3 في 1971 ليبلغ عددهم 15.500، لينضاف إليهم نحو 10.000 في 1982 إذ تجاوز 25.000 نسمة. ورغم انخفاض نسبة التزايد فيما بعد إلى 3,4% سنويا، زاد العدد بنحو 12.000 في 1994، بالغا 37.200 نسمة. لكن إحصاء 2004 لم يسفر إلا عن 43.400 ساكن، أي بزيادة 6.200، بنسبة 1,5% سنويا. وفجأة فقز العدد إلى نحو 69.300 في 2014، وذلك بسبب إدماج حي أولاد السبع[4]، الواقع على هامش المدينة، في المدار الحضري، مما جعل عدد سكان سوق الأربعاء يتكاثر بنحو 26.000 شخص دفعة واحدة، أكثر من 3/4 هؤلاء جراء توسيع مدار البلدية، وأقل من 1/4 ناجم عن الزيادة الطبيعية والتوافد المباشر.

2.3- تأهيل العمران والاقتصاد

رغم نشأتها التي تعود إلى قرابة قرن، وكونها تمثل قطبا أساسيا بشمال الغرب، وتضاعف عدد سكانها بنحو 8 مرات منذ نهاية الاحتلال إلى اليوم، فإن مدينة سوق الأربعاء لم تحظ بإعمال خطة إنمائية قادرة على تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المتراكمة عبر عقود، وبالتالي تعمل على تحريك الاقتصاد وإصلاح النسيج المبني وإحداث التجهيزات الضرورية التي تمكن المدينة من القيام بوظائفها، ضمن الهاز الحضري الغرباوي المتنامي. وتتمحور هذه الخطة الحيوية حول العناوين الأربعة الرئيسية التالية :

- **الهيكلة العمرانية** التي تقتضي ثلاث عملية مندمجة ومتزامنة :
  - **استسواء النسيج المبني المبعثر والمخلوط**، الناتج عن نمو وتمدد عمراني ضعيف التخطيط أو عشوائي؛
  - **إدماج الأحياء الهامشية التي نشأت وتوسعت، داخل المدينة وعلى أطرافها**، في غياب التمدين الرسمي، وفي مقدمتها كتلة أولاد بن السبع التي تضم نحو ثلث سكان المدينة، دون أن تتوفر على التجهيزات والخدمات الضرورية؛
  - **إعادة تنظيم شبكة الطرق والشوارع والأزقة** عبر النسيج الحضري، المرتبطة عضويا بالطريق الوطنية رقم 1، التي تقوم بوظيفة الشارع الرئيس، مما يملي محورة المدينة بشكل مغاير يمكنها من تجنب الآثار السلبية الناتجة عن حركة النقل العابر، بين شمال المنطقة وجنوبها؛ هذا موازاة مع **تهيئة الساحات والمساحات الخضراء** بغية تهوية الإطار المبني.
- **تحريك الاقتصاد المحلي**
  - **إنعاش التجارة** التي دأبت تمثل قطاعا حيويا بالنسبة للمدينة، تنشط أسواقها اليومية وسوقها الأسبوعي، نظرا للموقع المتميز الذي تحتله عند التقاء السهل بالمرتفعات، مما يجعلها مركزا لتجميع المنتجات الفلاحية وللمبادلات، من ناحية، وعلى محور مواصلات أساسي (طريق وطنية وخط حديدي) يربط منطقة طنجة-تطوان-سبتة

[4] تكون هذا الحي باكرا على أطراف المدينة، إذ بلغ عدد سكانه 3.500 في 1971، ثم 4.850 في 1982 و 13.970 سنة 2004. ولو أنه ألحق بالمدينة في 2004، لكان عدد سكان سوق الأربعاء قد تجاوز 57.000 آنذاك، عوض 43.000.

بالقنيطرة-سلا-الرباط والدار البيضاء في الجنوب الغربي، من ناحية، وبفاس-مكناس في الجنوب الشرقي، من ناحية أخرى. لذا، فقد اشتغلت سوق الأربعاء، ولحقبة طويلة (مثل القصر الكبير في المقلب الشمالي)، كمركز نشيط للتجارة الموازية ("التهريب") بحكم قربها من الخط الفاصل بين منطقتي الاحتلال الفرنسي والإسباني سابقا. ومع تراجع هذه التجارة في العقود الأخيرة، وهي كانت تشغل أعدادا غير قليلة من مختلف الوسطاء والباعة، لم يعوضه نمو التجارة الرسمية ولا نشاط آخر، مما أحدث فتورا محسوسا في اقتصاد المدينة، صاحبه ركود نسبي في تزايدها الديمغرافي. **فدعم القطاع التجاري وتنظيمه حرفيا ومجاليا** يبستدعي إجراءات فاعلة وتحفيزات قوية لمده بنفس جديد حتى **تستعيد المدينة وظيفة أساسية هي من هويتها الأصيلة؛**

- **إنشاء منطقة صناعية** جيدة التجهيز قادرة على اجتذاب مؤسسات مختلفة للاستقرار بها، خاصة الصناعات الغذائية التي تتوفر على كميات هامة من المواد الأولية المتنوعة بالقطاع المسقي المحلي وغيره، لاسيما وأن تنمية وتحديث هذا القطاع من أهداف البرنامج الفلاحي الجهوي؛
- **مباشرة تنمية النشاط السياحي**، اعتمادا على **تثمين مؤهلات محلية** لا يستهان بها، في مقدمتها **مواقع تاريخية** مثل فوبسيانا القريبة من المدينة، حيث أبانت الأبحاث الأركيولوجية عن آثار رومانية معتبرة، ومثل **موقع البصرة** الذي كشف فيه عن معالم مدينة هامة ترجع للقرن 11، كانت عاصمة لإمارة إدريسية لها ارتباط بالخلافة الأندلسية بقرطبة، تتوفر على ميناء بالمرجة الزراقاء. لا شك أن إبراز هذه الآثار وغيرها، وجعلها في متناول الزوار، يحتاج لأعمال متخصصة واستثمارات، تحافظ على القيمة العلمية والتاريخية للموقع مع إعطائه الصيغة السياحية والثقافية المناسبة. ومن شأن هذه الجهود، موازاة مع **تنمية أشكال من السياحة البيئية** في المنطقة، أن يؤسس لحركة سياحية محلية، وما ينجم عن ذلك من فرص شغل في خدمات الإقامة والإطعام وغيرها.

- **تعزيز التجهيزات الاجتماعية والتربوية** في مدينة يتعدى مجال نفوذها المباشر 150.000 ساكن، ويسير عدد قاطني منطقة تأطيرها نحو بلوغ نصف مليون نسمة خلال السنوات القليلة المقبلة :

- **فالمستشفى المحلي** (الزبير سكيرج)، المشتمل على 100 سرير، قد اعتبره التصميم الجهوي لتقديم الخدمات الصحية كافيا، وإن كان في الواقع **يحتاج إلى توسيع وتقوية في التجهيز والتخصصات والطاقم الطبي؛**
- كذلك الشأن بالنسبة للقطاع التربوي، حيث ينبغي **إنشاء مؤسسات للتكوين المهني،** خاصة في فروع الزراعة، **وإيجاد الوعاء الكافي واللائق لاستقبال** أعداد متزايدة من **تلاميذ الثانويات،** من ناحية، وكذا **فتح فرع لجامعة "المعمورة"،** المتعددة التخصصات والمواقع، التي يوصي تصميم إعداد التراب الجهوي بإنشائها لصالح المناطق الداخلية.

- **تكثيف وتجويد شبكة سبل النقل والمواصلات**

إذا كان الربط ميسرا بين سوق الأربعاء في اتجاهات الشمال والجنوب، بواسطة الطريق وبالسكة الحديدية، فإن الأمر ليس كذلك في الاتجاهات الأخرى. فهذا يستدعي العمليات التالية:

- **تحويل الطريق الوطنية رقم 1 والطريقين الجهويين 413 و 406 إلى طرق سريعة؛**
- **توسيع وتقوية الطرق الإقليمية** 4223 نحو س.عمرو الحاضي، و4245 نحو س.أحمد بنعيسى، و 4245 نحو أحد كرت، و 4201 نحو س.محمد الأحمر؛
- يشار أيضا إلى أن مجال سوق الأربعاء سوف يستفيد، على المدى البعيد، من **الطريق السيار** المزمع مده بين السايس والعرائش، عابرا الجناح الشرقي لسهل الغرب.

- **إعداد وتنمية المراكز القروية** التي، باحتضانها للمدرسة والمستوصف والسوق الأسبوعية، تقوم بدور أساسي في تقديم خدمات حيوية للسكان، مما يسهم في استقرارهم وتخفيف حركة النزوح. يتعلق الأمر **بمركز قرية بنعودة** (1606 نسمة في 2014) الذي يحظى بموقع على محور مواصلات هام (الطريق الوطنية 1) يتقاطع هنا بالطريق الجهوية 408 نحو وزان، ويتوفر على محطة لسكة الحديد، ومدرسة إعدادية، علاوة على قربه من مدينة سوق الأربعاء. كذلك الشأن بالنسبة لمركز **س.عمرو الحاضي** (1037 نسمة في 2014) حيث يوجد سوق اثنين السرافح، في ملتقى الطريق الجهوية 408 والطريق الإقليمية 4223، إضافة إلى مدرسة إعدادية كبيرة (855 تلميذا في 2018). ويكتسي **مركز سوق الثلاثاء** أهمية خاصة نظرا لموقعه المتميز، وسط مجال فلاحي مسقي فسيح، ذي إنتاج غزير ومتنوع، على الضفة اليمنى لنهر سبو، تعبره الطريق الوطنية رقم 1، عند تقاطعها مع الطريق الإقليمية 4232 الواصلة إلى مشرع بلقصيري. فهو بذلك يؤلف مع الدواوير المحاذية والقريبة، تجمعا سكانيا معتبرا، يناهز حاليا 8.000 نسمة (6.500 في 2014).

مجال مشاريع سيدي علال التازي

يتكون هذا المجال، الواقع غرب سوق الأربعاء، من وحدتين طبيعيتين : جزء من السهل شرقا وجزء من "الساحل" غربا، على مساحة إجمالية تناهز 688 كم² يعيش عليها حاليا زهاء 146.000 نسمة، بكثافة تفوق 210 ن/كم². يتألف أيضا من أربع جماعات قروية متفاوتة الامتداد والسكان. وهو في جملته مجال فلاحي صرف.

1- عدد هام من السكان القرويين

منذ منتصف عقد التسعينات إلى اليوم، تزايد عدد سكان هذا المجال بنحو 50.000 نسمة، أي بنسبة أكثر من النصف، أو معدل 1920 شخصا كل سنة. وجاءت الزيادة الإجمالية متكافئة بين عقدي 1994-2004 (20.000 ن) و 2004-2014 (21.000 ن)، مما يخبر عن رتابة وتيرة النمو الديمغرافي في أرياف تتميز بالفلاحة المسقية التي تخفف من حركة النزوح وتمسك جزءا هاما من السكان بعين المكان. يلاحظ أيضا أن الكثافة السكانية بهذه الأرياف المثقلة، تتفاوت كثير من جماعة لأخرى : فهي مرتفعة جدا بجماعتي بنمنصور (230) وأكثر منها في س.محمد الاحمر (280)، متوسطة في جماعة البحارة اولاد عياد (160)، منخفضة نسبيا بجماعة علال التازي (نحو 120) رغم كونها الوحيدة التي تتوفر على مركز به بعض المميزات الحضرية. فإذا ما اعتبرنا مجموع السكان بهذه الجماعة، ترتفع الكثافة فيها إلى 171.

عدد سكان مجال مشاريع س. علال التازي

الجماعات	1994	2004	2014	*2020	الكثافة (ن/كم²)
بنمنصور	29917	36380	43822	47400	230
س. محمد الاحمر	30112	36125	42637	45600	288
البحارة اولاد عياد	22178	27488	31860	33900	160
س. علال التازي (أرياف)	11361	12701	13185	13100	119
مركز س. علال التازي	2205	3140	4870	6000	-
المجموع	**95803**	**115834**	**136674**	**146000**	**212**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- تكثيف الإنتاج الفلاحي وتنويعه

تساعد الظروف الطبيعية، المتمثلة أساسا في التربات الخفيفة غالبا، وفي اعتدال المناخ بسبب المؤثرات المحيطية، على توسع زراعة الخضراوات والفواكه الحمراء وغراسة الأشجار المثمرة، بواسطة السقي المعتمد على ضخ المياه الجوفية، واستعمال الواقيات البلاستيكية.

والحالة أن هذا التوسع السريع تسبب في زيادة الضغط على المخزون المائي، لا سيما وأن هذا الأخير يتغذى من مياه المطر، وهو ما غدا يتناقص مع استفحال التغير المناخي وعدم انتظام

التساقطات أكثر فأكثر. والاستمرار في هذا المنحى يؤدي إلى تعمق مستوى الماء الدفين ويتسبب في ارتفاع نسبة الملوحة فيه، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، كما ونوعا، وبالتالي على مستوى الشغل والدخل لدى المزارعين، ومجموعة سلسلة الأنشطة المرتبطة بالفلاحة.

ولتلافي الوصول إلى حالة الأزمة هذه، ارتأى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب أن **يعوض السقي بالمياه الباطنية باستعمال المياه السطحية وذلك انطلاقا من نهر سبو، مع تعميم أسلوب الري الموضعي**. وأبانت الدراسة التي أنجزها لهذا الغرض، بالنسبة لمنطقة الساحل كلها، أنه بالإمكان تنظيم السقي على مساحة 27.550 هكتار، في أراضي جماعات بنمنصور والبحارة ومحمد الاحمر، بنسبة تكثيف زراعي تصل إلى 130%، وهو ما يسمح بالزيادة في حجم الإنتاج وتنويع المزروعات، علاوة على تجنب تملح التربات مع الاحتفاظ على بنية المنظومة الزراعية الحالية. تقتضي الخطة تقليص المساحات المستريحة والتوجه أكثر إلى المنتجات ذات القيمة العالية في السوق الداخلية والخارجية، من خضراوات وفواكه، إضافة إلى الكاوكاو والعلفيات لتربية الأبقار الحلوب. لا شك أن هذا التطور الذي سيرفع إمكانات الشغل في الحقول وفي مجال النقل والخدمات المختلفة، سيكون له جيد الأثر على الصناعات الغذائية وكذا تلك التي تمد الزراعة بالمدخلات والمعدات المتنوعة والتجهيزات الضرورية، في منطقة ذات كثافات سكانية عالية.

3- دعم التمدين وتنمية المراكز القروية

- **هيكلة مركز س.علال التازي** الذي هو التجمع السكاني الوحيد الذي يتوفر على بعض الخصائص الحضرية بمجموع هذا المجال الفلاحي. إذا كانت النواة الأولى لهذا المركز الفلاحي الاستعماري قد ظهرت باكرا، ضمن جملة من المراكز بالمنطقة، فإنه لم يبلغ الألف من السكان إلا في بداية السبعينات، ليقترب من 1500 في 1982. ومع التقسيم الجماعي الجديد، أصبح س.علال التازي مركز جماعة جديدة تحمل اسمه، بعدما كان سابقا ضمن جماعة سوق الثلاثاء. وساهمت نسبيا هذه الترقية في التكاثر الديمغرافي عن طريق استقرار عدة أسر، فارتفع عدد السكان إلى أزيد من 2200 في 1994 ثم 3140 في 2004. وبالتوافد والتوالد، نما العدد بنحو 3/5 في 2014، إذ اقترب من 5000 نسمة، وهو ما يسمح بتقديره حاليا بزهاء 6000 ساكن، أي ما يعادل تقريبا سكان بلدية دار الكداري.
  لا شك أن هذه **الترقية المؤسساتية** قد تمكن المركز الناشئ من امتلاك وسائل تقنية وإمكانات مالية، وكذا موارد بشرية قادرة على تدبير الشأن العام بشكل أفضل والعمل على إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، مما يؤثر على تقوية الإنتاج الفلاحي واستقبال مؤسسات صناعية وتجارية مختلفة، إضافة إلى تجهيزات صحية وتربوية ملائمة.
- **إحداث وتنمية مراكز الجماعات القروية** التي، رغم كتلها البشرية الهائلة، البالغة عشرات آلاف السكان، **لم تتبلور فيها نقط تجمع مهيكلة تتوفر على تجهيزات ومؤسسات تقدم خدمات اجتماعية أساسية**، أهمها الإدارة والتعليم والصحة، وأخرى اقتصادية تهم النشاط الفلاحي المهيمن بالمنطقة. فضعف التمدين وغياب هذه المراكز الضرورية تؤكده وضعية

سيئة في بنية التعليم، بحيث أن 4% فقط من مجموع تلاميذ هذا المجال (30.000 في 2018) كانوا بمدرسة ثانوية تأهيلية محلية، مقابل 18% في الإعدادي وقرابة **4/5 بالابتدائي**، مما يخبر عن النقص الكبير في عدد التأهيليات وكذا قوة **الهدر المدرسي**، إضافة إلى الخصاص الحاد في مؤسسات التكوين المهني، حتى الفلاحي منه.

- من تبعات غياب جهاز المراكز الحضرية والقروية **ضعف شبكة سبل المواصلات** التي، باستثناء الطريق الوطنية رقم 1، تتألف من طرق إقليمية (4214؛ 4201؛ 4220؛ 4234؛ 4239؛ 4211)، ضيقة وضعيفة الصيانة في الغالب، مما يحد كثيرا من جدواها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستلزم القيام بأشغال **إصلاحها وتوسيعها وصيانتها حتى تتعزز وظائفها وتساهم في إعداد المجال وتنشيط الاقتصاد المحلي**.
- **دعم النشاط البحري**، بحكم أن هذا المجال يمتلك واجهة بحرية طويلة، لكنها ضعيفة الاستثمار من قبل السكان الذين هم في الغالب ما يديرون ظهرهم للمحيط والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تنمو على أساس موارده وفرص الشغل التي يبيحها. **فإحداث مرافئ صيد صغيرة، جيدة التجهيز بكل جماعة**، من شأنها أن تدفع بسكان الساحل إلى **الانفتاح على البحر**، مما يوسع إمكانات الشغل وينوع اقتصاد الجماعات وينشط حركة النقل والتجارة، ويرفع مستوى الخدمات.
- **إنعاش السياحة المحلية** التي تجد لها هنا مقومات أكيدة، تتمثل في **الموقع البيئي والبيولوجي المتميز بالمرجة الزرقاء** الذي يبقى ضعيف التثمين على كافة الأصعدة، بل يعاني من شتى أشكال التلوث والتدهور. لذا، فإن إدارة المياه والغابات قد هيأت تصميم تهيئة مندمج يهدف إلى وضع خطة لاستصلاح وحماية المؤهلات والموارد مع إنشاء هيئة للتسيير والتدبير. ومن رافعات النشاط السياحي أيضا، تنمية الصيد بالبحيرة، وإعداد غابة عين فلفل القريبة، وتشجيع الضيعات المنتجة للخضراوات والفواكه "الطبيعية"، **والإعداد الجيد للطريق الإقليمية 4214 التي يمكن أن تكون مسلكا سياحيا للتجوال والتنزه**، يصل القنيطرة بمركز مولاي بوسلهام، موازيا لساحل البحر.

مجال مشاريع للا ميمونة

يمتد هذا المجال من ساحل المحيط غربا حتى حدود إقليم وزان، على طول خط التماس مع إقليم العرائش. وهو يتكون من سهل فسيح في قسمه الجنوبي الغربي، ومجموعة متون منخفضة في الوسط تكسوها الغابة في بعض أجزائها، وتلال مقدمة الريف في القسم الشرقي. يتعلق الأمر بقبائل سفيان في الجنوب، والخلوط في الشمال. تبلغ المساحة الإجمالية 788 كم^2، تتقاسمها جماعات عرباوة وواد المخازن شرقا، وللا ميمونة وس. بوبكر الحاج في الوسط، ثم الشوافع وم. بوسلهام في الغرب، التي يتجاوز مجموع سكانها 140.000 نسمة، بكثافة متوسطة تناهز 180 ن/كم^2.

1- تطور سكان معظمهم قرويون

تضاعف عدد سكان هذا المجال ثلاث مرات، خلال العقود الستة الماضية. فبين 1960 إلى اليوم انتقل من 46.000 إلى نحو 141.000، بزيادة نحو 95.000 نسمة، أي ما يزيد عن 1580 كل عام، بنسبة 1,9% كمتوسط سنوي. خلال عقدي 1994-2014، زاد العدد بنحو 1/3، أي من 101.000 إلى 134.000، بنسبة 1,4% سنويا وإضافة 33.000 ساكن، مناصفة بين العقدين، وإن كانت نسبة التزايد السنوي قد نزلت من 1,54% في الأول إلى 1,32% في الثاني، وهو تمهل محسوس في وتيرة التكاثر (-14%)، لتبقى، رغم ذلك، أعلى مما ميز مجالات أخرى كثيرة داخل الجهة، تتضمن مراكز حضرية هامة.

ثلاث من بين الجماعات التي تقطن هذا المجال، وهي عرباوة وللا ميمونة وم. بوسلهام، لها كتلة سكانية كثيرة (بين 34.000 و 29.000) وكثافة عالية، تفوق 200، يتركز بها 2/3 مجموع السكان، وتتوفر كل واحدة منها على مركز حضري. وبدون احتساب سكان هذه المراكز، تنزل كثافة سكان الأرياف تباعا، إلى 185، 182 و 127 ن/كم^2. أما الجماعات الثلاث الأخرى، فاثنتان تضمان بين 19.000 و 21.000 نسمة، وهما الشوافع وس. بوبكر الحاج، وهذه الخمس كلها سجلت تزايدا سكانيا متفاوت الأهمية، خلال العقود الماضية. أما الجماعة السادسة، أي واد المخازن، فقد تراجع عدد سكانها بأكثر من 2.000 نسمة بين 1994 و 2014، ليقدر حاليا بنحو 6.500، فلا يمثل أقل من 5% من مجموع سكان هذا المجال.

أما المراكز الثلاثة، فهي تشتمل على نحو 29.000 نسمة، 3/5 هذا المجموع في للا ميمونة، و 3/10 في م. بوسلهام، مقابل 1/8 فقط في عرباوة، فتكون الحصة الإجمالية 20% من كل سكان المجال حاليا، أي ضعف ما كانت عليه في منتصف التسعينات (11%).

تطور عدد سكان مجال مشاريع للا ميمونة

الجماعات والمراكز	1994	2004	2014	2020*	الكثافة، 2020 (ن/كم²)
جماعة عرباوة	23694	27312	29640	30600	185
جماعة س. بوبكر الحاج	13383	15990	19527	21300	200
جماعة م. بوسلهام	15312	15769	19236	20700	182
جماعة الشوافع	16894	17202	18436	18800	108
جماعة للا ميمونة	11043	11839	13712	14100	127
جماعة واد المخازن	9289	8384	7266	6500	71
الأرياف	*89615*	*96496*	*107817*	*112000*	*147*
مركز للا ميمونة	8800	12994	15767	17200	-
مركز م. بوسلهام	855	5693	7372	8400	-
مركز عرباوة	1564	2333	3050	3400	-
المراكز	*11219*	*21020*	*26189*	*29000*	-
المجموع	**100834**	**117516**	**134006**	**141000**	**179**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2-تنويع تكثيف الإنتاج الفلاحي

يمثل هذا المجال أرض وصل بين حوض سبو في الجنوب وحوض اللكوس في الشمال، به بعض المجاري المائية الصغيرة، أبرزها واد المضا في الجانب الشرقي، وواد الدرادر في الجانب الغربي. تعود الإدارة الفلاحية لهذا المجال لمكتب اللكوس.

- تمتد الأراضي **الفلاحية البورية** حيث تمارس المزروعات السنوية المختلفة، من حبوب وقطانيات، مع مغروسات الزيتون والتين، إضافة إلى تربية الماشية. ويعتمد تكثيف المنظومة الفلاحية على تنمية غرس الأشجار المثمرة، خاصة على سفوح التلال والمتون، وهو ما يثمن استغلال الأرض بشكل محسوس، علاوة على كون الغراسة تساعد على حماية التربات من عوامل التعرية لا سيما مع التغيرات المناخية الجارية الآيلة إلى احترار المناخ وقحولته، مع اشتداد التهاطلات وتركزها في الزمان وما ينجم عن ذلك من حدة تآكل السطح. كما أن تنمية المزروعات العلفية فوق الأراضي الفلاحية الرديئة يساعد على تقوية وتنويع تربية المواشي في الهواء الطلق وفي الإسطبلات.
- أما **الزراعة المسقية**، فإنها تتوفر على بعض الإمكانيات في حوض الدرادر والصوير حيث يتم ري ما يناهز 1600 هكتار، تمزج بين مغروسات الأشجار المثمرة والخضروات والفواكه الحمراء والكاوكاو والعلفيات. غير هذا القطاع المسقي قد يواجه نقصا في مياه الري الباطنية، بسبب تناقص تغذيتها بالأمطار التي غدت كمياتها تقل بشكل عام. لذا، فإن تعويض أسلوب الري بالرش السائد، بنظام السقي الموضعي، سيساعد على الاقتصاد في الماء، وهو ما يقلل نسبة تبخر هذا المورد الثمين من ناحية، ويخفف الضغط على المخزون الباطني، من ناحية أخرى، خاصة وأنه يستعمل لتزويد مراكز م. بوسلهام وللا ميمونة بماء الشرب حيث يتزايد الطلب تبعا لتكاثر السكان والأنشطة.

3- تأهيل المراكز وإنعاش اقتصادها

- **تأهيل المراكز الحضرية لتكون في مستوى المدن الصاعدة،** وهي مبادرة إدارية ومؤسساتية قوية تمكن المدينة من اكتساب حقوق وامتيازات عديدة، بشرية وتقنية ومالية وقانونية وغيرها، تسمح لها بإنجاز دراسات ووثائق تنظيمية وتنموية، ضرورية لاستصلاح السكن وتحسين الطرقات ودعم التجهيزات وتحريك الاقتصاد ... وبقدر ما تعمل هذه الترقية على منح المدينة نوعا من الاستقلالية في القرار، فإنها تعطي للجماعة القروية مثيل ذلك، مما يكون في صالح المجالين معا، ويدعم التنمية في كلا الوحدتين، في سيرورة تكامل وتشارك، بإمكانات جديدة أفضل من السابق.
- **زرع قواعد جهاز اقتصادي فعال**

على المراكز الثلاثة الحالية، والتي ستنشأ لاحقا، أن تقدم الخدمات اللازمة لساكنها الذين يتزايدون باستمرار، وكذا لقاطني الأرياف المحيطة بها، وعددهم مرتفع، ويتكاثرون بوتيرة محسوسة. وللقيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والتأطيرية، الداخلية والخارجية، تحتاج هذه المراكز إلى أشكال شتى من الدعم والتأهيل، لعل أبرزها التالية :

- **إعداد الظروف العقارية والقانونية** وتوفير الموارد البشرية والمالية التي تمكن من إيجاد الوعاء اللائق والبنيات المناسبة **لاجتذاب واستقرار مؤسسات صناعية صغيرة،** خاصة الغذائية منها تساهم في تثمين ورفع قيمة جزء من الإنتاج النباتي والحيواني المحلي، وبذلك تنويع الاقتصاد وتوفير الشغل وإنعاش الأنشطة الأخرى المباشرة منها وغير المباشرة.
- **إحياء حرف الإنتاج التقليدية،** خاصة في مدينة للا ميمونة التي تمتلك تجربة مرموقة في حرف الغزل والنسيج كانت تربطها منذ القديم بمدينة العرائش، قبل أن يؤدي الاحتلالان الفرنسي والإسباني إلى تدهور هذه العلاقات الاقتصادية وقتلها بسبب انسداد "الحدود" بينهما. كما أن تكاثر السكان ونمو الإدارة المحلية وما يرافقها، وتوسع الرقعة الحضرية، وزيادة حركة النقل الداخلي والخارجي، تمثل عوامل من شأنها أن تنشط العديد من الحرف العصرية في مجالات البناء، والإصلاح والصيانة المختلفة.
- **تطوير الصيد البحري** الذي يبقى نشاطا ضعيفا جدا بمرفإ م. بوسلهام الواقع داخل المرجة الزرقاء، نظرا لضعف التجهيزات التي تتوفر عليها القوارب الصغيرة من أجل إفراغ السمك، وكذا لتسويقه وحفظه بوسائل التبريد ... كل هذا **يستوجب تهيئة ميناء وظيفي خارج البحيرة** (مما يبعد عن هذه أسباب التلويث بمحركات المراكب) يحتوي على التجهيزات المناسبة للقيام بالأنشطة المختلفة، علاوة على **تنظيم الصيادين في تعاونيات** تعنى بالخدمات والتسويق. ولا شك أن تطويرا من هذا القبيل سيمثل رافعة أساسية للنشاط السياحي؛
- **إحداث محطة سياحية واستحمامية بمركز م. بوسلهام** الذي يمثل موقعا طبيعيا بالغ الأهمية، لما يتوفر عليه من شاطئ رملي مديد يزيد طوله عن 5 كيلومترات، وبحيرة ساحلية فريدة من نوعها، إضافة إلى غابة محاذية. ورغم كل هذه العناصر الإيجابية

القوية، فإن الموقع لا يتوفر إلا على تجهيزات شاطئية بسيطة، جلها تلقائية ومرتجلة، يرتاده مستحمون كثيرون، من فئات مجتمعية متواضعة، تأتيه من منطقة الغرب وأقاليم مجاورة. والواقع أن **هذا المكان الرائع يمكن أن يحتضن محطة استحمامية كبيرة، لفائدة شرائح مجتمعية مختلفة**، واسعة النفوذ على الصعيدين الجهوي والوطني، يزيد في جاذبيتها **استصلاح الموقع البيئي الرائق الذي يتجسد في المرجة الزرقاء ومحيطها**. بديهي أن تحقيق هذا المشروع سيكون له بالغ الأثر على المدينة واقتصادها وعلى المجال القروي؛

- **تحسين التجهيزات الاجتماعية والتربوية**، قصد سد الخصاص الحالي وتلبية حاجات أعداد متزايدة من السكان، بالمراكز الحضرية وبالجماعات القروية. فالعدد الحالي يربو على 140.000 بمجموع المجال، ويرتقب أن يرتفع إلى أزيد من 160.000 بعد أقل من عقدين، يتجمع بين 1/3 و 2/5 منهم بالمدن الحالية والمراكز الناشئة التي ستحتكر كل الزيادة الديمغرافية المقبلة. من هنا يلزم **إنشاء مستشفى قرب مناسب** بمدينة للا ميمونة، التي قد تضم بين 25.000 و 30.000 نسمة في أفق 2040، وكذا **توسيع شبكة المدارس الإعدادية والثانوية** حتى يتمكن التلاميذ من متابعة دراستهم أقرب ما يمكن من أماكن إقامتهم بين ذويهم. كما يستحسن **إنشاء مؤسسات للتكوين المهني في المدن**، لاسيما في تخصصات الفلاحة والحرف بللا ميمونة والصيد والسياحة بمولاي بوسلهام، وغير ذلك.

منطقة الإعداد والتنمية

الشمالية الشرقية

منطقة الإعداد والتنمية الشمالية الشرقية

تتألف هذه المنطقة من سهل الغرب ومن مرتفعات مقدمة الريف، ويخترقها أساسا نهران هامان هما ورغة النازل من جبال الريف، وسبو الآتي من الأطلس المتوسط. تمتد على 2110 كم^2 ويقطنها حاليا نحو 324.000 نسمة، بكثافة إجمالية تناهز 154 ن/كم^2، وكثافة قروية في حدود 89.

تتضمن المنطقة ثلاث مجالات مشاريع، نسبيا من حيث مساحتها، لكنها متفاوتة بالنسبة لكتلتها السكانية. فمجال س. قاسمن الذي يتناسب في الجملة مع حيز قبائل الشراردة، هو أكثر الثلاثة مساحة (36%) وسكانا (46%) يقطنه نحو 150.000 نسمة، بكثافة 20ن/كم^2 في الوسط. أما مجال جرف الملحة، فيسكنه حوالي 114.000 شخص، على مساحة 666 كم^2، بكثافة تزيد عن 170. ويبقى مجال أحد كرت، وهو الأقل سكانا، بنحو 19% من المجموع وكثافة ضعيفة نسبيا تقل عن 90.

خلال الربع قرن المنصرم، منذ منتصف التسعينات إلى اليوم، يكون عدد سكان المنطقة بنحو 16%، أي 44.000 نسمة. بين إحصائي 1994 و 2014، جاءت الزيادة الإجمالية في حدود 37.000 ساكن، مع تباطؤ واضح أثناء العقد الثاني (15.000) مقارنة مع العقد الأول (22.000)، وجاء 7/10 هذه الزيادة الديمغرافية في مجال جرف الملحة، مقابل 3/10 في مجال س. قاسم، وتناقص بسيط في مجال أحد كرت. كذلك تركزت الزيادة منذ 1994 إلى اليوم، متنقلا من حوالي 93.000 إلى 141.000 نسمة، بينما تراجع عدد سكان الوسط القروي، في نفس الفترة، بنحو 10%.

تطور عدد سكان مجالات مشاريع المنطقة الشمالية الشرقية

مجالات المشاريع	1994	2004	2014	2020*	المساحة (كم^2)	كثافة 2020 (ن /كم^2)
سيدي قاسم	137500	145200	149100	150000	752	199
جرف الملحة	79900	94300	106700	114000	666	171
أحد كرت	62900	62900	61800	60000	693	87
المنطقة	**280300**	**302400**	**317600**	**324000**	**2111**	**153**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

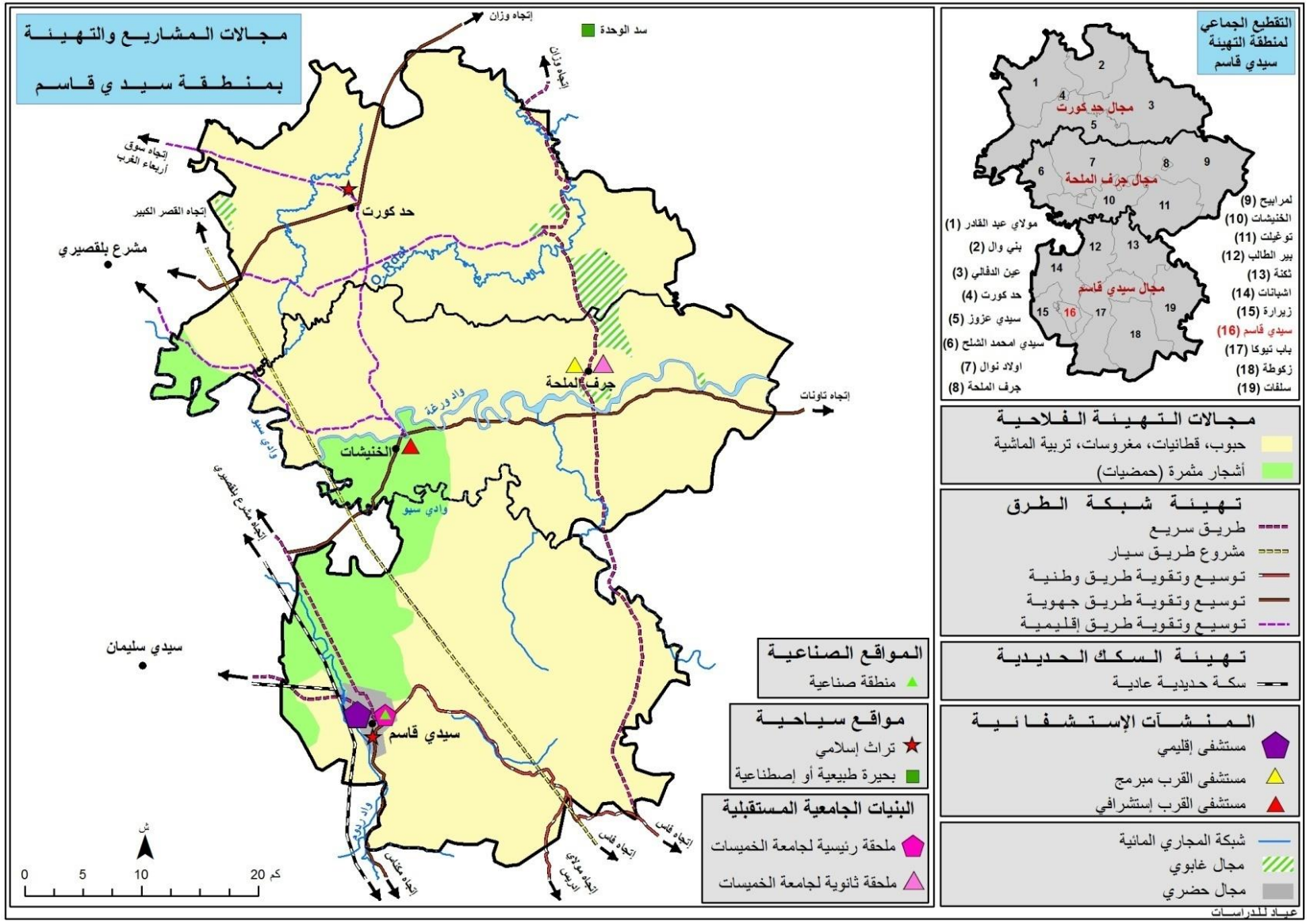
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة سيدي قاسم
إتجاه وزان
سد الوحدة
إتجاه سوق أربعاء الغرب
إتجاه القصر الكبير
مشرع بلقصيري
حد كورت
O. Rmel
جرف الملحة
إتجاه تاونات
وادي ورغة
الخنيشات
وادي سبو
إتجاه مشرع بلقصيري
سيدي سليمان
سيدي قاسم
إتجاه مكناس
إتجاه فاس
إتجاه مولاي ادريس
ش
0 5 10 20 كم
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة سيدي قاسم
مجال حد كورت
مجال جرف الملحة
مجال سيدي قاسم
لمرابيح (9)
الخنيشات (10)
توغيلت (11)
بير الطالب (12)
ثكنة (13)
اشبانات (14)
زبرارة (15)
سيدي قاسم (16)
باب تيوكا (17)
زكوطة (18)
سلفات (19)
مولاي عبد القادر (1)
بني وال (2)
عين الدفالي (3)
حد كورت (4)
سيدي عزوز (5)
سيدي امحمد الشلح (6)
اولاد نوال (7)
جرف الملحة (8)
مجالات التهيئة الفلاحية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
أشجار مثمرة (حمضيات)
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
مشروع طريق سيار
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
المنشآت الإستشفائية
مستشفى إقليمي
مستشفى القرب مبرمج
مستشفى القرب إستشرافي
شبكة المجاري المائية
مجال غابوي
مجال حضري
المواقع الصناعية
منطقة صناعية
مواقع سياحية
تراث إسلامي
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
البنيات الجامعية المستقبلية
ملحقة رئيسية لجامعة الخميسات
ملحقة ثانوية لجامعة الخميسات
عياد للدراسات

مجال مشاريع سيدي قاسم

يتألف هذا المجال من جزءين طبيعيين متناقضين ومتفاوتين من حيث امتدادهما. فتلال مرتفعات الريف الواقعة شرقا، بين نهري الردم وسبو، تشمل القسم الأكبر الذي يوجد على مستويات 200-500 م، تنتصب به أحيانا نتوءات صخرية على هيأة جبيلات، أعلاها قمة سلفات (810 م)، كما تخترقه بعض الأودية المتعمقة التي تسلكها سبل المواصلات. أما القسم الآخر، فهو الجناح الجنوبي الشرقي من سهل الغرب، حيث توجد مدينة س. قاسم. تناهز مساحة هذا المجال 752 كم²، ويقطنه حاليا نحو 150.000 نسمة، بكثافة 200 تقريبا.

1- تطور سكاني بطيء، بلغ مرحلة الركود

منذ بداية القرن الحالي، راح ينزع التطور الديمغرافي نحو تمهل متواصل أدى إلى استقرار عدد السكان. فبين إحصائي 1994 و 2014، جاءت الزيادة السكانية دون 12.000 نسمة، أي اقل من 600 في السنة. فنسبة التزايد السنوية التي انخفضت إلى 0,55% بين 1994 و 2004، تقلصت إلى 0,27% في العقد التالي، لتنهار تماما بعد ذلك وتصبح في مستوى الصفر حاليا. ويعبر هذا الركود السكاني عن تضافر مفاعيل حركة النزوح التي احتدت باستمرار، وما صاحبها من انخفاض في الزيادة الطبيعية، إضافة إلى انقطاع تيار التوافد إلى مجال يعاني من أزمة مركبة. ومن مؤشرات ذلك تناقص حجم الأسرة بأكثر من20%، في كل من الوسط القروي (من 7,3 أفراد في 1994 إلى 5,8 في 2014) والوسط الحضري (من 5,5 إلى 4,3).

فخلال هذين العقدين، بقي عدد سكان الأرياف مستقرا في مستوى 65.000 نسمة، بينما اقتصر نمو سكان س. قاسم ومركز زرارة، المحادي للمدينة، على 11.500 شخص،مما جعل نسبة التمدين السكاني لا يرتفع إلا قليل، من 52,5% في 1994 إلى 56,1 في 2014.

تطور عدد سكان جماعات مجال مشاريع س. قاسم

الجماعات	1994	2004	2014	2020*	الكثافة 2020 (ن/كم²)
بئر الطالب	11047	11252	11370	11300	135
سلفات	9768	9686	10239	10300	80
زكوطة	9228	9526	10032	10100	75
الشبانات	11522	10618	10371	10200	112
زرارة	8842	8326	8606	8700	161
باب تيوكة	8081	8042	7697	7400	51
التكنة	6883	6994	7068	7000	71
مجموع سكان الأرياف	*65371*	*64444*	*65383*	*65000*	*89*
مدينة سيدي قاسم **	72141	80769	83672	85000	-
مجموع المجال	**137512**	**145213**	**149055**	**150000**	**199**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات ** بلدية س. قاسم + مركز زرارة

2- آفاق تطور النشاط الفلاحي

وطنت السلطات المركزية قبائل الشراردة بناحية س. قاسم، بعد ترحيلها، في 1829، من منطقة حوز مراكش، وأضفت عليها صفة قبائل "كْيش" (جيش)، لها حق استغلال الأرض مقابل تقديم الخدمة العسكرية للمخزن. وبعد أقل من 9 عقود، عمد المحتل الفرنسي، بين 1916 و 1926، إلى تحديد مجال لها قصد اقتطاع جزء هام من تراب السهل لفائدة المعمرين، مستعملا بذلك سلاحا "قانونيا" دأب اللجوء إليه للاستيلاء، بدهاء،على أراضي "الأهالي"، في الأرياف وفي المدن، ألا وهو التحفيظ العقاري (conservation foncière) والتأريف (cadastre). وبعد بناء سد القنصرة على نهر بهت، في منتصف عقد الثلاثينات، عرف هذا المجال تطورا متغايرا جدا، بين السهل الذي توسعت فيه الفلاحة المسقية العصرية، والتلال حيث استمرت الزراعة البعلية التقليدية.

- **يمتد القطاع المسقي**، الواقع في الجانب الغربي، بين مدينة س. قاسم جنوبا ونهر سبو شمالا. تعتمد الفلاحة هنا على غراسة الأشجار المثمرة، في مقدمتها الحمضيات، وعلى الخضراوات، والمزروعات العلفية، عماد تربية الأبقار الحلوب. ومن المنتظر أن يتعزز هذا القطاع وأن يزيد إنتاجه ويتنوع، على إثر عمليتين هامتين هما في طور الإنجاز من قبل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي :
  - **برنامج تعويض أساليب الري الحالية بطريقة السقي الموضعي** بهدف الاقتصاد في ماء السقي، وتنمية الإنتاج وصيانة المياه الباطنية من التلويث؛
  - **برنامج توسيع مجال السقي بواسطة مياه إضافية يتم جرها من ورغة وسبو**، وما يعني ذلك من رفع مستوى المحاصيل والتشغيل وموارد الفلاحين، علاوة على دعم الأنشطة غير الفلاحية.
- أما **الفلاحة البورية** السائدة في مجموع التلال والمرتفعات الشرقية، فإنها تعتمد على المزروعات السنوية المألوفة، من حبوب وقطانيات، مع تربية الأغنام أساسا. هنا أيضا، ينجز المكتب الجهوي برنامجا هاما، **يهدف إلى تمليك الأراضي الجماعية**، كما هو الشأن عبر التراب الوطني. والمنتظر أن تسفر هذه العملية إلى **تمليك** الأسر حوالي 63.500 هـ، وذلك في ثلاث دفعات، انطلقت في 2017 وتنتهي مبدئيا في 2022، **لفائدة حوالي 14310** من ذوي الحقوق، وهو ما يمنح، **في المتوسط، 4,44 هـ** تقريبا لكل واحد منهم، أي نصف المساحة التي نص عليها "العرف" أصلا، وهي 8 هكتارات، مما يشير إلى أن الاستغلاليات الأولى قد لحقتها كثير من عمليات التقسيم عبر العقود ومع تعدد الأسر، وكذلك حالات من الاستحواذ والاقتطاع لصالح ذوي النفوذ من بين أعضاء القبائل نفسها، أو غيرهم.

3- ضرورة تقويم الوضعية الحالية لمدينة سيدي قاسم

لقد أفضى التطور الذي عرفته هذه المدينة، خلال العقود الأخيرة على الخصوص، إلى استفحال أزمة مركبة لحقت جل أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التشكل العمراني، والوضع البيئي.

1.3- فتور ديمغرافي متمكن

- عندما احتل الفرنسيون منطقة الغرب في بداية العقد الثاني من القرن الماضي، كانت بلدة سيدي قاسم هي التجمع السكاني الوحيد، بهذه الربوع، المتوفر على بعض المعالم الحضرية، له وظائف روحية (الزاوية) وعسكرية (القصبة) وتجارية (السوق). وبمجرد استقرارهم في 1911، بادر المعمرون إلى تنظيم قطاع فلاحي رسمي حول القرية التي أنشأوها (Petitjean) ليدبروا المجال والسكان. ومنذ ذلك الحين، مرت المدينة بأربع مراحل في تطورها السكاني :
- **مرحلة النشأة**، المرتبطة بتوسع الدائرة الفلاحية الاستعمارية وبناء الأحياء الأوربية، وما واكب ذلك من توافد هام أدى إلى ظهور تجمعات عشوائية أهمها حي "كبار". وبلغ عدد السكان 5143 نسمة، يضاف إليهم 1223 بدوار الزاوية، مما يعطي 6366 شخصا في المجموع حسب إحصاء 1936.
- **مرحلة التكاثر السريع**، عقب تظافر حادثين أساسيين، هما انطلاق السقي بواسطة مياه السد، ثم اكتشاف النفط بمواقع متفرقة، فاحتدت الهجرة الوافدة إلى المنطقة من كل حدب وصوب، طلبا للشغل، فارتفع عدد السكان إلى نحو 15.000 بالمدينة، علاوة على قاطني حي الزاوية، ليناهز 22.600 في 1960 (86% بالمدينة و 14% بالزاوية). وفي 1971، تضاعف العدد الإجمالي ليبلغ 38.000 (7/10 بالمدينة و 3/10 بالزاوية التي تجمع بها أزيد من 11.000 نسمة!). ورغم نضوب استخراج النفط فجأة، وتوسع القطاع المسقي إلى جل رحاب سهل الغرب، فإن النمو السكاني قد استمر بوتيرة عالية مع إحداث إقليم س. قاسم، فانضاف إلى المدينة (التي أدمجت الزاوية في بلديتها) نحو 18.000 شخص وليصل إلى قرابة 56.000 في 1982.
- **مرحلة النمو المعتدل**، خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينات، حيث جاءت الزيادة، بين 1982 و 1994، أقل من 12.000 نسمة بالمدينة (دون 1000 ساكن إضافي سنويا) فارتفع العدد إلى 67.620، يضاف إليهم نحو 4520 آخرون تجمعوا بمركز زرارة الذي هو في الواقع تمطط خارجي لسيدي قاسم. فيكون المجموع نحو 72.000 شخص.
- **مرحلة الركود والنزعة إلى التناقص**، خلال العقدين الأخيرين، إذ أن متوسط الزيادة السنوية كانت أقل من 600 نسمة بين 1994 و 2014، بالنسبة للمدينة كلها، فاقتربت الكتلة السكانية من 83.700، نحو 9/10 في البلدية و 1/10 بحي زرارة، مما يبيح تقدير العدد الحالي بحوالي 85.000 في المجموع. وكانت من نتائج هذا التطور السكاني المتباطئ أن تراجعت مكانة س.قاسم في هرم المدن بالجهة، نازلة من الرتبة الرابعة التي حافظت عليها حتى عقد السبعينات، إلى الخامسة في العقد التالي، ثم السادسة بين 1994 و 2004، قبل أن تهوي إلى الرتبة الثامنة في 2014، أمام سوق الأربعاء بقليل، لكن وراء جارتها سيدي سليمان وكذلك تيفلت اللتين تجاوزتا 100.000 ساكن حاليا.

2.3- تنمية اقتصاد المدينة

يعكس منحنى التطور الديمغرافي الذي ميز س. قاسم، صعودا ثم ركودا، المنحنى الذي سجله اقتصاد المدينة منذ نشأتها إلى اليوم، فنمو الاقتصاد في العقود الأولى ارتكز على الفلاحة المسقية واستخراج النفط، ثم على الحدث الإداري المتعلق بإنشاء الإقليم. ومع خفوت أثر هذه العوامل، لم تتمكن المدينة من ابتكار ركائز أخرى لإنعاش اقتصادها وتوفير الشغل اللازم والحصول على الموارد المالية لدعم التجهيزات واستصلاح الإطار المبني وتوفير الخدمات العمومية، ويقتضي استنهاض اقتصاد المدينة ومحيطها، الذي تلقى صدمات متوالية، إعمال خطة تحدث انطلاقة جديدة، لعل من مقوماتها الأساسية المبادرات التالية :

- **إحياء القطاع الصناعي** الذي يتوفر هنا على نواة لا بأس بها، وذلك بتهيئة منطقة صناعية التجهيز، وتقديم التحفيزات الكافية لاجتذاب المستثمرين واستقرار مؤسسات مختلفة تعنى بالصناعات الغذائية التي تجد لها موفور الإمداد بالمواد الأولية النباتية والحيوانية غير بعيد عن المدينة، من ناحية، وكذا المعدات الضرورية لعمليات التلفيف والتغليف والصندقة، والأدوات اللازمة للري الموضعي وتجهيز الاستغلاليات. في هذا الصدد أيضا، تأتي تقوية وعصرنة مصنع الآجر، وتشجيع مصانع مواد البناء. فمن شأن هذه العمليات إنعاش قطاع النشاط الصناعي بالمدينة الذي لا يساهم لحد الآن إلا بنسبة لا تزيد عن 0,4% من الناتج الصناعي الجهوي؛
- **دعم قطاع الحرف الإنتاجية** التقليدية منها والحديثة، لما لها من تأثير عن إيجاد فرص الشغل وتثمين المهارات في مختلف المهن. لذا تكون المدينة في حاجة إلى إعداد وتجهيز منطقة للحرف التي تناول مواد أولية وازنة وتحدث أشكالا من التلوث المادي أو الصوتي؛
- **ابتكار أشكال من السياحة** اعتمادا على مؤهلات محلية، خاصة منها **الثقافية والبيئية. فزاوية س. قاسم تمثل معلمة تاريخية وروحية** جديرة بالتأهيل والتثمين، عن طريق استصلاح البناية وشفعها **بمركز ثقافي يعنى بالبحث في تاريخ منطقة الغرب**، يتوفر على خزانة ومعدات لهذا الغرض. يمنك كذلك **ترميم ما تبقى من قصبة "البواخير"** وتوظيفها في نشاط اجتماعي وثقافي وسياحي (متحف) ينسحب هذا أيضا على المناظر الطبيعية التي يقدمها الحيز المحيط بالمدينة. من جبيلات تشرف على السهل بارتفاعات مئات الأمتار (جبل سلفات 810 م، جبل أوطيطا، جبل الحريشة ...)، الخانق العميق الذي تعمق فيه نهر الردم، فج زكّوطة وما يبيحه من مشهد فريج، ويضاف إلى كل هذا موقع السد وبحيرة القنصرة، ثم القرب من جبل زرهون ومعلمتي وآثار وليلي الشهيرتين على صعيد السياحة الوطنية.

3.3- التأهيل العمراني لعاصمة الإقليم

لقد نتج عن التطور المتذبذب الذي عرفته مدينة س. قاسم، طيلة قرن حافل بالأحداث، تشكل مجال حضري مليء بالتناقضات وأشكال التفكك الخصاص في جل الميادين، وهو ما يفقده

وظائفه الأساسية ولا يساعد على الاندماج المجتمعي القويم، فرغم وثائق التعمير المختلفة التي أنجزت تباعا بغية استصلاح الوضع، منها تصميم توجيهي، فالحاجة تبقى ماسة لتفعيل خطة معمارية تهدف إلى تأهيل البيئة الحضرية لعل ذلك يسهم، بتزامن وتفاعل مع خطة إنعاش الاقتصاد والثقافة، في إعطاء نفس جديد لمدينة هامة تتكفل بتأطير كل الجناح الشمالي الشرقي من جهة الرباط-سلا-القنيطرة. ويلزم أن تقوم هذه الخطة على رؤية واضحة تهدف أساسا إلى تحقيق وحدة المدينة، وذلك بالتغلب على ظواهر التفكك والتشتت والتمدد الأفقي المفرط وملء الثغرات الكثيرة التي تخلل النسيج الحضري، التي تفقد المدينة الانسجام المعماري الضروري والاشتغال الوظيفي التنموي. ويتوقف هذا المسعى على عمليات هيكلية أساسية، تكون التالية أهمها :

- **تهوية وخفض الكثافة بالأحياء القديمة** المكتظة بالسكان والأنشطة التجارية، المتمثلة في تكل "كبار" وامتداداته المختلفة؛
- **تكثيف البناء في الأحياء العصرية المركزية** التي نشأت على تجزئات واسعة خلال فترة الاحتلال، وهذا يستوجب إعادة النظر في معامل استعمال الأرض (Cos). مع التأكيد على ز رع ما يمكن من البناء العمودي المعتدل، وتخصيص مجالات لإقامة تجهيزات اجتماعية وثقافية؛
- **إعادة هيكلة حي الزاوية** حيث يقطن 1/4 سكان المدينة، في ظروف غير لائقة، مع إنشاء التجهيزات الاجتماعية والتربوية اللازمة؛
- **هيكلة حي "زرارة"**، الواقع على أطراف المدينة والذي ينبغي إدماجه في المجال البلدي وحده بالتجهيزات الضرورية لنحو 10.000 نسمة، وما يزيد في المستقبل؛

ومن أجل تزكية هذا الاستسواء العمراني، يتوجب **إعادة تقويم شبكة الطرق والأزقة** بغية تسهيل الربط بين المكونات الحضرية المختلفة، وهو ما يستدعي أيضا إقامة جهاز جيد للنقل العمومي، من ناحية، وكذا **تأهيل محطة القطار وإحداث محطة طرقية وظيفية** لتقوية إشعاع المدينة على صعيد منطقتها وتعزيز مكانتها داخل الجهة. يكون من الضروري منحها وظائف تربوية وثقافية وتكوينية عالية، من جملتها **إحداث فرع لجامعة "المعمورة"**المقترحة من قبل تصميم إعداد التراب الجهوي، **ومعهد للتكنولوجيا ومؤسسات للتكوين المهني**، بغية فتح آفاق متعددة للطلبة والمتعلمين، ودعم الاقتصاد المحلي بكفاءات ومهارات مختلفة.

لا شك أن إشعاع المدينة سيتعزز أيضا بفضل دعم دورها كنقطة تقاطع سبل النقل والمواصلات، داخل الجهة ومع خارجها، وإن كانت هذه الخدمة قد تضررت نسبيا بعدما أحدث الخط الحديدي بين س. يحي ومشرع بلقصيري وإثر تشغيل القطار السريع (طنجة-الرباط)، فإن المدينة تبقى محطة هامة على خط فاس-طنجة، وموضع التقاء الطريق الوطنية 4 (بين القنيطرة وفاس)، التي **ينتظر تحويلها إلى طريق سريع**، والطريق الجهوية 413، الرابطة مع سوق الأربعاء، والمرشحة لتصبح كذلك من الطرق السريعة. كما أن **توسيع وتقوية الطريق الإقليمية** 4270 ييسر المواصلات مع الخميسات (عبر الجهوية 409) وتيفلت (عبر الجهوية 411، انطلاقا من دار بلعامري.

في الجملة، تكتسي إنجاز هذه الحزمة من الأشغال والأوراش المتنوعة **مشروعا حيويا** بالنسبة لمدينة س. قاسم، قادرا على **إنقاذها من حالة الانكماش والكساد والركود،** ومدها برافعات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعمرانية تساعدها على **تجاوز الأزمة الحالية والانطلاق على أسس تنموية متجددة،** تعيد لها مكانتها السالفة في الجهاز الحضري الجهوي.

مجال مشاريع جرف الملحة

يحد هذا المجال نهر سبو في ناحية الشمال، وهو يمتد من الشرق إلى الغرب على جانبي نهر ورغة. يتألف من شقين : أكبرهما يتكون من تلال مقدمة الريف، شرقا، بينما يوجد الشق الآخر بسهل الغرب حيث يقترن النهران المذكوران أعلاه. تبلغ مساحته نحو 666 كم² ويناهز عدد السكان 114.000 نسمة، فتكون الكثافة نسبيا حوالي 170 ن/كم².

1- تكاثر ديمغرافي متواصل

خلال عقدي 1994-2014، تزايد عدد السكان بحوالي 27.000 نسمة، بمتوسط سنوي يناهز 13.340، أي أكثر من مجال س. قاسم الذي تقطنه كتلة سكانية أكبر (149.000 في 2014)، منتقلا من 80.000 إلى قرابة 107.000 ساكن. هكذا يكون العدد قد نما بنسبة الثلث بمعدل 1,5% سنويا. يسجل أن وتيرة النمو في العقد الثاني (1,25%) خفت بنسبة 1/4 مقارنة مع وتيرة العقد الأول (1,66%)، لتنزل إلى قرابة 1% فقط خلال السنوات القليلة الأخيرة. تفاوتت قوة هذا التكاثر بين الوسيطين القروي والحضري. فبينما تضاعف مجموع عدد سكان مركزي جرف الملحة والخنيشات بثلاث مرات متضخما من 16.000 إلى 47.000 نسمة، لم يزد عدد قاطني الأرياف إلا بنسبة 5%، خلال الربع قرن المنصرم، أي من 1994 إلى اليوم. وجاء تطور السكان مختلفا جدا من جماعة قروية لأخرى، بين التناقص الخفيف (اولاد نوال، الخنيشات) والزيادة البسيطة (المرابيح، محمد الشلح) والتكاثر الواضح (تاوغلت). كذلك شهد مركز جرف الملحة تضاعف سكانه ثلاث مرات ونصف (من 10.000 إلى 35.000)، مقابل تضاعف سكان الخنيشات (من 6.000 إلى 12.000).

تطور عدد السكان في جماعات مجال مشاريع جرف الملحة

الجماعات	1994	2004	2014	2020*	الكثافة، 2020 (ن/كم²)
مركز جرف الملحة	10187	20581	28681	35000	-
مركز الخنيشات	6031	7936	10295	12000	-
مجموع سكان المركزين	*16218*	*28517*	*38976*	*47000*	-
جماعة المرابيح	19453	20187	20461	20200	97
جماعة تاوغلت	11437	14108	14764	14600	120
جماعة الخنيشات	13791	12963	13412	13300	135
جماعة اولاد نوال	11512	11076	11371	11200	70
جماعة محمد الشلح	7525	7382	7737	7700	116
مجموع سكان الأرياف	*63718*	*65716*	*67745*	*67000*	*103*
سكان مجموع المجال	**79936**	**94233**	**106721**	**114000**	**171**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2-إمكانات تنمية فلاحية واعدة

يتخذ النشاط الفلاحي في مجال جرف الملحة شكلين مختلفين تماما، نظرا لتباين ظروف الإنتاج في قطاع البور وقطاع السقي.

- تشمل **الفلاحة البورية** الجزء الأكبر من المجال، في منطقة تلال مقدمة الريف. فهي لا تحظى، في جل الحالات، بظروف طبيعية ملائمة بسبب تكوينها الجيولوجي ونوعية الصخور. فالتربات في مجملها متوسطة الخصوبة إلى ضعيفة، والموارد المائية الجوفية نادرة، مما يفسر سيادة الزراعات السنوية، المعتمدة أساسا على الحبوب والقطانيات وغراسة الزيتون، مصحوبة بتربية المواشي، خاصة منها الأغنام. والحاجة هنا، من أجل تكثيف الإنتاج، إلى **توسيع الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة**، في مقدمتها التين والزيتون، نظرا للدور الهام الذي تقوم به في تثبيت التربات والحفاظ على رطوبتها، لاسيما وأن الانحدارات تكون أحيانا شديدة، علاوة على ما توفره من محصول عالي القيمة، كذلك ينبغي **الزيادة في المزروعات العلفية** (شعير، خرطال ...) الضرورية لتنمية قطيع الأبقار.
- تقتصر **الفلاحة المسقية** على الشق الغربي من جماعة الخنيشات، وهو جزء من الدوائر السقوية المختلفة التي تشغل مساحات واسعة من سهل الغرب، حيث تسود زراعة الخضراوات والعلفيات وغراسة الأشجار المثمرة، في مقدمتها الحمضيات. وكما هو الحال بالنسبة لكل السهل، يتم **تحويل أسلوب الري الجاذبي بنظام الري الموضع** الذي يسمح بالاقتصاد في الماء. ومن المنتظر أن يتوسع القطاع المسقي بشكل ملموس عقب إنجاز المشروع الهام الهادف إلى **استعمال كميات من مياه سد الوحدة** المجاور، وذلك **لري مساحات تقدر بنحو 10.400 هكتار في وادي نهر ورغة**. ويتوقف تحقيق المشروع على القيام بعملية "ضم الأراضي" الزراعية، من ناحية، وتوفير مصادر التمويل اللازم لتجهيزها بشبكة السقي الموضعي، من ناحية أخرى.

لا شك أن الإنجازات الحالية والمستقبلية في ميدان الري، توسيعا وتطويرا، سيحدث تغيرات هامة في حجم ونوعية الإنتاج الفلاحي، وهو ما سيكون له كبير الأثر على مستويات التشغيل ومداخيل الفلاحين وتنشيط اقتصاد المراكز الحضرية المحلية.

3- تقوية اقتصاد الثنائي الحضري المحلي : جرف الملحة والخنيشات

1.3- جرف الملحة : قطب حضري صاعد في الجناح الشرقي من منطقة الغرب

منذ أن صار مركز جماعة في 1959، عرف جرف الملحة تطورا سريعا بسبب توافد سكاني متواصل وزيادة طبيعية عالية، علاوة على ابتلاع عدد من الدواوير المحيطة، وبلغ بذلك سكانه في 1982، نحو 3140 نسمة أي مرتين ونصف عدد 1971 (1257 ن)، ثم أكثر من ثلاثة أضعاف في 1994، بأزيد من 10.000 ساكن. ثم حدث تضاعف آخر خلال العقد التالي، متجاوزا 20.000 نسمة في 2004، ليدنو العدد من 29.000 في 2014 ويربو على 35.000 حاليا! هكذا، في ظرف عقدين ونصف، قفز جرف الملحة **من حالة دوار كبير** نسبيا، واقع على جانب وادي ورغة الأيمن، **إلى مدينة صغيرة** ذات حيوية ديمغرافية متواصلة، من حجم مدينة قديمة نسبيا مثل

مشرع بلقصيري التي تقع في قلب المنطقة المسقية بالسهل، أو تامسنا المدينة الجديدة ذات التخطيط العمراني العصري، في ضاحية العاصمة!، وهذا في مجال فلاحة بورية، على التخوم الشرقية من الجهة، خارج المثلث الحضري الغرباوي الكبير، المحصور بين القنيطرة وسيدي قاسم وسوق الأربعاء. وبهذا العدد، تكون المدينة الصاعدة هذه التي تركز أزيد من 3/10 سكان مجالها برمته، ونحو ثلاث مرات عدد قاطني الخنيشات، تتبوأ تدريجيا مكانة **قطب حضري نشيط**، على مسافة متساوية بين س. قاسم جنوبا ووزان شمالا، يؤطر المجال الذي يمتد بين مركزي إقليمين.

2.3- الخنيشات، مدينة صغيرة ناشئة

يقع مركز الخنيشات على مسافة نحو 20 كم غرب جرف الملحة، على الضفة اليسرى، على خط تماس السهل بالتلال، غير بعيد عن نقطة اقتران سبو برافده ورغة، وأيضا عند تقاطع الطريقين 4240 و 4232، اللتين تسهلان الربط مع أحد كرت ومشرع بلقصيري وجرف الملحة. لكن رغم كل هذه العوامل الجغرافية الإيجابية، واستقرار المركز بسهل الغرب ليكون أصلا مركز استعمار فلاحي أنشأه الفرنسيون، فإن الخنيشات لم يسجل حيوية ديمغرافية ونشاطا اقتصاديا يماثل ما حدث بجرف الملحة، الموجود بمنطقة فلاحية بعلية. غير أن التوافد السكاني جعل عدد القاطنين يتضاعف بين عقد بداية الثمانينات ومنتصف عقد التسعينات، متنقلا من حوالي 3000 إلى أزيد من6000 نسمة، ثم قرابة 8000 سنة 2004، و 10.000 عند إحصاء 2014، ليبلغ نحو 12.000 حاليا، وهو ما يمثل حوالي نصف عدد سكان الجماعة كلها، بعدما كان 3/10 في 1994، وذلك بسبب استحواذ كل الزيادة الديمغرافية الحاصلة في الجماعة خلال الربع قرن المنصرم.

3.3- متطلبات البنيات والتجهيزات الحضرية

إن التكاثر السكاني الحاصل خلال العقود الأخيرة وما راكمه ذلك من أشكال الخصاص في شتى المجالات، من ناحية، وترقبات التغيير الهام أثناء السنوات المقبلة، من ناحية أخرى، تستدعي مواكبة هذه التطورات بإنجازات مختلفة لتقوية البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، في المجالين الحضري والقروي على حد سواء، حتى تتمكن الجماعات من إرساء تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية على أسس متينة. ويمكن لهذا المسعى التأكيد على المبادرات والمشاريع التالية:

- **تأهيل مركز الخنيشات** على غرار جرف الملحة منذ أكثر من عقدين؛
- **تقوية التجهيزات التربوية**، قصد تحضير المؤسسات التعليمية بالعدد الكافي والنوع المطلوب، لأن التكاثر السكاني يصاحبه تزايد ملموس في كتلة الأطفال المتمدرسين في مختلف المستويات. هذا يملي أيضا إحداث ما يلزم من **مؤسسات التكوين المهني، ومعهد تقني ضمن "جامعة المعمورة"** المتعددة التخصصات التي يقترح تصميم إعداد التراب الجهوي إنشاءها؛

- أما في مجال الصحة، فالتصميم الجهوي للخدمات الصحية (2017-2021) برمج **إنشاء "مستشفى قرب" بجرف الملحة**، مما يستلزم أيضا **تقوية المركز الصحي بالخنيشات؛**
- **إنشاء منطقة للأنشطة الصناعية بجرف الملحة وأخرى لحرف الإنتاج بالخنيشات؛**
- **الإعداد العمراني** اللائق للمدينتين بهدف هيكلة النسيج المبني وتقوية شبكة الطرقات واستصلاح منظومة التطهير السائل والصلب؛
- **تكثيف سبل المواصلات** بين المدينتين والجهاز الحضري بالغرب، وكذا مع إقليم تاونات المجاور؛
- **إحداث التجهيزات الاجتماعية اللازمة بمراكز الجماعات القروية** : قرية بنعودة (البالغ عدد سكانها أزيد من 2000 نسمة)، تاوغيلت، س. محمد الشلح وأولاد نوال.

مجال مشاريع أحد كرت

يمثل هذا المجال جزءا من منطقة تلال مقدمة الريف، حيث تزيد الارتفاعات تدريجيا من 100م غربا إلى 300م شرقا، تبرز داخلها أحيانا بعض النتوءات الصخرية أعلاها جبل كرت الذي تبلغ قمته 443 م. وتنفتح فيها أيضا أودية متفاوتة التعمق أو الاتساع، أهمها واد الردات وواد الإثنين. يحتضن هذا المجال حاليا نحو 61.000 نسمة، على 693 كم²، بكاثفة منخفضة نسبيا تناهز 88، مقارنة مع جل مجالات الجهة، باستثناء تلك التي توجد في المرتفعات الجنوبية منها.

1- فتور تطور سكان أغلبهم بالأرياف

ينتسب سكان هذا المجال لمجموعات بني مالك في الجانب الغربي، وسفيان في الجانب الشرقي. تعيش غالبيتهم بالمجال القروي ضمن أربع جماعات متفاوتة المساحة والسكان، أكثرها اتساعا وكثافة هي عين الدفالي، وأقلها بني وال. فالأولى، بنحو 24.000 نسمة تحتضن 2/5 مجموع سكان هذا المجال، وما يقرب من 1/2 السكان القرويين منهم. وعلى عكس هذه الجماعة التي حافظت على كتلة سكانية هامة ومستقرة، سجلت الجماعات القروية الأخرى تراجعا بنسبة 10-12% بين إحصائي 2004 و 2014، فيكون عدد سكان الأرياف قد فقد نحو 4.000 نسمة. في المقابل، تزايد عدد سكان بلدية أحد كرت بحوالي 2.800 نسمة في نفس الفترة، وهو ما يمثل نحو 4 مرات حجم الزيادة الحاصلة في العقد السابق التي اقتصرت على 755 نسمة إضافية.

يؤشر هذا التطور التناقصي للسكان على مدى حدة النزوح الديمغرافي الذي يلحق الأرياف إلى خارج هذا المجال، إذ يبقى مركز أحد كرت ضعيفا لا يستطيع امتصاص الفائض. وهذه علامة على حدة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها مجال جغرافي هامشي، ذو جوار محدود الإمكانات.

تطور عدد سكان مجال أحد كرت

الجماعات	1994	2004	2014	2020*	الكثافة، 2020 (ن/كم²)
مركز أحد كرت	4296	5051	7843	9000	-
جماعة عين الدفالي	23930	24524	24241	24300	104
جماعة س. عزوز	15796	16001	14356	13400	73
جماعة م. عبد القادر	8835	8871	7896	7300	46
جماعة بني وال	10014	8480	7485	6900	61
المجموع	**62871**	**62924**	**61821**	**61000**	**88**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- تنمية الفلاحة البعلية وإمكانات تنظيم السقي

إذا كان ارتفاع سطح الأرض يقي غالبية سكان هذا المجال من مخاطر الفيضان التي تهدد أحيانا أهل السهل الوطيء، فإن الظروف الطبيعية المحلية لا تساعد على ممارسة زراعات ذات مردود هام، بسبب ضعف التربات، على العموم، واحتدام عوامل تعريتها، من ناحية، وندرة إمكانات السقي بالمياه السطحية والباطنية على حد سواء، من ناحية أخرى. لذا، فإن الزراعات السنوية، من حبوب وقطانيات ومغروسات الزيتون والتين هي التي تتحمل أكثر من غيرها، هذه الظروف البيئية كما تناسب الإمكانات التقنية والمالية المحدودة التي يتوفر عليها غالبية الفلاحين.

ومن أجل تيسير تنمية جزئية ومحلية للنشاط الزراعي، عزم المسؤولون على القطاع الفلاحي تنفيذ مشروع متواضع نسبيا، يهدف إلى **إعداد وتجهيز منطقة سقوية اعتمادا على مياه واد الأثنين**، بمساحة 740 هكتارا، لفائدة 350 فلاحا بجماعتي بني وال و م. عبد ا لقادر الواقعين شمال وغرب مركز أحد كرت. تتألف الأشغال الأساسية من بناء السد ومد قناة تصرف الماء حتى محطة للضخ وأخرى للتصفية، قبل توزيعه عن طريق شبكة قنوات توصله إلى مختلف القطع الزراعية. وقد حدد لهذا المشروع فترة 2017-2020 لإنجازه، بما في ذلك عملية مواكبة الفلاحين لتجهيز أرضهم بمعدات السقي الموضعي. ويلزم التأكيد على توفر **إمكانيات سقي أهم بكثير انطلاقا من واد الردات.**

3- إنعاش المراكز وتجهيزها

منذ أن جعل منه المحتل مركزا إداريا لمراقبة منطقة "أعالي الغرب"، بقي أحد كرت تجمعا قرويا متواضعا، حتى عقد السبعينات، لا يتجاوز عدد سكانها 1330 نسمة، ليتضاعف تدريجيا حتى حوالي 3.000 ساكن في مطلع العقد التالي. وساعدت نسبيا ترقيته إلى بلدية فيما بعد على تزايد سكانه إلى نحو 4.300 في 1994، قبل أن تتمهل وتيرة الزيادة، ويبلغ العدد 5.050 نسمة في 2004. وأدى توافد السكان، وضم بعض الدواوير الهامشية إلى بلوغ عدد قاطني المدينة أزيد من 7.840 نسمة في 2014، مع تقديره بنحو 9.000 حاليا. غير أن هذا التكاثر الديمغرافي لم يواكبه إنجاز التجهيزات الأساسية لدعم اقتصاد المدينة وإصلاح جوانبها العمرانية، وهو ما يستوجب القيام بعمليات مهيكلة هامة :

- **إعادة هيكلة النسيج المبني**، بالقضاء على السكن الهزيل وتنظيم الطرق، وتجويد الإطار المعماري؛
- **تقوية الاقتصاد الحضري**، بغية تمكين المدينة من إعداد الظروف الملائمة لاجتذاب الاستثمار، وهو ما يحث على **تهيئة منطقة للأنشطة الحرفية والصناعية الصغيرة**، خاصة في فروع الصناعات الغذائية؛
- **تعزيز التجهيزات الاجتماعية** في الصحة والتعليم والتكوين المهني؛
- **تنمية مركز عين الدفالي** الذي يحظى بموقع جغرافي جيد، على الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين تطوان ومكناس، كما يتوفر على كتلة سكانية هامة (24.000 نسمة

بالجماعة) وجهاز مدرسي هام (أكثر من 5.000 تلميذ في 2018) يفوق بذلك بلدية أحد كرت. والواقع أن هذين المركزين يمثلان **ثنائيا يجب دعمه اقتصاديا واجتماعيا** بغية تنمية مجال المشاريع، وبذلك تخفيف حدة الهجرة التي تفرغه تدريجيا من بعض قواه.

- **تعزيز شبكة المواصلات**، بتحسين الطرق الإقليمية 4531 و 4240 و 4228 و 4535، التي تربط أحد كرت بمشرع بلقصيري والخنيشات وسوق الأربعاء ووزان، وكذلك **تحويل الطريق الوطنية 13 إلى طريق سريع**.

منطقة الإعداد والتنمية

الجنوبية الشرقية

منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الشرقية

تمثل هذه المنطقة الجناح الشرقي لإقليم الخميسات. فهي تمتد على حوالي 3.730 كم²، أي 21% من مجموع مساحة الجهة، ويقطنها حاليا نحو 282.000 نسمة مقابل أقل من 6% من سكان هذه الأخيرة، مما يجعل الكثافة في مستوى 75 ساكن في الكم². يتوزع هؤلاء السكان بشكل متفاوت بين مجال الخميسات، حيث يتركز 4/5 المجموع، وتصل الكثافة إلى 134 ومجالي المعازيز الواقع في وسط المنطقة (32) وأولماس الممتد في جنوبها (23).

بعد مرحلة نمو سكاني متواصل، حتى نهاية القرن الماضي، دخلت المنطقة تدريجيا في حالة ركود ديمغرافي مستمر، استقر فيه عدد السكان في حدود 282.000 طيلة العقدين الأخيرين، مع تناقص واضح في مجالي المعازيز وأولماس، وتزايد طفيف للغاية في مجال الخميسات، علما أن هناك نوعا من الترابط بين الظاهرتين بسبب حركة النزوح التي تلحق جنوب ووسط المنطقة والتوافد الذي تتلقاه مدينة الخميسات أساسا. ونظرا لهذا الركود المستديم، فإن وزن هذه المنطقة في مجموع سكان الجهة تدنى تدريجيا من 8% في العقد الأخير من القرن الماضي إلى دون 6% حاليا.

تطور عدد سكان منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الشرقية

مجالات المشاريع	1994		2004		2014		2020*		المساحة (كم2)	الكثافة (ن/كم2)
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
الخميسات	196900	74,5	215700	76,3	223300	78,6	225000	79,8	1683	134
المعازيز	42500	16,1	41300	14,6	36800	12,9	34000	12,0	1061	32
أولماس	25000	9,4	25700	9,1	24200	8,5	23000	8,2	988	23
المنطقة	264400	100	282700	100	283300	100	282000	100	3732	75

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

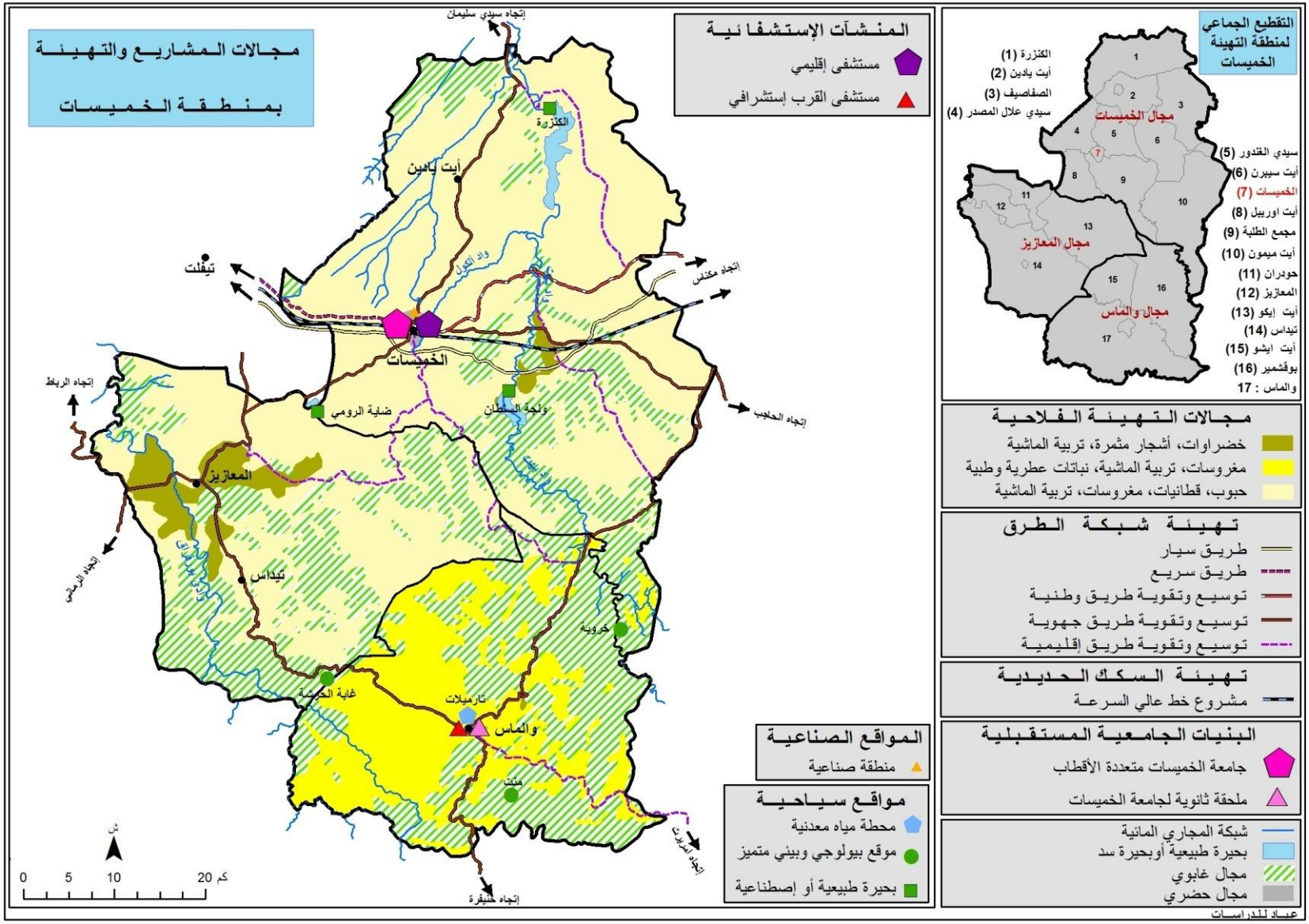
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة الخميسات
المنشآت الإستشفائية
مستشفى إقليمي
مستشفى القرب إستشرافي
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة الخميسات
الكنزرة (1)
أيت بادين (2)
الصفاصيف (3)
سيدي علال المصدر (4)
مجال الخميسات
مجال المعازيز
مجال والماس
سيدي القدور (5)
أيت سيبرن (6)
الخميسات (7)
أيت اوربيل (8)
مجمع الطلبة (9)
أيت ميمون (10)
حودران (11)
المعازيز (12)
أيت إيكو (13)
تيداس (14)
أيت ايشو (15)
بوقشمير (16)
والماس : 17
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، أشجار مثمرة، تربية الماشية
مغروسات، تربية الماشية، نباتات عطرية وطبية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
تهيئة شبكة الطرق
طريق سيار
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة السكك الحديدية
مشروع خط عالي السرعة
البنيات الجامعية المستقبلية
جامعة الخميسات متعددة الأقطاب
ملحقة ثانوية لجامعة الخميسات
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
المواقع الصناعية
منطقة صناعية
مواقع سياحية
محطة مياه معدنية
موقع بيولوجي وبيئي متميز
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
إتجاه سيدي سليمان
الكنزرة
أيت بادين
تيفلت
إتجاه مكناس
الخميسات
إتجاه الرباط
ضاية الرومي
ولجة السلطان
إتجاه الحاجب
المعازيز
تيداس
إتجاه الرماني
خروبة
غابة الخميسة
تارميلات
والماس
منت
إتجاه الصخيرات
إتجاه خنيفرة
ش
0 5 10 20 كم
عياد للدراسات

مجال مشاريع الخميسات

إذا كانت مدينة الخميسات هي عاصمة إقليم فسيح يمثل نحو 4/5 مساحة الجهة، فإن مجال نفوذها الاقتصادي المباشر والفعلي هو في الواقع أقل امتدادا، يشمل أساسا الشطر الشرقي من الإقليم، على مساحة 1683 كم^2.

1- مميزات المجال الطبيعي وتطور السكان

1.1- معطيات طبيعية متنوعة

يمتد مجال مشاريع الخميسات مناصفة تقريبا بين ضفتي نهر بهت الذي تخترقه من الجنوب إلى الشمال. ويسمح هذا الامتداد بتنوع المواقع والمشاهد والموارد الطبيعية، وبالتالي تعدد إمكانات التنمية الفلاحية والرعوية والمعدنية والسياحية:

- تؤلف هضبة الخميسات مجالا فلاحيا متميزا بفضل كميات الأمطار ونوعية التربات؛
- وجود مساحات غابوية في الشمال (المعمورة)، مغروسة بشجر الكلبتوس أساسا؛
- وادي بهت الذي شيد عليه أخيرا سد هام، في موقع ولجة السلطان في عالية السد القديم بالقنصرة؛
- مرتفعات الهضبة الوسطى في الجنوب الشرقي وهي مجال غابوي ورعوي هام؛
- موارد معدنية معتبرة : الفليورين بموقع منجم الحمام، والملح بوادي بهت (غار الملح)؛
- ضاية الرومي التي تمثل البحيرة الطبيعية الوحيدة في المناطق الداخلية من الجهة.

2.1- تطور السكان والتمدين

يقدر حاليا عدد سكان هذا المجال بحوالي 225.000 نسمة، أي تقريبا 4,6% من مجموع سكان الجهة مقابل 9,5% من مساحتها فتكون الكثافة السكانية نحو 134 ن/كم^2. وقد تضاعف مرتين ونصف مقارنة مع ما كان عليه قبل ستة عقود خلت. فهو بذلك يقطنه 2/5 سكان الإقليم، بينما لم تتجاوز هذه الحصة الثلث في سنة الاستقلال.

تطور عدد سكان مجال مشاريع الخميسات

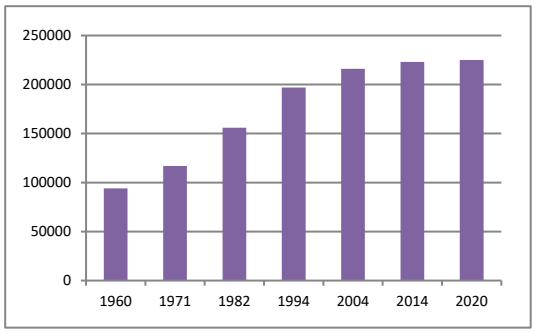

السنة	عدد السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	متوسط نسبة التزايد السنوي
1960	94000	-	-	-
1971	117000	23000	2090	2,01
1982	156000	39000	3545	2,65
1994	197000	41000	3417	1,96
2004	216000	19000	1900	0,92
2014	223000	7000	700	0,32
*2020	225000	2000	330	0,15

* تقديرات مكتب الدراسات

مقارنة مع النمو السريع الذي طبع سكان هذا المجال إلى غاية منتصف التسعينات من القرن الماضي، والذي كانت نسبته 2% سنويا، فإن الحركة الديمغرافية عرفت فتورا متواصلا جعل هذه النسبة تنزل إلى مستوى 0,9% خلال عقد 1994-2004، بل 0,3% فقط في العقد التالي. وهذا يؤشر على مدى التباطؤ الذي لحق التكاثر الديمغرافي بفعل تراجع الولادات وكذا تلاشي التوافد موازاة مع احتدام النزوح. وقد أصاب هذا الفتور الديمغرافي بشكل أوضح سكان الأرياف اللذين استقر عددهم دون 110.000 نسمة خلال عقد 1994-2004، لينزل إلى أقل من 85.000 تقريبا في 2014 بفعل احتدام الهجرة ولكن خاصة جراء توسع الدائرة الحضرية للخميسات التي أدمجت بذلك عددا هاما من سكان الأطراف القروية.

فهذه علامات تشير إلى تضاؤل مستوى جاذبية المدينة ومحيطها، ومن ثم إلى أزمة العالمين القروي والحضري بهذا المجال، نظرا لتعدد المشاكل الاقتصادية وتنوع أشكال الخصاص في التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية المختلفة، فدخل المجال القروي في مرحلة ركود ديمغرافي أكيد. يتطلب تصحيح الأوضاع الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية بمدينة الخميسات ومجالها تنفيذ مجموعة من المشاريع البناءة والجريئة، الكفيلة بتطوير الإنتاج الزراعي بالأرياف وإعطاء نفس جديد لاقتصاد المدينة وظروف العيش بها.

2- تقوية الأنشطة الفلاحية وتطوير العالم القروي

يعتمد هذا المسعى على ركيزتين أساسيتين : توسيع السقي وتحسين الفلاحات البعلية.

1.2- توسيع المجال المسقي وتنويع الإنتاج

تظهر بنية الإنتاج الفلاحي بهذا المجال مدى إمكانية تنويعه نظرا لمؤهلات الطبيعية الأكيدة، وخاصة عندما تتوفر موارد مائية تسمح بالري. تمتد المساحة الصالحة للزراعة علي حوالي 110.000 هكتار، كلها تقريبا في مجال الفلاحة البعلية (البورية)، لأن المخزون المائي الباطني يوجد غالبا على أعماق بعيدة أو على شكل فرشات ضعيفة.

في هذه الحالة، واعتبارا أن مياه سد القنصرة، الواقع شمال هذا المجال، تستعمل خارجه لري الأراضي بمنطقة الغرب، فإن سد ولجة السلطان، الحديث التشييد، يمثل تجهيزا بالغ الأهمية

نظرا لما يمكن أن يوفره من مياه (510 مليون متر مكعب من الحقينة) لفائدة السقي والتزود بالماء الشروب. بالفعل، فإن دراسة أنجزتها وزارة الفلاحة[5]، من أجل معرفة الإمكانات السقوية المتاحة بواسطة السدود، أكدت على توفر مساحة تزيد عن 2000 هكتار قابلة للسقي بمياه سد ولجة السلطان، على الضفة اليمنى لوادي بهت، ضمن تراب جماعة أيت ميمون. **فتشغيل هذا السد يعتبر إذن رافعة قوية لتطوير الإنتاج الفلاحي بنسبة عالية، كما ونوعا، وما يمكن أن يسفر عنه ذلك من تحريك القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة**. فالدراسة أظهرت أنه من الممكن مضاعفة قيمة الإنتاج الزراعي بأكثر من خمس مرات على الأقل، أي **من 30 إلى 160 مليون درهم سنويا** وذلك بفضل تنظيم الري بهذه الدائرة السقوية المتاحة، وتكثيف إنتاج المزروعات ذات القيمة المضافة العالية، خاصة منها الخضراوات والأشجار المثمرة. تشير نفس الدراسة إلى إمكانية سقي 46 هكتار إضافية انطلاقا من سد صغير (سد هايلة) يقام على رافد لبهت (بحقينة مليون متر مكعب).

استعمال الأرض قبل ثم بعد تهيئة الدائرة السقوية لولجة السلطان

المزروعات	الوضعية قبل السقي				الوضعية بعد السقي			
	المساحة (هـ)	%	القيمة (1000 درهم)		المساحة (هـ)	%	القيمة (1000 درهم)	
			المبلغ (1000 درهم)	%			المبلغ (1000 درهم)	%
الحبوب	1055	52,3	3254	10,6	830	33,9	10118	6,4
الخضراوات	636	31,5	22896	74,4	1480	60,4	133200	83,6
الأشجار المثمرة	76	3,8	4620	15,0	140	5,7	15960	10,0
الأراضي المستريحة	251	12,4	-	-	-	-	-	-
المجموع	**2018**	**100**	**30770**	**100**	**2450**	**100**	**159278**	**100**

المصدر : وزارة الفلاحة : دراسة إمكانات السقي من السدود الصغيرة والمتوسطة بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير 2012.

في الجملة إذا اعتبرنا المساحات المسقية حاليا، عن طريق ضخ المياه الباطنية أساسا وتلك التي يمكن ريها بواسطة مياه السدود، **يمكن أن يمتد المجال المسقي إلى نحو 5500 هكتار** في الأمد المتوسط، وهي مساحة لا يستهان بها بالنظر إلى إمكاناتها الإنتاجية، وفرص الشغل المرتقبة التي تتيحها، وتحسين مداخيل الفلاحين.

2.2- عصرنة وتقوية الفلاحة البعلية (البورية)

مهما يكن، فإن الزراعات المسقية ستظل محدودة الامتداد، مما يبقي جل النشاط الفلاحي ضمن قطاع "البور" الذي يتوفر على ظروف جيدة بصفة عامة، وإن كانت الأوضاع مختلفة بالنسبة للفلاحين الصغار، وهم الذين يكونون الجزء الأكبر من المستغلين، نظرا لإمكاناتهم المالية والتقنية الضعيفة، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار التغير المناخي المستديم، لذا، فإن المخطط الزراعي الجهوي، المندرج في مخطط المغرب الأخضر، جاء ليساعد الفلاحين عن طريق نظام **"التكتيل"** (agrégation)، **وتشجيع سلاسل** (filières) **الإنتاج الواعدة مع التأكيد على تنويع المزروعات**، خاصة منها تلك التي تتلاءم أكثر مع المعطيات المناخية والترابية المحلية،

[5] وزارة الفلاحة والصيد البحري : دراسة تحديد إمكانيات الري عن طريق الآبار والسدود المتوسطة في جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، 2012.

وإعطاء أهمية خاصة للمزروعات العلفية، إلى جانب الحبوب والقطانيات، وكذلك الأشجار المثمرة، في مقدمتها الزيتون، إضافة إلى المزروعات العطرية (مثل الياسمين الذي كان لزراعته حضور مرموق حول مدينة الخميسات)، وتربية المواشي.

3- تأهيل مدينة الخميسات حضريا واقتصاديا

1.3- الزيادة السكانية والركود الوظيفي

تعتبر مدينة الخميسات أهم تجمع حضري في ممر المواصلات الأساسي الرابط بين محور المدائن الساحلي (الدار البيضاء - القنيطرة) وحاضرتي السايس (فاس ومكناس)، وهي تأتي في الرتبة الرابعة بين مدن الجهة من حيث عدد السكان. عرف هذا المركز نموا متسارعا بفعل موقعه على طريق وطنية نشيطة وبفضل ترقيته إلى عاصمة إقليم فسيح، مما ساهم في توافد أعداد غفيرة من السكان إليه، أدت إلى تجاوز كتلة القاطنين 100.000 في بداية هذا القرن وبلوغها ما يناهز 140.000 حاليا.

تطور عدد سكان مدينة الخميسات

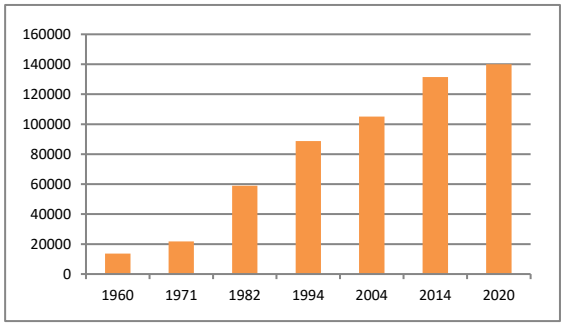

السنة	السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	متوسط نسبة التزايد السنوي (%)
1960	13700	-	-	-
1971	21800	8100	736	4,3
1982	58900	37100	3373	9,5
1994	88800	29900	2492	3,5
2004	105100	16300	1630	1,7
2014	131500	26400	2640	2,3
*2020	140000	8500	1420	1,0

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان

*تقديرات مكتب الدراسات

كان من نتيجة هذا النمو الديمغرافي السريع تكاثر أشكال مختلفة من السكن الهش، وتعدد التجزيئات الناقصة التجهيز، وتضخم الفئات المجتمعية المتواضعة الحال. ورغم الجهود الهامة التي بذلت من أجل الحد من هذا التوسع العمراني غير المنظم وتقليص السكن غير اللائق، من ناحية، وإحداث تجهيزات وبنيات معتبرة، من ناحية أخرى، فإن مدينة الخميسات لم تظهر القدرة اللازمة في إمكانية الاحتفاظ بنخبها التي غالبا ما تفضل الهجرة إلى المدن الكبيرة المجاورة(الرباط، سلا، القنيطرة، مكناس) بحثا عن ظروف شغل أو استثمار أفضل وكذا عن خدمات اقتصادية واجتماعية جيدة، خاصة في ميادين التعليم والصحة واللباس والترفيه، قليلا ما تتوفر في عين المكان.

قد تشير هذه النزعة إلى تراجع إشعاع المدينة وخفوت وظائفها وتضاؤل دورها التأطيري، مما يستوجب سعيها إلى العثور على **نفس جديد**، بغية **تدارك أشكال الخصاص المتعددة، وتأسيس الاقتصاد الحضري على ركيزة متينة**، وبالتالي الرقي بالعاصمة الإقليمية إلى مستوى تمكينها من **عرض الخدمات المناسبة وتشييد إطار عيش جذاب، قادر على استقدام الاستثمار**

لدعم النشاط الاقتصادي وتكثيف الشغل وإنتاج الثروة، وهو ما لن يلبث أن ينعكس إيجابا على المدينة ومحيطها، ويدمجها بقوة في الاقتصاد الجهوي.

2.3- ضرورة تطوير معمار حاضرة الإقليم وتحسين مردود وظائفها

من أجل تصحيح وضعية الفتور الوظيفي وتحسين مردود التأطير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يتوجب بذل مجهودات ملموسة تسمح بتقوية تجهيزات المدينة وبالتالي الخدمات التي تقدمها لسكانها ولقاطني مجالها الحيوي. لقد جاءت دراسات تصميم التهيئة وخطة إعداد المجال الحضري ومشروع المدينة بعدة اقتراحات ذات الطابع البنيوي تهدف إلى إصلاح الوضعية الحالية. تؤكد هذه الدراسات، وكذلك توجهات دراسة المخطط الجهوي لإعداد التراب، على ضرورة انطلاق متزامن لجملة من الأشغال الكبرى، ذات الأولوية القصوى، في مختلف ميادين التعمير والتجهيز والنقل والاقتصاد والصحة والتعليم العالي.

1.2.3- إعادة هيكلة النسيج الحضري

يتميز المجال المبني بمدينة الخميسات بأشكال شتى من الخلل وعدم الانتظام، نتيجة تراكم عمليات متعددة من التجزيئات غير المترابطة والضعيفة التجهيز في جل المجالات، أنشأها متدخلون مختلفون، من ناحية، واحتدام حركة توافد المهاجرين باستمرار خلال العقود الماضية، من ناحية أخرى. كل هذا أدى إلى تشكيل نسيج حضري غير وظيفي على صعيد السكن والأنشطة والنقل، مما يحتم إطلاق مشاريع وورشات أشغال تسمح بترقية الإطار المبني الحالي وشبكة الطرق إلى وضعية وظيفية حقيقية:

- **استسواء الأحياء غير القانونية**، وكذلك جزء هام من التجهيزات القانونية التي تشكو من نقائص شتى؛
- **تجديد الأحياء القديمة** التي تمثل نواة مركز المدينة؛
- **تهيئة وتنظيم الحي الإداري** عن طريق تكثيف النسيج الحالي وفسح المجال لاستقبال مؤسسات إدارية جديدة، ضرورية لتدبير شؤون مدينة متنامية وإقليم في تطور مستمر؛
- **تهيئة مركز المدينة من منظور وظيفي**، مما يستلزم تحويل الطريق الوطنية رقم 6 إلى خارج المدينة، مما يحررها من آثار حركات النقل العابر، فيسمح ذلك بأن يتمحور مركزها على شارع داخلي مهيكل؛
- **تكثيف البناء العمودي**، من أجل إنشاء مجالات وظيفية مركزية للسكن والأنشطة؛
- **شق محاور طرق** كبيرة وإعداد ساحات مجهزة؛
- **إنشاء مساحات خضراء** مناسبة قصد تهوية النسيج وتمكين السكان من مجالات تنزه وترفيه، وهذا ينطبق أيضا على **واد الخميس** الذي يمكن أن يتم إعداده على شكل **منتزه كبير**؛
- **إدماج الدواوير والتجمعات السكنية** الصلبة المحيطة بالمدينة داخل مدارها البلدي، بغية هيكلتها وإشراكها في التنمية الحضرية، علما أن الجماعات القروية التي تنتمي إليها لا تتوفر على الإمكانات المالية والتقنية لإصلاح أوضاع هذه الأحياء المتوسعة باستمرار.

2.2.3- إقامة التجهيزات الكبيرة الضرورية

- **عصرنة أو تجديد أو توسيع طاقة التجهيزات الحالية**، (المستشفى الإقليمي، الأسواق، المجازر، المسبح، ...)
- **إنشاء مؤسسات جديدة**، جديرة بأن تمنح المدينة قوة إشعاع ونفوذ، وفي مقدمتها **الجامعة** التي يمكن أن تتقاسم الخميسات مؤسساتها مع مدن س. قاسم و س. سليمان، وسوق الأربعاء وتيفلت، في إطار "جامعة المعمورة" التي يمكن أن تقوم بدور فعال في سيرورة إدماج المناطق الداخلية من الجهة، شمالها وجنوبها، على أساس التكوين العالي والثقافة.

إضافة إلى هذا المنجز البنيوي، البالغ الأهمية، ينبغي **إحداث أو تقوية المنشآت الثقافية** في إطار **مجمع كبير** يحتوي على قاعة للمحاضرات والملتقيات ومجالات لعرض مختلف الفنون، مع **متحف إقليمي ومعهد موسيقي**... في نفس السياق، يكون من الضروري إحداث **مركب رياضي** رفيع، يتمحور حول مضمار الخيل الحالي.

3.2.3- إصلاح وتقوية بنيات النقل والمواصلات

يلزم أن تتركز الأشغال الكبرى، في هذا الباب، على نوعين من المنجزات، بعضها يهم النقل الحضري، والآخر يتعلق بالمواصلات الخارجية.

يكتسي **قطاع النقل الحضري** بالخميسات أهمية كبيرة، بحكم أنه يمثل ركيزة أساسية لاشتغال المدينة على كافة المستويات. والحالة أن هذه تشكو من نقص كبير في هذا المجال. ويعتمد برنامج إصلاح القطاع على المشاريع التالية:

- **إعادة هيكلة شبكة الطرق والشوارع** التي لا زالت تتميز بصعوبة الربط بين مختلف الأحياء، وبحالتها غير المرضية في جل الأوضاع؛
- **شق محاور طرقية متراتبة** تشكل لحمة وظيفية بين أجزاء المدينة؛
- **إحداث نظام نقل جماعي** بأسطول من الحافلات الصغيرة والمتوسطة؛
- **وجود حل ملائم لظاهرة العربات** المجرورة بالدواب، التي نظرا لعددها الكبير تعرقل حركة المرور وتتسبب في حوادث السير وتلويث الطرقات؛
- **إعداد محطة النقل العمومي** المناسبة.

إذا كانت الخميسات جيدة الربط على الصعيد الوطني بواسطة طريق رئيسية وطريق سيار، فإن ربطها بمحيطها يبقى ضعيفا نسبيا، وهذا يستدعي :

- **توسيع وتقوية الطرق الرابطة مع سهل الغرب؛**
- **تحويل الطريق الوطنية رقم 6 إلى طريق سريعة**، بغية تحسين ظروف المواصلات غربا وشرقا؛
- **بناء خط حديدي بين الرباط ومكناس** عبر تيفلت والخميسات، على ضوء التحولات الاقتصادية المنتظرة في مجالات الإنتاج الفلاحي والصناعي وحركة السياحة.

4.2.3- التنمية الاقتصادية المتاحة

بالموازاة مع تنفيذ الأوراش السالفة الذكر، يلزم، وبنفس الإرادية، العمل على إنجاز مشاريع هامة تسمح ببناء قاعدة اقتصادية متينة تمكن مجال الخميسات بأن يقوم بدور فعال في التنمية الإقليمية والجهوية، والاستفادة المثلى من موقعه المتميز بين المنطقة الساحلية وسهل الغرب، ومنطقة السايس والمرتفعات الجنوبية :

- **تنظيم الجهاز التجاري والخدماتي** بمدينة الخميسات؛
- **تهيئة مناطق خاصة لاحتضان الأنشطة والحرف المختلفة**، خاصة منها تجارة الجملة وكذا الحرف المستعملة لمواد أولية وازنة أو ملوثة؛
- **تنظيم سوق خاص بالزربية**، المنتوج التراثي المحلي، وما يمكن أن يمثله كعامل هوية وإشعاع؛
- **إنشاء منطقة صناعية عصرية** على مشارف المدينة، جيدة الربط بالطريق الوطنية السريعة والطريق السيار والسكة الحديدية المرتقبة، قصد تعويض المنطقة القديمة التي لم تعد ذات وظيفية تذكر. ويأتي إنشاء هذا الموقع الجديد لاحتضان الصناعات الغذائية (تكثيف الإنتاج الفلاحي والانفتاح على منطقة الغرب) الكبيرة، وصناعات مواد البناء وإنتاج مستلزمات السقي، واستقبال مؤسسات صناعية وافدة من المدن الكبيرة بحثا عن ظروف إنتاجية أفضل، وكذا صناعات مرتبطة بمعالجة معدن الفليورين المستخرج من منجم الحمام القريب؛
- **دعم النشاط السياحي** في مجال يتوفر على المؤهلات المحلية أو المجاورة، الشيء الذي يستلزم **ترميم المآثر التاريخية** مثل قنطرة الفلوس وموقع أم السلطان بوادي بهت؛ **تعزيز بنيات الاستقبال السياحي** بالخميسات وكذا ببحيرات "ضاية الرومي" والقنصرة وولجة السلطان، مع تزويدها بالتجهيزات الرياضية المناسبة والمدارات السياحية المفيدة.

مجال مشاريع المعازيز

يمتد هذا المجال المعازيز على 1061 كم²، وهو يشغل موقعا جغرافيا وسط بإقليم الخميسات، ومنطقة وصل بين المجالات الساحلية وأعالي أولماس، من جانب، ومنطقة زعير وسهل الغرب ، من جانب آخر. بذلك يعتبر ملتقى طرقيا ذا أهمية بالغة يتقاطع عنده محوران أساسيان للمواصلات والنقل بالمنطقة، وهما الطريق الجهوية 404، الرابطة بين الخميسات والرماني، ثم بنسليمان، والطريق 407 المؤدية من العرجات، عبر الطريق الوطنية 6، إلى أولماس. واعتبارا لهذا الموقع، يمكن لمجال المعازيز أن يتبوأ مكانة مهمة في الاقتصاد الجهوي، بالنظر للمشاريع التي قد يستقطبها أو تلك التي يرتقب إنجازها بمختلف المناطق المحيطة.

1- مؤهلات طبيعية هامة مقابل تعمير ضعيف

1.1- تنوع الموارد الطبيعية

يتكون هذا المجال من مستويين طبوغرافيين: واحد علوي حيث يوجد مركز تيداس، الذي تتراوح ارتفاعاته بين 400 و 600م، مشرفا على آخر سفلي،عبارة عن منخفض يضم حوض تانوبرت الذي يستقر به مركز المعازيز. ويحظى هذا المجال، بموارد مائية باطنية وسطحية هامة، إضافة إلى خصوبة ترباته المناسبة للزراعة. يمتد الغطاء النباتي، على نحو 40.000هـ، أي ما يقرب من 2/5 المساحة الإجمالية، مكونا أساسا من البلوط الفليني و البلوط الأخضر والعرعار، إضافة إلى مغروسات الصنوبر. وتشكل غابة الحرشة فضاء طبيعيا عالي القيمة نظرا لكثافة الأشجار ونوعيتها.

2.1- ركود ديمغرافي متمكن

يقدر عدد سكان مجال المعازيز بحوالي 34.000 نسمة موزعين على مجموعات بشرية ثلاث: بني حاكم، حودران وأيت إيكو. طيلة النصف الثاني من القرن الماضي، لم يسجل هذا **العدد إلا نموا طفيفا قبل أن تستقر تماما عند مستوى 40.000 نسمة منذ بداية السبعينيات**، مما يؤشر على قوة النزوح إلى خارج المنطقة، خاصة نحو الخميسات وتيفلت والمدن الساحلية الكبيرة. وقد أدى تفاقم حركة النزوح وتراجع نسبة المواليد إلى نزول عدد السكان دون 37.000 في 2014. وكانت حدة التناقص أقوى في جماعتي تيداس وآيت إيكو، الواقعتين في جنوب الهضبة، حيث تسود الغابة والأراضي الصلبة، بالنسبة لجماعتي المعازيز وحودران في الشمال، بسبب أراضيها الفلاحية الأفضل، إضافة إلى القرب من محور المواصلات الكبير.

تطور عدد سكان الجماعات

السنة	جماعة المعازيز	جماعة تيداس	جماعة أيت إيكو	جماعة حودران	المجموع
1960	7811	12174	9286	5947	35218
1971	8401	14056	11335	7017	40809
1982	10023	11990	11058	7169	40240
1994	10899	12485	12320	6889	42593
2004	12171	11831	10676	6572	41250
2014	11502	10047	8865	6414	36828
*2020	11000	9000	7700	6300	34000

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

وتجدر الإشارة إلى أن أزيد من 2/5 سكان هذا المجال، يقطنون بمراكز المعازيز (25%)، تيداس (10%) وحودران (7%)، التي زاد عدد قاطنيها الإجمالي بنحو 43% منذ بداية الثمانينات، بينما فقدت الأرياف أكثر من 10.000 نسمة. فمن أجل إنعاش هذا الوضع الديمغرافي المتراجع، وتجاوز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستعصية، التي تعبر عن حالة أزمة معقدة، أصبح **من الضروري إنجاز مشاريع ملموسة** قادرة على المساهمة في النهوض بالزراعة، وتجويد الخدمات الاجتماعية بمجال المعازيز أساسا، الذي هو مرشح لتحولات قد تفتح آفاقا تنموية جديدة، اعتمادا على الإمكانات المحلية المتنوعة، وخاصة منها مشاريع السقي.

2- قدرات التنمية الاقتصادية المحلية

1.2- محدودية الإنتاج الفلاحي الحالي

تشكل الزراعة والرعي النشاطين السائدين بمجال المعازيز. فالمساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 45000هـ، أي ما يمثل 43% من المساحة الإجمالية. بالإضافة إلى الأراضي غير المحروثة، هناك أرجاء رعوية شاسعة، تشمل الكساء الغابوي (40.000 هـ)، والمسارح الطبيعية، علاوة على الأراضي المحصودة. تسود الزراعة البعلية (البورية) بنسبة 96%، متضمنة أساسا الحبوب، وخاصة منها القمح الهش.

لكن نظرا للإمكانات الإنتاجية المحدودة لدى الفلاحين، تبقى المراديد دون المستوى المطلوب، مما يعطي إنتاجا زراعيا متواضعا. ومن العوامل المساهمة في هذه الوضعية أن غالبية الاستغلاليات صغيرة، يقل نصفها عن 5 هكتارات. تبقى الأراضي المسقية قليلة، لا تزيد عن 2000 هكتار في المجموع أي 4% من الأرض الزراعية بهذا المجال، تتركز أساسا بحوض تانوبرت وهوامشه، مستفيدة من الفرشة المائية المحلية. والحالة أن السقي هو العامل الأساسي على تطوير الأوضاع الفلاحية، والانتقال من زراعة مقلالة إلى زراعة مغلالة ومتنوعة، ذات قيمة مضافة عالية، توفر الشغل وترفع مداخيل الفلاحين وتنمي الثروات المحلية، مما سيكون له منافع اقتصادية عديدة، في عالية نظام الإنتاج وسافلته، ووقع إيجابي على ظروف عيش السكان.

2.2- آفاق السقي وتكثيف الزراعة

حددت الدراسة التي أنجزتها وزارة الفلاحة[6] موقعين أساسيين لإنجاز سدين، الأول بجماعة تيداس على نهر أبي رقراق، بطاقة استيعابية تناهز 600 مليون م^3، مما سيجعله ثاني أكبر سد بالجهة (بعد المنشأة الكبيرة لسد سيدي محمد بن عبد الله)، والثاني هو سد سيدي اعمر على مجرى واد تبحارت (عالية نهر تانوبرت) بحقينة 35 مليون م^3. **وقد يسمح هذان السدان بسقي حوالي 7700 هـ**، وليكن لهذا أن يحدث تحولات كبيرة على المشهد الزراعي بجماعتي المعازيز وحودران، إذ من المفروض أن تتقلص المساحات المخصصة للحبوب، داخل الأراضي المجهزة للسقي، من 90% حاليا إلى 30% بعد تنظيم الري، مع إسقاط الأراضي المستريحة من الدورة الزراعية، كما تتوسع المساحات المخصصة للخضراوات والقطانيات لتغطي 2/3 المساحة المسقية، بينما يخصص الباقي للأشجار المثمرة. إضافة إلى ذلك، يشهد قطاع الماشية نموا هاما، بسبب توسيع المساحات المخصصة للمزروعات العلفية.

استعمالات الأرض بعد التهيئة السقوية

الدائرة السقوية	الحبوب		الخضراوات والقطانيات		الأشجار المثمرة		المجموع	
	المساحة (هـ)	القيمة 1000) درهم)	المساحة (هـ)	القيمة 1000) درهم)	المساحة (هـ)	القيمة 1000) درهم)	المساحة (هـ)	القيمة 1000) درهم)
بسد تيداس	1768	21415	3650	328500	182	20748	5600	370663
بسد سيدي اعمر	1150	13822	2400	216000	140	15960	3690	245782
المجموع	**2918**	**35237**	**6050**	**544500**	**322**	**36708**	**9290**	**661445**

المصدر : وزارة الفلاحة، الدراسة المذكورة سابقا

3.2- تنمية مناطق الزراعات البورية

في انتظار تشييد السدود المبرمجة والمرتقبة، مع تهيئة مناطق الري التابعة لها، تبقى الزراعات البورية والرعي النشاطين السائدين عند غالبية الفلاحين.وسيستمر تطور هذين القطاعين في إطار المخطط الفلاحي الجهوي الهادف إلى تحسين وتقوية المجالات الفلاحية البعلية، مع تعبئة الفلاحين وتأطيرهم وفق نظرة شمولية، تهدف إلى تحديث الزراعة وتكثيف الإنتاج عن طريق رفع المراديد، خاصة بالنسبة للحبوب والقطانيات، بالإضافة إلى توسيع المساحات المخصصة لزراعة عباد الشمس وغراسة الزيتون.

3- تنمية أنشطة الإنتاج غير الفلاحية

بالرغم من هيمنة النشاط الفلاحي، زراعة وتربية ماشية، فإنه لا يوفر إلا عددا محدودا من فرص الشغل، أغلبها مؤقتة، سواء بالأرياف أو بالمراكز الناشئة. ويمثل هذا عاملا قويا لاحتدام حركة النزوح، خاصة بين فئات الشبان، مما يحرم القرى والمراكز من مواردها البشرية

[6] وزارة الفلاحة والصيد البحري : دراسة تحديد إمكانيات الري عن طريق الآبار والسدود المتوسطة في جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، 2012.

الفاعلة القادرة على تمكينها من إنجاز التجديد الاقتصادي الذي يعد به تنفيذ مشاريع الري المرتقبة.

1.3- الحرف والصناعة

لذا، وسعيا وراء تخفيف النزيف الديمغرافي، يلزم دعم الأنشطة غير الفلاحية وذلك عن طريق مساعدة الشباب لإنشاء وحدات صغيرة في مجالات الخدمات، كالإصلاح والصيانة، والصناعات التحويلية البسيطة، في ارتباط بالتنمية الزراعية والرعوية، من ناحية، وكذا بالتهيئة الحضرية، من ناحية ثانية. هذا التوجه يملي الاهتمام بمختلف الأنشطة غير الفلاحية، وبالخصوص :

- **الصناعات التقليدية**، التي تعتبر قطاعا واعدا، يتطلب عناية خاصة من لدن المصالح المسؤولة، قصد تنمية مختلف الحرف، كالحياكة ونسج الزرابي، والنجارة العادية والفنية، وإعداد مستلزمات ركوب الخيل، وإنتاج مواد البناء ...،
- **إحداث مقاولات صغيرة** تنشط في تخزين وتعليب وتحويل المنتجات الفلاحية من خضراوات وقطانيات وفواكه ولبن وعسل وغيرها. يستدعي النهوض بهذه الأنشطة غير الفلاحية، المساعدة على تكوين جمعيات وتعاونيات فاعلة، تساهم في تنظيم وتكوين ومواكبة المقاولين الشباب. كما تتطلب هذه الأنشطة، التي من شأنها توفير الشغل لصاحب المقاولة وأفراد من عائلته وذويه، دعما ماليا يسهل الانطلاقة الأولية للمشروع.

2.3- السياحة القروية والبيئية

يحظى مجال المعازيز بمؤهلات هامة ومتنوعة تسمح له بأن يصبح فضاء سياحيا متميزا، بحكم موقعة المحوري بين جبال أولماس ومنطقة زعير جنوبا، ومحور الخميسات ـ تيفلت وغابة المعمورة شمالا، وعلى مقربة من المنطقة الحضرية الساحلية.

- يتميز مجال تيداس بغطائه الغابوي، وخاصة **غابة "الحرشة"** (ارتفاع 950 م) التي اعتبرها المعمرون، وذلك منذ عقد الثلاثينات، من المواقع السياحية الطبيعية الجيدة، فأقاموا بها فندقا صغيرا وملجأ للسياح. ومن أجل إعادة تثمين مقومات هذا الموقع، يلزم إحداث بنيات سياحية ملائمة تراعي خصوصياته البيئية وتحرص على استدامة التنمية بهذا المكان العالي الجودة. ويستحسن أن تتم تهيئة غابة الحرشة وإنجاز المشاريع السياحية بها في إطار شراكة بين جماعتي تيداس وأولماس، في تعاون وثيق مع مجلس الجهة والقطاع الخصوصي؛
- يمثل **مركز تيداس**، نظرا لوجوده فوق ربوة (530 م) تشرف على منخفض المعازيز حيث يرتقب أن تتوسع الزراعات المسقية، موقعا مرموقا، جديرا باستقبال تجهيزات وبنيات سياحية، خاصة وأنه مرحلة على طريق مرتفعات أولماس؛
- بصفتها البحيرة الطبيعية الوحيدة بالجهة، تمثل **ضاية الرومي** موقعا سياحيا وبيئيا رائعا. علاوة على المؤسسة الفندقية التي شيدت على ضفتها، يمكن إنشاء مجموعة من البنيات

والتجهيزات السياحية والرياضية وإعداد فضاءات ملائمة للتنزه، مع **مراعاة الجانب البيئي** في نوعية وكثافة المنشآت المقامة؛

- **تجهيز البحيرتين** اللتين ستتكونان إثر تشييد سدي تيداس (حقينة 1150هـ) وسيدي اعمر (165هـ) بمنشآت للرياضة المائية، إلى جانب تهيئة فضاءات للاستراحة وبنيات خفيفة للإقامة.

4- تأهيل المراكز المحلية

يمكن اعتبار أن مجال المعازيز يعرف تشكل "جهاز حضري" صغير، يتألف من أربعة تجمعات، متفاوتة الأهمية، تؤطر نسبيا هذا المجال : المعازيز، تيداس، حودران وسبت أيت إيكو. يقدر عدد سكان هذه المراكز حاليا بحوالي 16.000 نسمة، مما يجعلها تقوم بدور "أقطاب" محلية تساهم في تنظيم وهيكلة المجال حولها، وتقديم بعض الخدمات الأساسية في ميادين الإدارة والتعليم والصحة، إلى جانب دورها التجاري المتمثل في المحلات القارة والأسواق الأسبوعية. ومن الطبيعي أن يتقوى هذا الدور التأطيري والخدماتي مستقبلا على ضوء التنمية الاقتصادية التي قد يشهدها المجال ككل، مع بناء السدود وانطلاق الري. كما سيكون لهذه المراكز دور فعال في تطوير الأنشطة الاقتصادية وتنويعها، وذلك مع تكاثر المحلات التجارية والحرفية وحتى الصناعية، المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وبحركة النقل والنشاط السياحي. لا شك أن هذا التطور سيذكي وتيرة النمو الديمغرافي بحيث يمكن لهذه المراكز أن تأوي ما يزيد عن 20.000 نسمة عند 2030، أي أزيد من نصف سكان مجال المعازيز كله الذي قد يبلغ نحو 38.000 نسمة.

تطور عدد سكان المراكز

السنة	المعازيز	تيداس	حودران	سبت أيت إيكو	المجموع
1982	6275	2408	1388	303	10374
1994	7635	3160	1632	395	12882
2004	9190	3584	2202	447	15423
*2014	8901	3520	2308	1130	15859
*2020	8700	3300	2400	1400	15800

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

ومن أجل تمكين هذه المراكز من مواكبة التطور الديمغرافي المرتقب، والمساهمة الفعالة في التأطير الاجتماعي والاقتصادي للمجال، باعتبارها محركا للتنمية، لا بد من دعمها بإصلاحات جذرية ومرافق مهيكلة، أهمها:

- **تأهيل مركز المعازيز** وما يصاحب ذلك من تهيئة حضرية مناسبة، تساهم في تنمية المدينة على مستويات العمران والتجهيزات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما يسمح لها بالقيام بوظائفها الحضرية واستقطاب الاستثمار وتقديم خدمات جيدة ...

- **هيكلة مركز تيداس** وتزويده بالتجهيزات الاجتماعية الضرورية والمؤطرة لمجموع تراب الجماعة، من أجل إعداده لوظائف جديدة ارتباطا بحركة المواصلات على الطريق الجهوية 407 التي من المرتقب، بعد إنجاز مشاريع الري والمرافق السياحية السالفة الذكر أهمها محطة المياه المعدنية بأولماس، أن تصبح محورا هاما للنقل والعبور داخل وخارج المنطقة.
- **تهيئة مركز حودران** ومده بالتجهيزات اللازمة، مما سيمكنه من تثمين موقعه المجاور لمدينتي الخميسات وتيفلت، وما يحدث من تطورات فلاحية وتزايد حركة المرور على طول الممر الكبير الواصل بمكناس، من ناحية، والاستفادة من النشاط السياحي، من ناحية ثانية. كما سيساهم **مشروع بناء منشأة رياضية مندمجة** في تنمية مركز حودران، وتعزيز قدراته في هذا المجال، وهي منشأة مبرمجة في إطار اتفاقية شراكة بين أطراف (وطنية، جهوية، إقليمية، محلية وأجنبية).
- **هيكلة وتجهيز مركز سبت أيت إيكو**، بغية تمكينه من المساهمة في تأطير سكانه والمجال المحيط به.

اعتبارا للمشاريع التي يقترحها التصميم الجهوي لإعداد التراب، وتلك التي تبرمجها المصالح الإدارية المختلفة، خاصة منها المتعلقة بتطوير الري وتقوية الفلاحة،فإن مجال المعازيز مقبل على تحولات اقتصادية هامة يكون لها تأثير مباشر على تنمية المراكز وعلى المواصلات والنقل، وأنشطة الإنتاج غير الفلاحية ونوعية الخدمات الاجتماعية. لذا يلزم، بغية تلبية هذه الانتظارات، مباشرة تدخلات استباقية متنوعة، تهم أساسا الميادين التالية:

- **تأهيل شبكة الطرق**، بإصلاحها وصيانتها وتكثيفها قصد فك العزلة عن أجزاء هامة من هذا المجال، وكذا تعزيز مكانة المعازيز كموقع محوري بين الطرق التي تعبره.
- **توفير الكميات الكافية من الماء الشروب**، بالاعتماد أساسا على السدود المستقبلية.
- **تنظيم الصرف الصحي** بالمعازيز والمراكز الناشئة، وكذا جمع النفايات الصلبة، تحسبا لما يمكن أن يطرحه إهمال هذا الجانب من مشاكل بيئية، وبالتالي اجتماعية واقتصادية، علما أن هذا مجال مشاريع ري هامة، سيزيد عدد سكانه بشكل ملموس.

مجال مشاريع أولماس

يمتد مجال مشاريع أولماس على مساحة 988 كم² تقريبا، وهو ما يمثل أكثر من 1/4 مساحة إعداد وتنمية المنطقة الجنوبية الشرقية وأقل من 6% من مجموع تراب الجهة.

1- ارتفاع التضاريس وانخفاض كثافة السكان

1.1- أراض جبلية متوسطة العلو

ينتمي مجال أولماس إلى قلب الهضبة الوسطى المغربية، وهو ما يجعل منه أكثر الوحدات ارتفاعا بكامل الجهة. فجل الارتفاعات تداني أو تتجاوز 1000م، ولا توجد مناطق منخفضة نسبيا إلا على الهوامش الشمالية والغربية لهذه الكتلة وفي الأودية. كما أن هذا المجال هو الأكثر رطوبة، إذ يتلقى أمطارا تزيد عن 500 مم في المتوسط سنويا، وقد تتعدى ذلك في السنوات المطيرة. وهو أيضا أكثر المجالات كثافة من حيث الشبكة الهيدروغرافية، تخترقه أنهار هامة (أبو رقراق، بهت، ماروت ...)، متعددة الروافد، تتعمق كلها داخل الصخور القديمة التي تؤلف هيكل الكتلة. ونظرا لانتشار صخور "الشيست" على نطاق واسع فإن قدرة المنطقة على تخزين مياه الأمطار محدودة جدا، مما يفسر ضعف الفرشات المائية بالمنطقة. كما يتميز هذا المجال الجبلي باتساع وتنوع غطائه الغابوي المكون أساسا من أشجار البلوط الأخضر والبلوط الفليني، والعرعار والصنوبر. تمتد هذه الغابة على 65.000 هـ، أي ما يمثل نحو 2/3 المساحة الإجمالية. كل هذه الخصائص الطبيعية تجعل من مجال أولماس فضاء رعويا بامتياز أكثر مما تؤهله للنشاط الزراعي، علاوة على أنها تمنحه مؤهلات سياحية معتبرة.

2.1- أعداد بشرية قليلة، في تناقص

ظل عدد سكان هذا المجال ضعيفا جدا. فلم ينطلق التكاثر الفعلي إلا بعد الاستقلال، ليصل عدد القاطنين ما يقرب من 20.000 نسمة في بداية السبعينات، قبل أن **تبدأ مرحلة ركود منذ منتصف التسعينات في مستوى 25.000**، ثم نزعة نحو التناقص تستمر حتى اليوم. إذا كان مجموع السكان قد ارتفع بنسبة 26% بين 1971 و 2014، فإن النمو لم يحدث بجماعة أولماس التي زادت بنسبة 69% ، إلا بفضل مركزها الذي تضاعف عدد سكانه بنحو 4 مرات، في حين تناقص عدد سكان جماعة بوقشمير، وخاصة أيت إشو الآيلة إلى اضمحلال سكانها إذا ما بقيت الأوضاع على حالها.

تطور عدد سكان جماعات مجال أولماس

السنوات	جماعة أولماس	جماعة بوقشمير	جماعة أيت إشو	المجموع
1971	11133	5910	2135	19178
1982	13676	5762	2174	21612
1994	17687	4853	2427	24967
2004	19014	4454	2213	25681
2014	18786	3631	1809	24226
*2020	18500	3000	1500	23000

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

فهذا المجال القليل السكان يطبعه توزيع غير متكافئ لهؤلاء، إذ أن 80% من قاطنيه يتركزون في جماعة أولماس وحدها، مقابل 13% لبوقشمير وأقل من 7% لأيت إشو، علما أن أكثر من نصف سكان هذا المجال يقطنون مركز أولماس الذي يعتبر التجمع الحضري الوحيد في هذه المرتفعات.

2- تثمين الثروات المحلية وتنشيط الاقتصاد

يمتلك مجال أولماس ثروات ومؤهلات طبيعية أكيدة ومتنوعة، يتطلب تثمينها اتخاذ إجراءات ومبادرات هامة كفيلة بإخراج هذه المنطقة الجبلية من العزلة ووضعية التهميش الاقتصادي، وتمكينها من مباشرة التنمية الفعلية. يمكن اختزال هذه الإجراءات في خمسة محاور أساسية تمثل دعامات البرنامج التنموي المحلي :عصرنة قطاع تربية المواشي، تنويع الفلاحة، إنعاش السياحة، إحياء الصناعة التقليدية، تأهيل مدينة أولماس.

1.2- عصرنة قطاع تربية الماشية

تمثل تربية الماشية النشاط الاقتصادي والاجتماعي الأساسي في هذا المجال الجبلي الذي يحظى بظروف طبيعية مناسبة له، نظرا لتعدد مؤهلاته وتنوعها :

- **وجود سلالات خاصة** من الأبقار (المسماة أولماس-زعير)، والأغنام (المسماة تيمحضيت) والماعز (المسماة سوداء الأطلس)، ذات خاصيات تسمح لها بالتكيف مع البيئة المحلية. لما تتوفر عليه من رصيد جيني هام، وإنتاجية معتبرة، شريطة أن تنال العناية بصحتها، وتحسين تغذيتها لتمكينها من رفع إنتاجها من الحليب واللحم، كما وكيفا؛
- **غطاء غابوي واسع**، غني بالنباتات المتنوعة، يمثل مجالا رعويا شاسعا لمختلف القطعان، ولممارسة تربية النحل؛
- **تعدد المجاري المائية** التي تساعد على توريد القطعان.

رغم كل هذه المؤهلات وغيرها، تبقى إنتاجية تربية الماشية محدودة، لكون الأنعام غالبا ما تعاني من نقص في التغذية، يتفاقم مع تزايد الضغط على المراعي التي أضحت تعيش حالة تدهور مستمر في مواقع كثيرة، والحالة أن ممارسة هذا النشاط تتم في غياب تحسين النسل، والأوضاع الصحية الحيوانية، مع استمرار أشكال من السلوك العتيق في توالد القطيع.

ولتصحيح هذه الأوضاع، يقترح مسؤولو وزارة الفلاحة باتخاذ عدة إجراءات، يمكن تلخيصها في النقط الأربع التالية، علما أن كل واحدة منها تمثل ورش عمل طويل النفس:

- **ضمان التأطير والتكوين الملائمين**: إذا كانت الخبرة القديمة والموروثة منذ أجيال تعد مكتسبا ثمينا لمربي الماشية.، فإن ذلك يتطلب صيانته وإغناءه باستمرار وتخليصه من بعض الممارسات القديمة غير الفعالة والمعرقلة للتطور أحيانا. فضرورة التجديد تتطلب من مسؤولي قطاع الفلاحة **اعتماد تأطير القرب** الذي يعتبر من التدخلات الأكثر فاعلية في تحسين الظروف الصحية للقطيع وتكاثر الحيوانات، فضلا عن تدبير منظومة الرعي في بعديها الزمني والمكاني. لذا، يكون **من الضروري تقوية هذا التأطير ودعمه بالتكوين**، بالنظر إلى أهميته وجسامة المهمة المراد إنجازها والأهداف المرصودة.
- **توفير الخدمات الصحية الملائمة للحيوانات** قصد محاربة العلل ومعالجة الأمراض التي **تصيب** القطيع، والتي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات والحيلولة دون تحسين الإنتاجية.
- **تجويد نظام تغذية الحيوانات** عن طريق تحسين المستوى التقني لدى المربين حتى يتسنى لهم تدبير شؤون قطيعهم بكل ما يحتاجه ذلك من دراية ومهارة، مع توفير الوجبات الغذائية المكملة الضرورية كما وكيفا، خاصة وأن المراعي، التي يعتمد عليها في تغذية القطيع، تعرف تدهورا ملموسا بسبب الرعي الجائر، علاوة على ما يلحقها من تناقص جراء عوامل التعرية المختلفة والتغيرات المناخية. لذا، غدا من الضروري **تحسين المراعي وإدخال نباتات علفية جديدة مناسبة**.
- **تشجيع وتسهيل تنظيم مربي الماشية في إطار تعاونيات أو جمعيات**، تسمح لهم بتعبئة إمكاناتهم بطريقة جماعية وتمكينهم من الحصول على المدخلات والتجهيزات الضرورية بأثمنة تفضيلية وكذا اقتحام ميدان صنع المنتجات الحيوانية (خاصة الأجبان). كما يعتبر تكوينهم في دورات جماعية حافزا قويا من الناحية البيداغوجية.

2.2- تقوية وتنويع الإنتاج الفلاحي

إذا كانت الظروف المناخية، والبنية العقارية تعد عوامل ملائمة للفلاحة، فإن ضعف التربات، وقلة إمكانات السقي لا تساعد على تطوير هذا القطاع. فالمساحة الصالحة للزراعية جد محدودة لا تتعدى 1/4 المساحة الإجمالية لهذا المجال، مقابل كساء غابوي واسع ومراعي فسيحة وأراض غير صالحة للزراعة. بقدر ما تساعد هذه الظروف النشاط الرعوي فإنها تحد نسبيا من إمكانات الزراعة.

باستثناء بعض القطع المسقية فإن الزراعة تتم تقريبا كلها في الأراضي البورية. فالسقي التقليدي جد محدود (الآبار وبعض العيون). أما السد الصغير "آيت المرابطية" بجماعة بوقشمير، الذي تم بناؤه منذ 30 سنة لتسهيل توريد القطيع، قد فقد جزءا كبيرا من حقينته الأصلية (200.000 م^3) بسبب التوحل. غير أن الدراسة التي أنجزتها وزارة الفلاحة[7] تقدر أنه من الممكن سقي 47 هكتارا (بالموقع المسمى بن عبو). هذا ويبقى القطاع المسقي بالمياه الجوفية، من قبل

[7] وزارة الفلاحة والصيد البحري : دراسة تحديد إمكانيات الري عن طريق الآبار والسدود المتوسطة في جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، 2012.

بعض الشركات، ذات الإمكانيات الضخمة، أكثر أهمية، اعتبارا لحجم الضيعات المغروسة بأشجار الفواكه، خاصة الورديات، يوجه إنتاجها للأسواق الجهوية والوطنية. ويبرز هذا النموذج أن مجال أولماس يمتلك إمكانات هامة لهذا النوع من الإنتاج ذي القيمة المالية العالية.

تبقى جل الزراعات البورية هي التي تمثل جل النشاط الفلاحي، مما يستدعي إعمال كل الوسائل لتطويره ورفع إنتاجه، موازاة مع توسيع المجال المسقي قدر الإمكان :

تكثيف الغراسة في الأراضي البورية الأكثر ملاءمة من حيث مناخها و نوعية ترباتها، خاصة منها أشجار الزيتون واللوز والخروب، إضافة إلى النباتات العطرية والطبية، في مقدمتها الخزامى التي وضع من أجلها مشروع زراعة 1500هـ؛

- **تحسين مراديد زراعة الحبوب** بواسطة عصرنة أشغال تهيئة الحقول، واستعمال البذور المختارة، ومختلف المدخلات الضرورية؛
- **تعبئة المزيد من الموارد المائية** قصد توسيع المساحات المسقية، وهو ما يتطلب بناء سدود صغيرة حيثما أمكن ذلك، واستصلاح العيون ذات الصبيب الجيد، واستغلال الموارد المائية الباطنية، و**استعمال نظام الري الموضعي**.

3.2- إنعاش وتنظيم السياحة الجبلية

لمجال أولماس رصيد سياحي طبيعي مرموق، لكنه يبقى لحد الآن شبه خام، يستدعي تثمينه تعبئة إمكانات متعددة وتنظيمات مضبوطة. ويمكن اعتماد خمسة توجهات أساسية لإنجاز التهيئة السياحية.

- **السياحة البيئية :** يستفيد هذا النشاط من مؤهلات أكيدة، تسمح بتهيئة فضاءات استقبال جيدة، سواء قصد الإقامة بها أو كمحطات مميزة ضمن مدارات سياحية مدروسة، داخل الجبل والغابات، بها فضاءات للاستراحة والنزهة، تجهيزاتها خفيفة، للمحافظة على معالم البيئة الطبيعية المحلية. كما يجب تهيئة بعض المواقع ذات الجودة الاستثنائية، مثل **غابة الحرشة**، بمجموعة من البنيات الخفيفة لفائدة محبي الطبيعة، تتوفر بها معدات للتربية البيئية وفضاءات الألعاب المناسبة.
- **السياحة القروية :** يقترح برنامج التعاقد الجهوي **إقامة ثلاثة مآو سياحية بجوار أولماس،** تقدم خدمات للسياح بأثمنة مناسبة، تتضمن وجبات من الطبخ المحلي. كما ينص على تنمية العرض السياحي القروي من قبل الخواص، قصد تهيئة مآو لاستقبال الزوار، وإنعاش القنص السياحي.
- **سياحة الترفيه والتنشيط :** يهدف هذا البرنامج أيضا إلى **إنشاء قرية سياحية في أولماس،** على نموذج "نادي بلادي"، تتوفر على بنيات استقبال متطورة تتضمن :
  - مسابح وفضاءات للألعاب المائية، ملاعب رياضية وقاعة مغطاة؛
  - تجهيزات تجارية، مع مطعم ومحلات أكلات خفيفة. وتجهيزات التنشيط المختلفة.

ويقترح تصميم تهيئة التراب الجهوي مجموعة أخرى من التجهيزات الثقافية، **خاصة قاعة للمناظرات، مع خزانة كتب وقاعدة معطيات متخصصة في دراسة الوسط الجبلي المغربي،** وهي بنيات يمكنها أن تستقبل أنشطة ثقافية ولقاءات علمية مختلفة على مدار السنة، في **تشارك مع الجامعات ومدينة العلوم بالرباط**.

- **إنشاء حمة أولماس وتنظيم السياحة الاستشفائية :** يمكن أن يشهد النشاط السياحي بمجال أولماس إشعاعا أكبر إذا ما تم تعزيزه بإنجاز **مشروع محطة استحمامية هامة،** وذلك قصد الاستفادة من المياه المعدنية التي تزخر بها المنطقة (والتي تستغل فقط للشرب)، **لإقامة حمة، تكون، بموقعها الجبلي، الوحيدة من نوعها في المغرب،** تنضاف إلى حمة سيدي حرازم وحمة مولاي يعقوب بضواحي فاس. ولا شك أنه سيكون لهذا المشروع المتميز وقع بالغ على الاقتصاد المحلي ونفوذ واسع على صعيد الجهة، مما يجعل منه **رافعة أساسية في تهيئة المجال وتنميته**.
- **السياحة الرياضية :** يقترح البرنامج التعاقدي الجهوي تشجيع **السياحة المرتبطة بالرياضة والصيد السياحي،** نظرا للثروة الحيوانية التي تزخر بها الغابات. كذلك يمكن ممارسة التحليق المظلي، التي تحظى هنا بالظروف الملائمة لتطويرها، خاصة إذا ما تم فتح مدرسة بأولماس للتدريب على هذا النوع من الرياضات الجوية. أهم من ذلك، يعتبر تصميم تهيئة التراب الجهوي أن **تشييد مركب رياضي كبير بمدينة أولماس،** مشروع هام، لأن ذلك سيفسح المجال أمام الرياضيين، من ممارسي ألعاب القوى خصوصا، لإجراء تداريبهم التحضيرية في منطقة مرتفعة، على غرار ما يجري في مدينة إفران. ولعل ما يميز المركب الرياضي المحتمل بأولماس هو قربه من المدن الساحلية الكبيرة.

ويرمي إنجاز هذه المنشآت المتنوعة إلى **النهوض بمجال أولماس كفضاء سياحي من الدرجة الأولى على الصعيد الجهوي وحتى الوطني على نقيض وضعية التهميش الحالية**. كما سيكون له فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية جمة، نظرا لما سيساهم به في تقوية الاقتصاد المحلي والجهوي وتعزيز مكانة المناطق الداخلية في إطار التوازنات الترابية.

4.2- تنمية حرف الإنتاج

تتجلى مؤهلات هذا المجال في العناصر التالية:

- الاستفادة من جملة **المعارف والمهارات الموروثة** التي تمثل رصيدا حرفيا وثقافيا هاما حافظت عليه، بقدر ما، الجماعات المحلية؛
- **وفرة المواد الأولية** كالصوف، وخشب العرعار، والصخور، والأعشاب الطبية والنباتات العطرية؛
- الدعم المقدم من قبل المسؤولين ضمن قطاع الصناعة التقليدية، علما أن مدينة أولماس تحتضن مجمعا حرفيا.

لذا يستدعي تنشيط حرف الإنتاج التقليدية، القيام بعمليات هادفة تساعد على تطويرها :

- **دعم الأنشطة الحرفية المرتبطة بتصنيع الخشب**، خاصة العرعار الذي تزخر به المنطقة (وهي مادة أولية يسعى للحصول عليها هنا صناع من مراكش والصويرة)، نظرا لأهميته في إنتاج قطع لتزيين وتأثيث المنازل والفنادق والمكاتب، وكذا مختلف **حرف الحياكة والنسج**، التي تتطلب بدورها مساعدات وتشجيعات؛
- **تشجيع إنشاء وحدات صناعية متخصصة في معالجة وتقطير النباتات العطرية**، خاصة منها الخزامى، التي تدخل مقطراتها في إنتاج العطور المختلفة بالمغرب وبالخارج؛
- **تطوير وتنظيم حرف** البناء، كالنجارة والحدادة و النقش على الخشب والجبص ... وهي كلها حرف يرتقب أن يزداد الطلب عليها مع انطلاق المشاريع السياحية والرياضية والإدارية الهامة في المستقبل المنظور، مما سيكون له من أثر على توفير الشغل وتحسين مداخيل الحرفيين وغيرهم والمساهمة في تقوية اقتصاد المدينة الناشئة ومجالها.

فمن هذه الزاوية، أعدت وزارة الصناعة التقليدية استراتيجية لتنمية هذا القطاع على المستوى الجهوي، من بين مكوناتها **إعادة هيكلة مجمع الصناعة التقليدية الحالي بأولماس**، من أجل رفع مستوى أدائه حتى يكون سندا فعالا للحرفيين فيما يخص إنعاش وتحديث منتجاتهم وتسويقها. غير أن تحقيق ذلك، يستدعي **إنشاء مركز للتكوين المهني**، تلقن فيه المهارات اللازمة.

3- التأهيل الحضري وفك عزلة متعددة الأبعاد

من أجل تأمين إنجاح المشاريع الاقتصادية المبرمجة والمرتقبة بمجال أولماس، لابد من القيام بنوعين من الأعمال المهيكلة الأساسية، المتعلقة بتأهيل المراكز وتعزيز شبكة الطرق.

1.3- التأهيل الحضري

يعتبر مركز أولماس، التجمع السكاني الوحيد الذي يتوفر على طابع حضري، والذي نما وتطور في عمق هذا المجال الجبلي، في حين تتركز كل المدن الهامة بالمنطقة على هوامشها (الخميسات، خنيفرة، مريرت، واد زم). وعلى مقربة من مركز أولماس، توجد قرية تارملات، التي ترتبط نشأتها مباشرة بمؤسسة استغلال وتعبئة المياه المعدنية المحلية. كما ينزوي بجماعة أيت إشو تجمع سكاني صغير هو المركز القروي تيلوين.

عرف مركز أولماس، منذ نشأته إلى اليوم، تطورا متواصلا. فبعد أن كان مجرد مقر مراقبة خلال مرحلة الاحتلال (275 نسمة سنة 1936)، ارتقى إلى مركز جماعة قروية بعد الاستقلال، فاستقر به تدريجيا عدد من الأشخاص قدموا أساسا من الجماعة نفسها ومن الجماعات المجاورة. وتجاوز عدد سكان المركز 5.000 نسمة سنة 1982، أي بنسبة زيادة سنوية فاقت 5% منذ 1960. ورغم تراجع وتيرة نموه الديمغرافي، فقد قارب العدد 9.500 نسمة سنة 2004، يناهز 11.150 في 2014 ليدنو من 12.000 حاليا.

فالمركز قد عرف إذن نموا ديمغرافيا هاما، جعله اليوم يأوي نحو 2/3 سكان الجماعة وأكثر من نصف سكان المجال كله. واعتبارا لهذا النمو السكاني المضطرد، ولكون أولماس المركز

الحضري الوحيد بالمنطقة، فإن **تنفيذ المشاريع** الفلاحية والرعوية، وخاصة منها السياحية المرتقبة بهذه الجبال، **رهينة بالتطور الذي ستعرفه هذه المدينة التي ينتظر منها أن تقوم بدور قطب التأطير المحلي ومقر المؤسسات والمصالح الضرورية لتدبير تلك المشاريع.**

والحالة أن مدينة أولماس تفتقر للعديد من البنيات والمرافق التي من شأنها أن تؤهلها للقيام بوظائفها القيادية والتأطيرية، والنهوض بدور المحرك الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق مقتضيات استراتيجية التنمية المرتقبة بهذا المجال الجبلي. ومن بين العمليات المؤسساتية والتجهيزية الواجب القيام بها ما يلي :

- **ترقية أولماس،** حيث ستتمكن من الحصول على امتيازات تنظيمية وإدارية وعمرانية ومالية هامة، تساعدها على تهيئة وتجهيز مجالها بطريقة أفضل، وتقديم الخدمات المطلوبة للسكان والزوار والسياح؛
- **تأهيل النسيج الحضري اعتمادا على تصميم تهيئة** يأخذ بعين الاعتبار مختلف الحاجات الآنية والمستقبلية للسكان، من تنظيم مناطق جديدة للتعمير، وإقامة تجهيزات مهيكلة، وبنيات تحتية ضرورية، وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، كل ذلك في إطار **تصور شمولي يجعل من المدينة قطبا قياديا محليا؛**
- **إقامة تجهيزات مهيكلة** تفي بتطلعات الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والجمعويين، من ناحية، وبانتظارات السكان الذين يرتقب أن يتزايد عددهم بوتيرة أسرع في حال تنفيذ مشاريع التنمية السالفة الذكر، إضافة إلى متطلبات سكان الأرياف المحيطة والسياح الوافدين على المنطقة للاستجمام والراحة والنزهة. كما يجب مواكبة التحولات الجذرية التي تقبل عليها المدينة بإنشاء مرافق اجتماعية وثقافية هامة، في مقدمتها وحدة استشفائية هامة، مؤسسات تعليمية ورياضية، مركب ثقافي، محطة نقل... التزود بالماء العذب، التطهير الصحي.

2.3- تعزيز شبكة الطرق وفك العزلة

بديهي أن إنجاز جملة المشاريع المبرمجة والمرتقبة بهذا المجال، سيؤدي إلى ارتفاع حركة النقل والمواصلات في اتجاه مدينة أولماس والحمة المعدنية، في حين أن الطريق الجهوية 407 التي تمر بالمنطقة تستعملها، بكثافة وبشكل مستمر، الشاحنات الكبيرة المحملة بأطنان قارورات المياه المعدنية المعبأة في معمل تارملات لتوزيعها في كل أنحاء المغرب. وقد أدت هذه الحركة إلى تدهور حالة قارعة الطريق ومضايقة السيارات العابرة. في هذه الحالة، يتحتم إنجاز **تهيئة جيدة لهذه الطريق الحيوية وتوسيعها** بالأبعاد المطلوبة، والحرص على صيانتها نظرا لكونها مرشحة لتحمل حركة نقل أقوى، والقيام بدور فعال في تنشيط الاقتصاد المحلي والجهوي.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني مركز أولماس من عزلة واضحة تحد كثيرا من مكانته في الإقليم، كما تنعدم تقريبا علاقاته بالمناطق الخلفية في اتجاه خنيفرة وإقليمها، وكذا صوب واد زم ومنطقتها. ولكي تستطيع هذه المدينة الجبلية السياحية ، مع حمتها وبيئتها الطبيعية المرموقة

الاندماج في النمو الاقتصادي الجهوي، يكون **من اللازم إصلاح و تحسين الطرق الرابطة مع المجالات المحيطة والمجاورة**.

منطقة الإعداد والتنمية

الجنوبية الغربية

منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الغربية

تمثل هذه المنطقة الشق الغربي لإقليم الخميسات، (باستثناء مجال البحراوي)، ممتدة على نحو 3690 كم²، أي ما يقرب من 21% من مساحة الجهة كلها، يقطنها حاليا حوالي 239.000 نسمة، وهو ما يناهز 5% فقط من سكانها. تتوزع هذه الكتلة السكانية تقريبا مناصفة بين من يقطن المجال الحضري ومن يعيش بالمجال القروي. بين 1994 و 2014، زاد عدد السكان بنحو 28.000 شخص، أي بمتوسط 1400 سنويا، وبنسبة 14% في المجموع. غير أن وتيرة التزايد تباطأت أكثر خلال العقد الثاني (5,7%) مقارنة مع العقد الأول، علما أن ظاهرة التزايد قد همت فقط الوسط الحضري الذي نما بنحو 42.000 نسمة، في حين أن الوسط القروي تناقص بحوالي 14.000 نسمة.

واعتمادا على مؤشري الحيوية الديمغرافية ومستوى التمدين، تنقسم هذه المنطقة إلى ثلاثة مجالات مشاريع مختلفة : أولا، مجال تيفلت في القسم الشمالي، حيث يتجمع نحو 2/3 سكان المنطقة الذين ارتفع عددهم بنسبة 40% خلال الربع قرن الأخير، فتناهز الكثافة 125 ن/كم² ويصل الوزن السكاني في مجموع المنطقة إلى 65% حاليا، مقابل 54% في 1994؛ ثانيا، مجال الرماني، في القسم الأوسط، الذي نقص عدد سكانه بنحو 9% خلال نفس الفترة، فانخفض وزنه من 31% إلى 24%؛ ثالثا، مجال الزحيلكة، في القسم الجنوبي، الذي تراجع عدد سكانه بنسبة 12% وزنه من 15% إلى 11%، فتدنت الكثافة إلى 26 ن/كم². يتركز أكثر من 2/5 سكان المنطقة في مدينة تيفلت التي يقارب عدد قاطنيها 100.000 شخص.

تطور عدد سكان منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الغربية

مجالات المشاريع	1994		2004		2014		2020*		المساحة (كم2)	الكثافة (ن /كم2)
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
تيفلت	110900	54,4	132300	60,3	146600	63,2	155000	64,9	1237	125
الرماني	62400	30,6	59100	26,9	57800	24,9	57000	23,8	1400	41
الزحيلكة	30700	15,0	28100	12,8	27600	11,9	27000	11,3	1053	26
المنطقة	**204000**	**100**	**219500**	**100**	**232000**	**100**	**239000**	**100**	**3690**	**65**

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

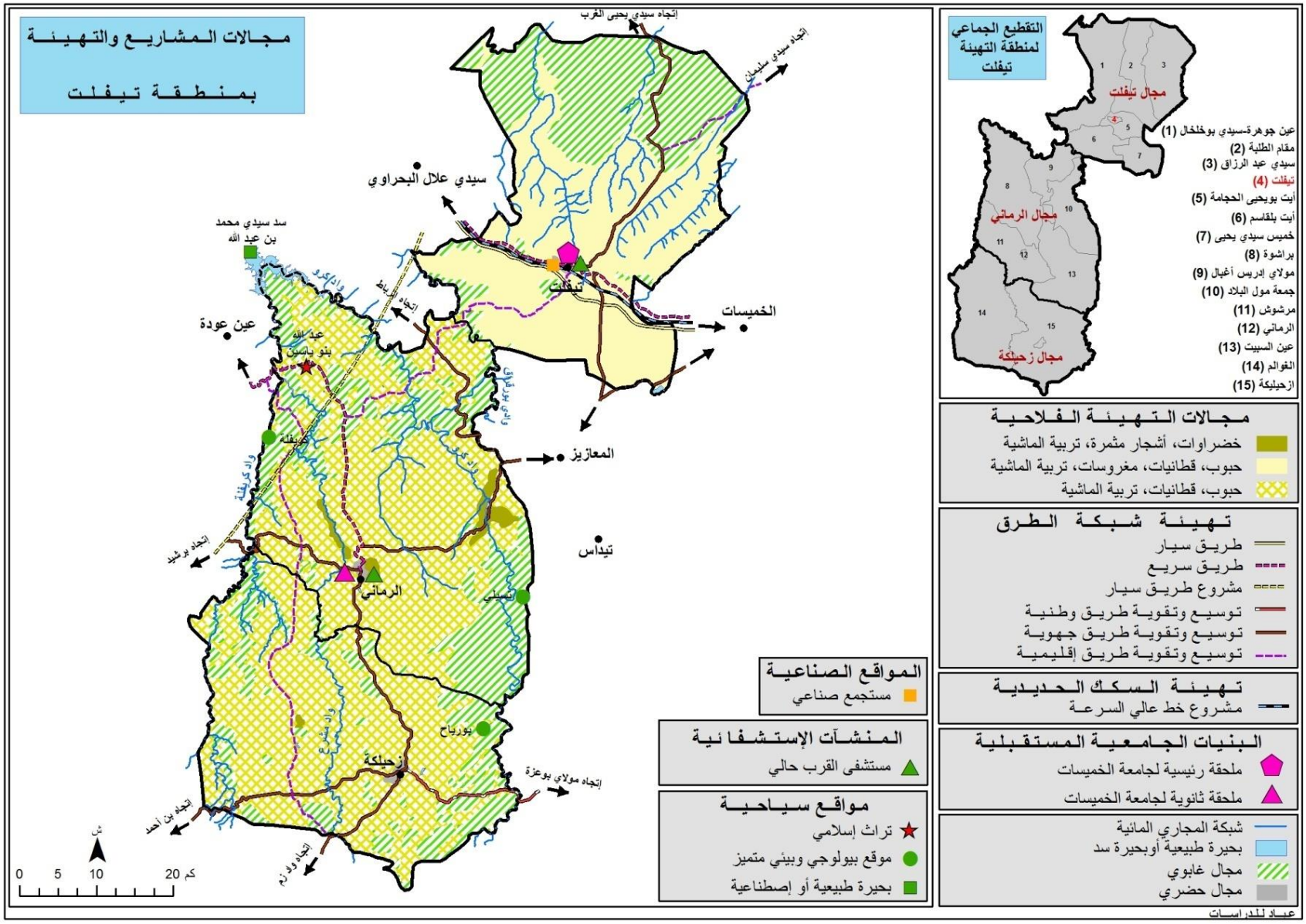
مجالات المشاريع والتهيئة
بمنطقة تيفلت
التقطيع الجماعي لمنطقة التهيئة تيفلت
مجال تيفلت
مجال الرماني
مجال زحليكة
عين جوهرة-سيدي بوخلخال (1)
مقام الطلبة (2)
سيدي عبد الرزاق (3)
تيفلت (4)
أيت بويحيى الحجامة (5)
أيت بلقاسم (6)
خميس سيدي يحيى (7)
براشوة (8)
مولاي إدريس أغبال (9)
جمعة مول البلاد (10)
مرشوش (11)
الرماني (12)
عين السبيت (13)
الغوالم (14)
ازحليكة (15)
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، أشجار مثمرة، تربية الماشية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
حبوب، قطانيات، تربية الماشية
تهيئة شبكة الطرق
طريق سيار
طريق سريع
مشروع طريق سيار
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
تهيئة السكك الحديدية
مشروع خط عالي السرعة
البنيات الجامعية المستقبلية
ملحقة رئيسية لجامعة الخميسات
ملحقة ثانوية لجامعة الخميسات
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
المواقع الصناعية
مستجمع صناعي
المنشآت الإستشفائية
مستشفى القرب حالي
مواقع سياحية
تراث إسلامي
موقع بيولوجي وبيئي متميز
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
إتجاه سيدي يحيى الغرب
إتجاه سيدي سليمان
سيدي علال البحراوي
سد سيدي محمد بن عبد الله
عين عودة
عبد الله بنو ياسين
تيفلت
الخميسات
المعازيز
تيداس
الرماني
بورياح
زحليكة
إتجاه مولاي بوعزة
إتجاه بن أحمد
إتجاه ولد زم
إتجاه برشيد
0 5 10 20 كم
عياد للدراسات

مجال مشاريع تيفـــلت

على غرار مجال الخميسات المجاور، يحظى مجال تيفلت بمؤهلات تنموية متعددة، من أهمها كونه يتوسط مناطق اقتصادية متنوعة: المحور الحضري والاقتصادي غربا، القنيطرة وسهل الغرب شمالا، الخميسات ومجالها شرقا، ومرتفعات المعازيز وأولماس جنوبا، مما يهيئه للقيام بوظيفة الوصل بينها وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة.

1- مميزات جغرافية هامة ونمو سكاني متواصل

1.1- تنوع المؤهلات الطبيعية

يمتد هذا المجال على 1.237 كم^2، ويتألف من هضاب منخفضة تنحدر تدريجيا من الجنوب إلى الشمال، مما يجعله ينتسب لحوض أبي رقراق في نصفه الجنوبي ولحوض بهت في نصفه الشمالي. يساعد القرب النسبي من المحيط علي تلطيف المناخ، كما تسمح تربات الرمل أو الحمري بممارسة زراعات متنوعة. كذلك تغطي الغابة الطبيعية (البلوط الفليني) والمغروسة (الكلبتوس) نحو 43.000 هكتار، أي 35% من المساحة الإجمالية، وتنتشر بالأساس في الجزء الشمالي (المعمورة) مما يفسر أهمية الموارد المائية الباطنية بهذه الناحية.

2.1- تطور النمو السكاني

يعتبر مجال تيفلت من أكثر المجالات نموا للسكان بين كافة المجالات التي تؤلف الشق الجنوبي من الجهة، خارج المنطقة الساحلية، تفوق وتيرته ما يحدث في مجال الخميسات المجاور، الذي يحتضن عاصمة الإقليم. بالفعل، فقد تضاعف عدد سكانه أكثر من ثلاث مرات خلال العقود السنة الماضية، منتقلا من 50.000 في 1960 إلى قرابة 155.000 نسمة حاليا.

يتألف هذا المجال من مدينة تيفلت، وست جماعات قروية تتفاوت كثيرا أعداد سكانها، إذ أنها تتراوح بين 13.000 و 17.000 في ثلاث منها، وهي عين الجوهرة وس. عبد الرزاق ومقام الطلبة، التي يقطن بها 3/4 سكان أرياف المنطقة البالغ عددهم نحو 58.000 حاليا، بينما يتوزع الربع الباقي على الجماعات الثلاث الأخرى، خميس س. يحي، أيت بلقاسم وأيت بويحي. في الجملة، نجد أن الكتلة السكانية قد نمت بنحو 40% منذ 1994 إلى اليوم، لكن مع حوالي تضاعف (94%) عدد سكان مدينة تيفلت، وتناقص عدد سكان الأرياف بنسبة 5%.

تطور عدد سكان مجال تيفلت

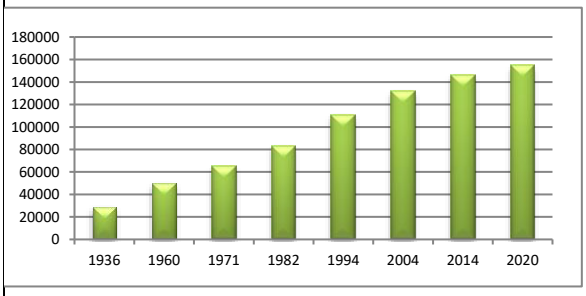

السنة	العدد	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	متوسط نسبة التزايد السنوي (%)	كثافة السكان (ن/كم²)
1936	29300	-	-	-	24
1960	50500	21200	883	2,29	41
1971	65200	14700	1336	2,35	53
1982	83400	18200	1655	2,26	68
1994	110900	27400	2283	2,40	90
2004	132300	21400	2140	1,80	107
2014	146600	14300	1430	1,03	119
2020 *	155000	8400	1400	0,93	125

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

يبرهن هذا التزايد الديمغرافي السريع على حيوية مدينة تيفلت وأهمية جاذبيتها للوافدين بحثا عن العمل بها أو في محيطها المباشر أو ابتغاء الاستفادة من خدماتها، كما يشير ذلك إلى قدرة المدينة على الاحتفاظ بجزء هام من سكانها، وبالتالي تضاعف عددهم بإيقاع حثيث.

2- حدود ووعود النشاط الفلاحي

إذا كانت بنية الملكية العقارية تكيف إلى حد بعيد نمط الإنتاج الزراعي بهذا المجال، فإن العامل الحاسم في ذلك هو توفر إمكانات السقي أو عدمه. ويمكن التمييز هنا بين الشطر الشمالي والشطر الجنوبي من مجال مشاريع تيفلت، نظرا لاختلاف الإمكانات المتفاوتة التي يتوفر عليها كل واحد منهما :

- يشهد **القطاع الشمالي** نشاطا فلاحيا متميزا بسبب بروز عدد متزايد من الضيعات الصغيرة والمتوسطة، التي تضخ مياه فرشة المعمورة، وتستعمل أساليب الري الموضعي، لممارسة زراعة الخضراوات أساسا، وغرس الأشجار المثمرة. وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة توافد عدد من الفلاحين انطلاقا من المنطقة الساحلية حيث تراجعت المساحات الزراعية بشكل كبير أمام زحف جبهات التمدين المتعددة حول سلا وفي ضواحي تمارة والصخيرات، إضافة إلى تعمق الفرشة الباطنية هناك وما لحقها من أشكال الاستنزاف والتلوث.

هكذا نشأ وراح يتوسع قطاع سقوي بمحاذاة غابة المعمورة، شمال تيفلت. وقد نتج عن هذا التطور الزراعي المثير ظهور شكل من "سوق جملة" تلقائية لبيع الخضر والفواكه، تزود المدن القريبة والتجمع الحضري الساحلي. فوضعية مثل هذه تستدعي أولا تنظيم هذا القطاع السقوي الناشئ المعتمد على المياه الباطنية المحدودة بغية

حمايتها من الاستغلال المفرط، وثانيا هيكلة السوق العشوائية الناجمة عنه، وذلك **بإنشاء سوق منظمة بمركز سيدي عبد الرزاق** المجاور الذي يحتاج هو بدوره إلى تهيئة عمرانية وتجهيزات لتنميته، وثالثا تأطير الفلاحين الصغار على الخصوص.

- أما في **القطاع الجنوبي**، فإن تنمية الإنتاج الفلاحي تعتمد على تشجيع مزروعات عالية القيمة كما يحدث في منطقة خميس س. يحي، حيث تتعدد ضيعات إنتاج الخضراوات ومغارس الأشجار المثمرة. توجد هنا أيضا إمكانات هامة في هذا القطاع لتوسيع مغارس الزيتون.
- في كلا القطاعين، تعتمد أيضا عصرنة الإنتاج وتكثيفه على دمج تربية الماشية، خاصة منها الأبقار الحلوب، وهي نزعة تميز أكثر فأكثر الملاك الحضريين (من الرباط وسلا) الذين وجدوا أيضا في هذه المناطق الداخلية متنفسا للاستثمار الفلاحي بعدما أصبح يتقلص باستمرار ممارسة ذلك في المنطقة الساحلية. يستخلص من كل هذا أن **مجال تيفلت**، كما هو الحال بالنسبة لمجال البحراوي والسهول، **يتطور تدريجيا نحو تشكل ضاحية بقلية متنامية، تعوض جزئيا تلك التي تتراجع في الشريط الساحلي**.

3- بوادر نمو صناعي واعد

كما هو الحال في مجموع إقليم الخميسات، فإن الصناعة قطاع اقتصادي ضعيف في مجال تيفلت، رغم أنه يتوفر على عناصر متعددة من شأنها أن تساعد على بروز شعب صناعية مختلفة، تعتمد على مواد أولية محلية، أو تنزع إلى منتجات دقيقة. يمكن لهذا المجال أن يحقق منجزات صناعية في ثلاث شعب أساسية: الصناعات الغذائية، مواد البناء، والصناعات المتقدمة. يمكن اعتبار أن التحولات الهامة التي يقبل عليها الاقتصاد الزراعي بإقليم الخميسات، نظرا لمشاريع توسيع الري المرتقبة، قد تمهد لبوادر تنمية صناعية بهذه المنطقة، في المدينتين وخاصة في تيفلت التي تحظى بقربها من العاصمة وكذا من القنيطرة، مما يسهل تركز **صناعات غذائية** بها، معتمدة على تكثيف إنتاج الخضراوات والفواكه والألبان واللحوم والنباتات العطرية؛ إضافة إلى صناعة الخبز والحلويات وغيرها، وهي كلها منتجات يتزايد الطلب عليها في عين المكان، وبالخصوص في المدن الساحلية القريبة.

- تمثل **صناعات مواد البناء** أيضا منافذ مهمة للاستثمار فيها، نظرا لقرب تيفلت من مجالات حضرية تتوسع باستمرار وتحتاج إلى مختلف مستلزمات البناء. ويساعد في ذلك وجود مصادر صخرية هامة في الضواحي، في مقدمتها مقالع الرخام التي تستغل بكثافة في أماكن متعددة أدت إلى ظهور وحدات المعالجة والتقطيع.
- يعتبر **المستجمع** (parc) **الصناعي لعين جوهرة** منجزا هاما للغاية بالنسبة لمدينة لتيفلت المحاذية. لقد أنجز المجلس الجهوي الشطر الأول من المشروع، على مساحة 30 هكتارا، استقرت به لحد الآن خمس منشآت يشتغل بها 388 مستخدم، أزيد من 7/10 هذا العدد في معمل صنع معدات للطائرات وآخر لإنتاج "عجائن شبه جاهزة". نظرا لتعثر نمو هذا المستجمع، يلزم بذل مبادرات مختلفة لإنعاشه وتقوية جاذبيته، من أهمها **إقامة منصة**

لوجستية متعددة الوظائف داخل الحيز الصناعي، وكذا **إدماج هذا الأخير ضمن الدائرة الحضرية لمدينة تيفلت**. فمن شأن ذلك أن يمنح المستجمع نفسا جديدا يسمح له بتثمين القوة العاملة المتوفرة محليا، وموقعه الجيد، غير بعيد من الأسواق الاستهلاكية الساحلية، من ناحية، وعن الميناء البحري الكبير المبرمج في ضواحي القنيطرة، من ناحية أخرى.

4- تأهيل النسيج الحضري لمدينة تيفلت

عرفت تيفلت، وهي التجمع الحضري الوحيد بهذا المجال، تكاثرا سكانيا سريعا جدا وتوسعا سكنيا متواصلا، خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة، مما أفرز مشاكل عمرانية معقدة تحول دون نمو متوازن للنسيج الحضري وتجهيزاته.

1.4- تزايد سكاني متسارع

من حوالي 5.000 نسمة عند بزوغ الاستقلال، وصل عدد سكان تيفلت إلى 30.000 في 1982، ثم بلغ 70.000 في 2004 وناهز 87.000 سنة 2014 ليدنو حاليا من 100.000. يستند هذا التزايد السكاني العارم إلى التوافد من الأرياف المجاورة والبعيدة وكذلك إلى استمرار زيادة طبيعية معتبرة. وبهذه الوتيرة يرتقب أن يصل هذا العدد إلى 130.000 أو في غضون عقدين.

تطور عدد سكان مدينة تيفلت ومحيطها القروي

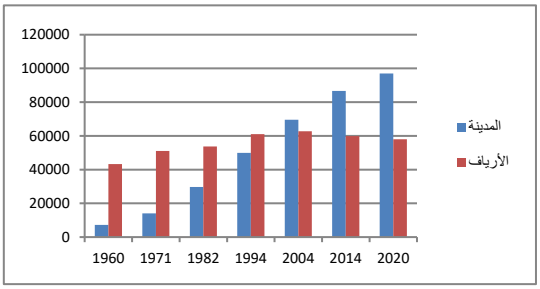

السنة	المدينة	الأرياف	% التمدين
1960	7200	43300	14,3
1971	14100	51100	21,6
1982	29700	53700	35,6
1994	49900	61000	45,0
2004	69600	62700	52,6
2014	86700	59900	59,1
*2020	97000	58000	62,6

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان* تقديرات مكتب الدراسات

فمدينة تيفلت، إذن، تمثل جهازا حضريا في تنام وتوسع، وهو ما يملي تهيئة هذا المجال بصورة محكمة قصد توفير التجهيزات والبنيات الأساسية والضرورية لاشتغال مدينة عليها أن تخدم سكانها بكيفية لائقة وأن تؤطر مجالها بشكل وظيفي، وأن تندمج إيجابيا في المجموع الجهوي المقبل على تحولات أساسية.

2.4- تحقيق استسواء النسيج الحضري

منذ نشأته نما مركز تيفلت على جانبي الطريق الوطنية رقم 6، التي تمثل الشارع الرئيسي الذي يحتضن أهم التجهيزات المهيكلة والخدمات الأساسية. شمال وجنوب هذه الطريق المحورية توسعت المدينة بتوالي تجزيئات متعددة، أغلبها جاءت في إطار غير قانوني، ناقصة التجهيز وعسيرة الترابط فيما بينها، مما أعطى نسيجا حضريا مفككا وغير وظيفي. يتطلب هذا الوضع مباشرة العمليات المهيكلة التالية:

- **إعادة هيكلة مجموع الأحياء المنتجة خارج قوانين التعمير**؛
- **تهيئة مركز المدينة** حول النواة الأصلية، التي يلزم تحسين بناياتها وتكثيف استعمال الأرض بتعلية المباني؛
- **تهيئة الحي الإداري** وتعزيز مؤسساته بالدرجة المطلوبة لمسايرة تأطير مدينة متنامية؛
- **إعادة هيكلة شبكة الطرق** التي هي في أغلبها ضيقة وفي حالة تعبيد ضعيفة؛
- **شق طريق خارجي** لتلافي مرور النقل الثقيل، وكذا السيارات العابرة، من وسط المدينة حتى تتحول الطريق الوطنية شارعا حضريا محضا تتمحور حوله المدينة.

3.4- إقامة التجهيزات الحضرية المهيكلة

اعتبارا للنمو السكاني السريع الذي تعرفه المدينة والجماعات المحيطة بها، وتمكينا لتيفلت بتأطير مجالها الحضري والقروي، اجتماعيا واقتصاديا، وبالمستوى المطلوب، ينبغي توفير تجهيزات مهيكلة كبيرة، أهمها:

- **توسيع وتقوية المستشفى الحالي**، الذي لا توفر سعته (39 سريرا) سوى متوسط سرير واحد لكل 4.000 نسمة، على مستوى منطقة الإعداد والتنمية التابعة لتيفلت. ونظرا لنمو عدد السكان المرتقب الذي قد يصل 180.000، بعد عقدين، من ناحية، وعلى أساس تحسين متوسط التجهيز لتوفر سرير واحد لكل 1.400 نسمة، كما يقترح تصميم إعداد التراب الجهوي، من ناحية أخرى، تصبح السعة الاستشفائية الضرورية في مستوى 130 سريرا، وهو ما يفوق بنحو 3 مرات الطاقة الراهنة، مع التذكير بأن مدينة تيفلت قد دخلت ضمن فئة المدن المتوسط؛
- **إنشاء محطة طرقية** جيدة؛
- **إحداث نظام نقل جماعي** داخل المدينة وفي محيطها القريب؛
- تشغيل **المركب الثقافي** لخدمة الأهداف التي أنشئ من أجلها.

4.4- تقوية الاقتصاد الحضري

يرتكز حاليا اقتصاد تيفلت على التجارة والخدمات البسيطة، إضافة إلى التأطير الإداري وبعض الصناعات التقليدية. كل هذا لا يؤلف قاعدة اقتصادية متينة لمدينة متسارعة النمو ينتظر منها أن تقوم بدور فعال في اقتصاديات الإقليم الحالي والجهة. لذا يستلزم تحريك اقتصاد تيفلت ومجال مشاريعها الإقدام على تشغيل الأوراش التالية:

- **إعادة تنظيم مجالات التجارة والخدمات**، علما أن هذه تنتمي في أغلبها إلى القطاع غير المهيكل؛
- **تهيئة مناطق أنشطة خاصة**؛
- **تنظيم وتدعيم النشاط الحرفي** الذي يمثل مورد دخل أساسي لعديد من الأسر؛
- **إنعاش المستجمع الصناعي بعين الجوهرة** حتى يقوم أيضا بدور المنطقة الصناعية لتيفلت، علاوة على وظيفته الجهوية؛

- **تشجيع النشاط السياحي** المرتبط بحركة الطريق وبمؤهلات الطبيعة، قصد تثمين المواقع الغابوية والمشاهد البيئية والفلاحية والمآثر؛
- **تهيئة إصلاح وتوسيع شبكة الطرق** الرابطة بين المدينة ومحيطها من أجل تسهيل التأطير المجالي والاقتصادي والاجتماعي. هذا يخص أساسا مجموعة الطرق المتجهة نحو الجنوب (الجهوية 401) والجنوب الشرقي (الجهوية 407 والجهوية 411)، كما يشمل الطرق المتجهة نحو الشمال بغية تعزيز الربط مع سهل الغرب (سيدي سليمان، سيدي يحي ودار بلعمري) في إطار جهة توسعت رقعتها.

5.4 - تهيئة وتجهيز المراكز الناشئة

خلال العقدين الأخيرين، بدأت تبرز بعض التجمعات القروية التي اكتسبت مميزات عمرانية وأنشطة تجعل منها مراكز ناشئة، أهمها خميس س. يحي الذي يسكنه حوالي 1000 نسمة، وأكبر منه مركز س. عبد الرزاق، حيث انتقل عدد السكان من 1778 في 2004 إلى 2844 في 2014 ليناهز حاليا 3500 نسمة. هكذا، يتوجب منذ الآن القيام بعمليات إعداد وتجهيز مثل هذه المراكز بغية تمكينها من القيام بدورها في تنمية مجالها والمساهمة في خدمة محيطها.

مجال مشاريع الرمـــاني

1- خصوبة الأرض وركود النمو السكاني

يمتد مجال الرماني على مساحة تناهز 1.400 كم²، أي 38% من مجموع مساحة المنطقة، وما يقرب من 8% من مساحة الجهة. ويتألف من خمس جماعات قروية ومدينة الرماني. يقطنها حوالي 57.000 نسمة حاليا، وهو ما يمثل نحو 24% من سكان منطقة الإعداد والتنمية الجنوبية الغربية، ولكن دون 1,2% من سكان الجهة، مما يجعل متوسط الكثافة في حدود 40ن/كم².

1.1- منطقة جيدة للنشاط الزراعي

هذا المجال عبارة عن هضبة متوسطة الارتفاع محصورة بين وادي كريفلة غربا، ووادي كْرو شرقا، تنحدر من مستويات 600-800م في الجنوب الشرقي، إلى مستويات 300-500م في الشمال الغربي، يخترقها واد مشراع الذي ينطلق من مرتفعات الزحليكة في الجنوب حتى يقترن بواد كريفلة قرب مركز النخيلة، في الشمال. يتراوح معدل التساقطات المطرية بين 450 مم في الشمال الغربي و 350 مم في الجنوب. وتحظى هذه الهضبة بتربات خصبة، خاصة في جزئها الجنوبي حيث تنتشر أنواع من تربة "الترس" وما شاكلها لتوفر مجالا صالحا لزراعة الحبوب والقطانيات وغيرها، وهو ما يمنح هذه المنطقة مكانة رفيعة على المستوى الجهوي، بل حتى الوطني في هذا الباب. يغطي الكساء الغابوي بمختلف أشكاله نحو 50.000هـ (36% من مجموع مساحة المجال و10% من مجموع الغطاء الغابوي الجهوي)، مكونا أساسا من أشجار البلوط الفليني والصنوبر الحلبي، ومغروسات الكلبتوس.

2.1- تطور سكاني بطيء، ينزع نحو النقصان

نما عدد السكان بشكل محسوس منذ الاستقلال ليصل الذروة عند منتصف التسعينات (62.000 نسمة) قبل أن ينمو في اتجاه تناقص متواصل بعد ذلك، خلال العقدين الأخيرين، وهو ما يشير إلى حدة حركة النزوح وما يصاحبها من فتور في الزيادة الطبيعية. فالمجال قد فقد نحو 5.500 ساكن منذ 1994 إلى اليوم.

تطور عدد ساكن مجال الرماني

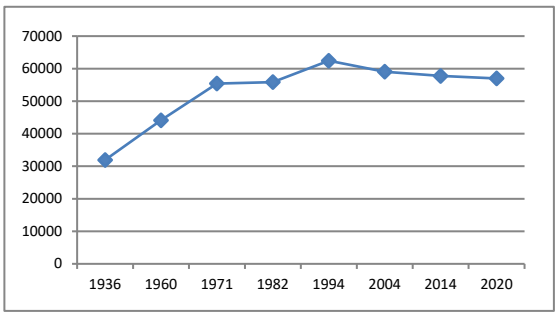

السنة	عدد السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية
1936	31924	-	-
1960	44126	12202	508
1971	55413	11287	1026
1982	55876	463	42
1994	62442	6566	547
2004	59061	3381	-338
2014	57769	-1292	-129
*2020	57000	-769	-128

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

ولحقت ظاهرة التناقص السكاني كل الجماعات القروية، بنسب متفاوتة، ما عدا جماعة مرشوش التي كسبت نحو 650 فردا بين إحصائي 2004 و 2014، في حين استقر عدد سكان مدينة الرماني في مستوى 12.000.

تطور عدد سكان الجماعات

الجماعة	1971	1982	1994	2004	2014	*2020
عين السبيت	10703	10942	11836	11411	11051	10800
مرشوش	10518	9953	10597	11075	11724	12100
جمعة مول البلاد	8548	6818	7205	6429	5619	5200
البراشوة	14389	13051	14872	12371	12025	11800
أغبال	6761	6096	6479	5603	5053	4700
سكان الأرياف	50919	46860	51009	46889	45472	44600
مدينة الرماني	*4494*	*9016*	*11433*	*12172*	*12297*	*12400*
المجموع	55413	55876	62422	59061	57769	27000

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- ارتفاع محسوس في مستوى التمدين

داخل هذا المجال الزراعي الفسيح، يمثل مركز الرماني "واحة حضرية" استثنائية. فبعد الاحتلال الفرنسي الذي أنشا مركز استعمار فلاحي (Marchand)، بلغ عدد سكانه 1556 من بينهم 16% من الأجانب، توسع الرماني أساسا عقب الاستقلال، فوصل العدد إلى نحو 3.000 في 1960، ثم 4.500 في 1971. ومع احتدام التوافد ، تضاعف العدد في 1982 (9.016 نسمة)، فتكاثرت أشكال السكن الهزيل. ورغم ترقيته إلى رتبة بلدية، خفت قوة جاذبية المركز، فلم يزد عدد سكانه إلا قليلا، مسجلا 11.430 في 1994، قبل دخوله مرحلة ركود طويلة منذ نهاية القرن الماضي، في حدود 12.000 سكان حتى اليوم، محتضنا نحو 3/5 مجموع قاطني مجال المشاريع، الذي يشهد تناقصا متواصلا لسكانه القرويين.

وقد تتقوى ظاهرة التمدين تدريجيا جراء بروز عدد من المراكز القروية التي تتوفر بها تجهيزات أساسية، كالكهرباء والماء الشروب، مع جملة من الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والتأطير الإداري، إضافة إلى محلات التجارية، موازاة مع تنظيم بعض

التجزيئات السكنية المتواضعة، مما يساهم في إضفاء ملامح شبه حضرية على هذه المراكز الناشئة. وأدى هذا إلى نمو سكاني ملموس، حيث كاد يبلغ عدد سكان هذه المراكز مجتمعة نحو 9.000 نسمة حاليا.

تطور عدد سكان المراكز الناشئة

المركز	1982	1994	2004	2014
عين السبيت	2367	2973	3274	3384
البراشوة	1735	2032	2745	2506
مرشوش	1268	1685	2653	2085
جمعة مول البلاد	746	680	707	616
النخيلة	561	455	572	478
المجموع	**6677**	**7825**	**9951**	9069

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان

3- تطوير وتنويع النشاط الفلاحي

تناهز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمجال الرماني 70.000 هـ، أي حوالي نصف مساحته الإجمالية، تشغلها أساسا الزراعات البعلية. في مقدمتها القمح الهش بنحو 3/5، ثم القمح الصلب والشعير. كما تمثل القطانيات مكونا هاما للدورة الزراعية، خاصة منها العدس، الذي يعرف انتشارا ملحوظا وينتج نوعا مطلوبا في الأسواق.

ويتميز مجال الرماني بندرة الغراسة، مما يعطي مشهدا زراعيا يتألف من حقول مفتوحة، وهي ظروف تساعد على تربية المواشي دون عوائق عبر المسارح والأراضي المحصودة. إلى جانب تربية الأغنام على نطاق واسع، تتعدد إسطبلات تربية الأبقار.

1.3- تعبئة مؤهلات السقي الزراعي

ينحصر حاليا السقي في مساحات ضيقة إذ أن المجال لا يتوفر على فرشات باطنية سهلة الاستغلال، ولا على تجهيزات مائية هامة. ويمثل سد "العريض" الصغير، الواقع جنوب الرماني مجرد منشأة متواضعة تساعد على توريد الماشية. غير أن الدراسة التي أنجزتها وزارة الفلاحة[8] لبحث إمكانية تطوير السقي، تمكنت من تحديد ثلاثة مواقع لبناء السدود على نهر المشرع وروافده، أهمها هو سد خنوسة الذي يمكن أن تتسع حقينته لنحو 23 مليون م^3،قادرة على سقي 528 هـ، وهي تقريبا المساحة التي يبيحها كذلك سد هنتاتة (511 هـ)، بينما تقتصر المساحة المسقية المتاحة بسد زبيدة على 37 هـ. في الجملة، **يمكن سقي** 1076هـ بواسطة هذه السدود، يضاف إليها 46 هـ من سد العريض، أي **مجموع 1122 هـ**، كلها بجماعة مرشوش، غير بعيد عن الرماني، وهو ما من شأنه أن يساعد كثيرا على تكثيف الزراعة المحلية وتنويعها، والتأثير بذلك على اقتصاد المدينة المجاورة والمراكز الناشئة.

[8] وزارة الفلاحة والصيد البحري : دراسة تحديد إمكانيات الري عن طريق الآبار والسدود المتوسطة في جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، 2012.

فاعتماد الري سيدخل على النظام الزراعي الحالي تحولات ملموسة في الدوائر المسقية المرتقبة وذلك بتقليص مساحات الأراضي المستريحة وتلك التي تزرع بالحبوب، لحساب المزروعات ذات القيمة المضافة العالية، التي تضمن مراديد مرتفعة، خاصة وأن التربات ذات خصب معتبر. سيغير هذا أيضا من المشهد الزراعي، مع **انتشار زراعة الخضراوات وغراسة الأشجار المثمرة والمزروعات العلفية**. واعتبارا أن معامل تكثيف الزراعة قد يكون في مستوى 1,2، فإن المساحة المسقية ترتفع إلى 1400 هـ، علاوة على تلك التي يمكن ريها محليا بواسطة الضخ. لا شك أن تكثيف الإنتاج وتنويعه سيساعد على سد حاجيات الرماني والمراكز الناشئة من الخضراوات والفواكه والألبان واللحوم، ويوفر فائضا يمكن تصنيعه محليا أو تسويقه في المدن الساحلية القريبة. يقدر أن نحو 400 أسرة من الفلاحين ستستفيد من هذه المشاريع السقوية التي من شأنها أن توفر مناصب شغل متعددة، وأن تضاعف قيمة الإنتاج الفلاحي بنحو 5 مرات مقارنة مع قيمته الحالية، وذلك في حدود الدوائر المسقية المرتقبة.

وتبدو إمكانيات السقي أكثر أهمية في حالة بناء **سد بوخميس**، على نهر كْرو، الذي توقفت أشغال تشييده منذ سنوات. فالمساحة المسقية المتاحة تناهز 1802 هـ، 10% فقط منها في جماعة الزحليكة و90% الباقية لفائدة جماعتي عين السبيت وجمعة مول البلاد المنتميتين لمجال الرماني، وذلك بسقي مساحة 1600 هـ في دائرة متواصلة، يمكن توسيعها بضخ المياه الباطنية، وتكثيف الإنتاج (معامل 1,2) مما يعطي في النهاية حوالي **2000 هـ من الأراضي المسقية** بمجال الرماني الذي يحظى بتربات جيدة.

تسمح هذه التجهيزات المائية إذن بإنجاز تحولات جذرية في النظام الزراعي حيث **تتعزز مكانة إنتاج الخضراوات والفواكه والألبان، وترتفع معها مداخيل الفلاحين وقيمة الإنتاج الزراعي الذي يمكن أن يتضاعف 20 مرة مقارنة بقيمته الحالية.**

2.3- ضرورة تحسين الزراعات البعلية

إذا اعتبرنا المساحات القابلة للسقي بمياه السدود وتلك التي يمكن ريها عن طريق الضخ من جهة، وكذا الزيادة في تكثيف الزراعة (على أساس معامل 1,2)، من جهة أخرى، **يمكن أن تمتد المساحات المسقية إلى نحو 3.500 هـ في حالة تشييد المنشآت المائية** المذكورة. ولن يمثل هذا سوى 5% تقريبا من مجموع المساحة الصالحة للزراعة فتبقى السيادة الزراعات البعلية وتربية المواشي. بمعنى أن أهم الجهود يلزم أن تنصب على هذا القطاع الذي يهم غالبية الفلاحين، صغارا وكبارا. بالفعل، يندرج تطوير هذا القطاع في إطار "مخطط المغرب الأخضر" والبرامج الذي يمكن أن يليه، مما سيقوي مكانة مجال الرماني كمنطقة أساسية في إنتاج القمح والقطانيات، وبالدرجة الأولى العدس ، معتمدة على الحوافز التي يقدمها هذا المخطط والهياكل التنظيمية التي يسمح بها والدعم الذي يقدمه للفلاحين. وينص المخطط الفلاحي الجهوي أيضا على ضرورة تنمية غرس الأشجار المثمرة، في مقدمتها الزيتون الذي يجد هنا ظروفا مناخية وترابية ملائمة تسمح بأن يتبوأ مكانة هامة إلى جانب الكرم والتين،

واللوز وغيرها. وتشمل عناية هذا المخطط تربية المواشي من بقر وغنم، وهو نشاط يمارسه غالبية الفلاحين الذين اكتسبوا خبرة وتجربة عريقة في هذا المجال.

4- تهيئة المراكز الناشئة وتنميتها

إن نشأة مجموعة من المراكز الصغيرة على مقربة من مدينة الرماني، تمثل جهازا شبه حضري في طور التكوين، مما يستلزم تنظيمها وإعدادها بطريقة جيدة، وتجهيزها ودعم اقتصادها منذ مرحلتها الأولى، حتى تساعد في تأطير المجال والسكان والأنشطة، عن طريق الخدمات التي يمكن أن تقدمها في مجالات الإدارة، والمساعدة التقنية، والتعليم والصحة وغيرها.

- **إعادة هيكلة النسيج المبني**

- **إنجاز تصاميم تهيئة** ملائمة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والتجانس الاجتماعي؛
- **ضمان التزود بالماء الشروب والكهرباء** لمواجهة تزايد النمو الديموغرافي؛
- **إحداث شبكة الصرف الصحي** بكل مركز، مع محطة لمعالجة المياه العادمة.
- **إعداد مطارح صغيرة للنفايات**، منظمة ومراقبة، لكل مركز، **وإنشاء مطرح مركزي** لفائدة الرماني والمراكز الناشئة المجاورة لهذه المدينة.
- **هيكلة الأحياء السكنية** المختلفة وتهيئة تجزيئات لاستقبال السكان ضمن إطار عمراني منظم؛
- **تهيئة منطقة أنشطة** متعددة الوظائف بكل مركز؛
- **إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية**، ومدها بالتجهيزات الضرورية.

1.4- تعزيز اقتصاد المراكز الناشئة

من أجل تحقيق التنمية المحلية، يلزم تزويد المركز الناشئ **بمنطقة أنشطة متعددة الاختصاصات**، قادرة على احتضان وحدات لتجميع الحليب، وتصنيع مشتقاته، وكذا تصبير وتعليب الخضراوات والفواكه التي ينتظر أن تنتجها الدوائر السقوية إثر بناء السدود، إضافة إلى معالجة القطانيات وخاصة منها العدس المحلي. كما يمكن أن تستقر بمناطق الأنشطة هذه محلات لتجميع المحاصيل الزراعية، ومشاغل لإصلاح الآلات الفلاحية، وعربات النقل وغير ذلك.

ويمكنها أيضا أن تحتوي على محلات حرفية متنوعة للإنتاج أو الإصلاح والصيانة المتعلقة بالبناء أساسا، كالحدادة والنجارة وبعض مواد البناء (طوبية، جبص، زليج...)، من ناحية، والتي تعنى كذلك بحرف التقليدية المستعملة للصوف والجلد والخشب من ناحية أخرى. وهي مؤهلة أيضا لاستقبال مقرات التعاونيات والجمعيات المهنية المختلفة في ميادين تأطير وتشجيع الأنشطة الحرفية والزراعية والرعوية.

بهذه التحسينات والتجهيزات، تصبح المراكز الناشئة قادرة على القيام بدورها كأقطاب محلية للتنمية تقدم الخدمات الضرورية للسكان عموما والفلاحة وتربية الماشية والحرف الإنتاجية، خصوصا مساهمة بهذا في تأطير أفضل للحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجالات المحيطة بها.

2.4- تقوية التجهيزات الاجتماعية والثقافية

من أجل تقوية إشعاع المراكز الناشئة وبالتالي استقطابها للسكان وتوفيرها لهم ظروف عيش مناسبة، إقامة التجهيزات الاجتماعية والثقافية الضرورية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتكوين المهني والتأطير الإداري والتقني والتنشيط الثقافي. لا شك أن الإعداد العمراني الجيد والتجهيز الاقتصادي والاجتماعي المناسب يمثلان حجر الزاوية في تطور مراكز حضرية صغيرة تتوفر على المقومات الأساسية لتنميتها الحالية ولتحضير مستقبلها.

5- الإعداد الحضري وتعزيز القاعدة الاقتصادية لمدينة الرماني

الرماني هو المركز الحضري الوحيد على صعيد الدائرة الإدارية التي يؤطرها. فهذه الوظيفة خولت المدينة أن تستقر بها مجموعة من التجهيزات الاجتماعية لتأطير السكان المحليين وكذا القاطنين بأرجاء الدائرة. ويساهم الموقع الطرقي الهام الذي تحتله الرماني في تعزيز مكانته كقطب محلي يضم حاليا حوالي أزيد من 12.000 نسمة.

- **تأهيل النسيج الحضري**

- **القضاء على أشكال السكن غير اللائق**، التي نشأت في أحياء مختلفة من المدينة، إما في إطار البناء العشوائي أو نتيجة توسع الدائرة الحضرية لتضم دواوير هامشية؛
- **إعادة هيكلة جل أحياء السكن الاقتصادي والاجتماعي**، وتزويدها بتجهيزات القرب الضرورية؛
- **هيكلة شبكة الطرق الداخلية** وكذا تلك التي تربط المدينة بالخارج لتمكين هذه الأخيرة من القيام بدور الموقع المحوري الذي يمنحها إياه كونها في ملتقى طرقي هام.

- **تقوية القاعدة الاقتصادية الحضرية**

يلزم تصميم التهيئة إعداد منطقتين جيدتي التجهيز، تحتضن كل منها أنشطة خاصة:

- **منطقة مخصصة للأنشطة المرتبطة بالزراعة وتربية الماشية**، تضم وحدات لتجميع وتصنيع المنتجات الفلاحية، التي سيزيد حجمها موازاة مع برامج تكثيف الإنتاج في الدوائر المسقية وأراضي البور، وكذا وحدات لإصلاح وصيانة وإنتاج المعدات الفلاحية؛

منطقة مخصصة للأنشطة المرتبطة بالنقل والبناء، تجمع بين محترفات صيانة العربات ومحلات الحدادة والنجارة ومواد البناء.

مجال مشاريع الزحليكة

1- إكراهات الطبيعة وقلة الساكن

يمثل مجال الزحليكة المكون الجنوبي لمنطقة زعير. وهو يتكون من جماعتين قرويتين : الزحليكة في الجزء الشرقي، والغوالم في الجزء الغربي، ويمتد على مساحة 1053 كم^2، أي 28,5% من مجموع مساحة منطقة التهيئة الجنوبية الغربية فتنزل الكثافة إلى 23 ن/كم^2 وحوالي 6% من المساحة الكلية للجهة.

1.1- مجال هضاب عالية وشبه قاحلة

يمثل هذا المجال الجزء الأكثر ارتفاعا بهضبة زعير، يتراوح علوها بين 600 و800 متر، ليصل أحيانا 1000 متر أو أكثر قليلا في بعض القمم بالجنوب الشرقي. ورغم تزايد الارتفاع فإن التساقطات المطرية لا تتعدى عادة معدلا سنويا يتراوح بين 350 و300 مم. المجاري المائية ضعيفة بسبب نوعية التضاريس ذات الطبيعة الشيستية والكرانيتية، مما يعطي جريانا لا ينتظم إلا نادرا على شكل جداول متقطعة تجف خلال فصل الصيف. ونظرا للقحولة الشديدة وندرة الموارد المائية، السطحية منها والجوفية، إضافة إلى ضعف التربات، فإن هذا المجال مؤهل أكثر لتربية الماشية مما هو مهيأ لاحتضان الأنشطة الفلاحية المغلالة. ويمتد الكساء الغابوي على مساحة 31000 هكتار، أي نحو 29% من كل المجال، مشكلا غابات قليلة الكثافة و متدهورة أحيانا.

2.1- قلة السكان والتراجع الديمغرافي

يقدر عدد ساكن هذا المجال حاليا بحوالي 27.000 نسمة، وهو ما يمثل نحو 1/10 قاطني منطقة التهيئة. ويعادل هذا العدد ذلك الذي كان منذ أربعة عقود أي في بداية السبعينات من القرن الماضي. وكان أعلى مستوى قد سجل في أواسط التسعينات بنحو 31000 نسمة.

تطور عدد سكان مجال الزحيلكة

السنة	جماعة الزحيلكة	جماعة الغوالم	المجموع	التزايد العام	المعدل السنوي
1936	9059	8155	17214	-	-
1960	11622	9130	20752	3528	147
1971	13846	11550	25396	4644	422
1982	15461	12276	27728	2332	212
1994	16778	13967	30745	3017	251
2004	15506	12560	28066	-2679	-268
2014	15430	12219	27649	-417	-70
*2020	15000	12000	27000	-650	-108

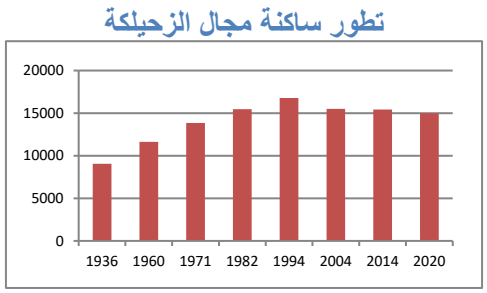

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

فبعد أن سجل عدد السكان تزايدا مضطردا منذ الاستقلال، بدأ ينخفض تدريجيا في العقدين الأخريين، نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. هكذا يكون هذا المجال من بين أقل مجالات مشاريع الجهة سكانا وأضعفها كثافة، بمعية مجال أولماس المجاور.

ويمثل مركز الزحليكة، الذي تعود نشأته إلى الفترة الاستعمارية تحت إسم "Christian"، هو التجمع الوحيد ذو أهمية بهذه الهضبة، وقد عرف تزايدا سكانيا لأبأس به في العقود الأخيرة وإن كان عدد قاطنيه يدنو من 4.000 نسمة حاليا.

أما مركز أحد الغوالم، فإنه لا يزال تجمعا متواضعا يأوي نحو 750 نسمة. ويقوم السوق الأسبوعي بدور المنشط الأساسي فيه، إلى جانب بعض المؤسسات الإدارية (مركز الجماعة القروية) وبعض المحلات التجارية والخدمات المتواضعة.

تطور عدد سكان الزحيلكة والغوالم

السنة	الزحليكة	أحد الغوالم	المجموع
1971	1487	340	1827
1982	2363	336	2699
1994	2850	443	3293
2004	3219	630	3849
2014	3857	699	4556
*2020	4250	750	5000

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان * تقديرات مكتب الدراسات

2- مشاريع التنمية المجالية المندمجة

تشكل الظروف الطبيعية الصعبة، وقلة السكان، وضعف التمدين، عقبات تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا المجال. غير أن المؤهلات الداعمة لذلك متوفرة بشكل ملموس، يؤدي تثمينها إلى إحداث دينامية اقتصادية واجتماعية جديدة . ويستدعي ذلك برنامج تشغيل خمس رافعات اقتصادية واجتماعية متكاملة : تقوية الإنتاج الفلاحي، تحديث تربية المواشي، دعم السياحة البيئية، تحسين شبكة الطرق وتهيئة المراكز الناشئة.

1.2- تقوية وتنويع الإنتاج الفلاحي

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بمجال الزحليكة بنحو 50000 هكتار، وهو ما يمثل نصف مساحته الإجمالية.

يخصص الجزء الأكبر من الأرض لزراعة الحبوب حيث يشمل القمح الهش عادة أكثر من النصف، والقمح الصلب والشعير حوالي الخمس لكل واحد منهما. ولا تشغل القطانيات إلا مساحة ضئيلة، على عكس الحبوب العلفية، الضرورية لتغذية الماشية، ومنها الذرة والشعير، في حين تظل الأراضي المستريحة مكونا هاما في الدورة الزراعية.

ولا تتوفر هنا إلا إمكانيات محدودة جدا لممارسة الزراعات المسقية، رغم أن المنطقة يجري على جانبيها اثنان من أهم أنهار الجهة، وهما واد كْرو وواد كريفلة. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن أشغال بناء **سد بوخميس**، على واد كْرو، الذي تمت برمجته منذ سنوات، قد توقفت رغم أن المشروع لا زال مبدئيا قائما، لكن دون تحديد موعد لاستئناف أشغال بنائه.

كان الهدف الأصلي من إنجاز هذا السد، الذي **قدرت حقينته بنحو 200 مليون متر مكعب**، هو تقوية قدرة حوض أبي رقراق على توفير الماء الشروب. غير أن الدراسة التي أنجزتها وزارة الفلاحة تفيد أنه من الممكن تخصيص حصة من ماء السد **لري 1802 هكتار** بجماعتي عين السبيت، وجمعة مول البلاد الواقعتين عند السافلة، في أحواز الرماني.

لحد الآن، لا يوجد بمجال الزحليكة سوى **سد صغير** يتيم، أقيم على **مجرى واد البريديلة**، سنة 2002 بجماعة الغوالم، قرب المركز المحلي. **وتقدر حقينته بنحو 0,9 مليون متر مكعب**، بإمكانها سقي 143 هكتار بجوار هذا المركز. ورغم ضيق هذا المجال السقوي، فإن تجهيزه وانطلاق إنتاجه يمثل فرصة هامة لإيجاد بعض الشغل ورفع المردود الفلاحي المحلي، وتنويع المزروعات عن طريق إدخال منتجات ذات قيمة مضافة عالية،أهمها الخضراوات والأشجار المثمرة. وهذا كله من شأنه أن يحسن مداخيل الفلاحين وأن يسهم في تنشيط المركز الناشئ المجاور، علاوة على تسويق المنتجات بمدينة الرماني،وحتى بمدينة بنسليمان القريبة. كما يمكن أن يمثل هذا المشروع نموذجا لإنشاء دوائر سقوية صغيرة مماثلة على مجار مائية أخرى بمجال الزحليكة. ونظرا لمحدودية إمكانات السقي، فإن الفلاحة ستبقى معتمدة على القطاع البعلي (البور)، ويتطلب تكثيف إنتاجها التركيز على العمليات التالية:

- **إدماج أكبر عدد ممكن من الفلاحين في برنامج المخطط الفلاحي الجهوي**، قصد تحديث الأساليب الزراعية وتربية الماشية؛
- **التحفيز على إنشاء تعاونيات وجمعيات** الفلاحين ومربي المواشي من أجل تمكينهم من الحصول على المواد اللازمة والخدمات الضرورية في ظروف جيدة وبأسعار مناسبة؛
- **تخصيص مساحات هامة لغراسة الأشجار المثمرة** (خاصة الزيتون واللوز).

2.2- تثمين تربية الماشية

تعتبر تربية الماشية النشاط السائد في منطقة الزحليكة الذي يمارسه الجزء الأكبر من الفلاحين. ومن عوامل انتشار هذا النشاط، توفر عدة عناصر طبيعية واجتماعية، أهمها امتداد الأراضي غير الصالحة للزراعة واتساع المجال الغابوي مما يوجد مراعي شاسعة للماشية. ويساعد على ذلك أيضا ممارسة زراعة الحبوب على نطاق واسع، منها العلفية، إضافة إلى الكميات الوافرة من التبن، واتساع الحقول المستريحة، التي تمثل كلها مجالات رعي أساسية بالنسبة لقطعان الغنم والماعز على الخصوص. إن تقليص الأراضي المستريحة ضمن الدورة الزراعية، لفائدة المزروعات العلفية، وتحسين المراعي وحمايتها، لمن شأنها أن تساهم في رفع مراديد إنتاج الماشية، وتشجيع التسمين في الإسطبلات، خصوصا بين الملاك الكبار والمتوسطين. كما يستلزم ذلك تحسين السلالات الحيوانية، وتقوية التأطير التقني لدى المربين، مما يستدعي تعزيز إمكانات مركز الأشغال الفلاحية بالزحليكة.

بديهي أن مجموع هذه التدخلات التي تطور وتحسن ظروف تربية الماشية سيكون من نتائجها **تكثيف إنتاج اللحوم والألبان**، وما يمكن أن يتأسس على ذلك من **أنشطة أخرى تسعى لتثمين هذه المنتجات** (وحدات تجميع الحليب وأخرى لتحويله إلى جبن أو روب) وتسويقها في المدن القريبة والبعيدة.

3.2- تنمية السياحة البيئية

يتوفر مجال الزحليكة على مؤهلات معتبرة كفيلة بأن تنمي سياحة بيئية متنوعة، أهمها:

- **انتشار المجالات الغابوية** (أهمها غابة الخلوة، وغابة الخطوات، وغابة سبارة) حيث يمكن إنشاء منتجعات لإيواء السياح قرب الدور الغابوية أو بجانب المواقع المثيرة، تنتظم ضمن دورات سياحية مدروسة؛
- **وادي كريفلة ووادي كْرو** وما يضمانه من مواقع هامة؛

مرتفعات سفح الجبل الغنية بمشاهدها الطبيعية مثل ما هو الحال بكتلة الخطوات، وموقع **رياح بادوز** 1020م المطل على وادي كْرو؛

إتمام بناء سد بوخميس الذي سيسمح بتكون **بحيرة داخلية** تقدر حقينتها بنحو 200 مليون م^3، تقام على جوانبها تجهيزات للرياضات المائية، وأخرى للتنزه والاستجمام، علاوة على إمكانية صيد السمك والقنص.

لا شك أن إنعاش قطاع السياحة البيئية، بمختلف مقوماته، يمثل رافعة واعدة لتنمية مجال الزحليكة، شريطة أن يدعم كل هذا بتحسين طرق المواصلات، وإدماج النشاط الزراعي ومنتجاته في الحركة السياحية.

4.2- فك العزلة

باستثناء الطريق الجهوية 401 الرابطة بين الرباط وخريبكة عبر الرماني، والطريق الإقليمية الرابطة بين مرشوش وأحد الغوالم، والنافذة إلى الطريق السابقة الذكر، فإن من الضروري، تحسين شبكة الطرق من أجل ضمان حركة النقل الداخلية وتعزيز الوصل الوظيفي مع الأقاليم المجاورة. يتعلق الأمر **بالطريق الإقليمية 4324 التي تفتح هذا المجال على منطقة الشاوية عبر مرتفعات الخطوات**، وكذلك **بالطريق الإقليمية 7300 التي تؤدي إلى خنيفرة مرورا بمركز مولاي بوعزة**.

فهذا الانفتاح المزدوج، على الداخل والخارج، من شأنه أن يساهم في **تحسين النشاط الزراعي والرعوي، وتدعيم السياحة البيئية، ومنح مركز الزحليكة مكانة ووظائف جديدة** لكونه سيغدو ملتقى محاور طرق أساسية تصل الأقاليم المجاورة بالنواحي الشمالية من جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من تقوية الاقتصاد المحلي وتنمية هذا المركز الواعد.

5.2- إعادة هيكلة وتنمية المراكز المحلية

من الممكن أن يشكل ضعف التمدين بمجال الزحليكة عائقا قويا في وجه مشاريع التنمية والتهيئة، باعتبار أن المراكز الحضرية، مهما صغرت، تقوم بدور فعال في تأطير النشاط وتوفير الخدمات للمناطق الفلاحية المحيطة بها، إذ أن هذه المراكز غالبا ما تكون مواقع استقطاب لمشاريع اقتصادية واجتماعية متفاوتة الإشعاع. لذا يكون من الضروري هيكلة وتقوية تجهيزات هذه المراكز لتمكينها من القيام بوظائفها المختلفة.

- يكتسي **مركز الزحليكة** مكانة خاصة بهذا المجال نظرا لكونه التجمع السكاني الوحيد الذي يملك بعض المقومات التي تجعل منه **قطبا محليا** قادرا على توفير الخدمات الأساسية والضرورية لفائدة سكانه وسكان محيطه القروي. واعتبارا أن هذه المدينة الصغيرة قد تضم نحو 6000 نسمة بعد أقل من عقدين، يكون من اللازم تحضيرها باكرا للوظائف المنوطة بها مستقبلا:
  - **إعادة هيكلة النسيج الحضري** لتحسين جودة المباني والطرقات؛
  - **إحداث منطقة أنشطة متعددة الاستعمالات**، يمكن أن تحتضن مشاغل لإصلاح المعدات، ووحدات للإنتاج الحرفي أو الصناعي، ومركز لجمع الحليب وتحويل مشتقاته؛
  - **تعزيز المركز الصحي بالأطر والتجهيزات الضرورية** حتى يستجيب جيدا لمتطلبات التزايد السكاني الزحليكة ومحيطها القروي، وكذا لفائدة الزوار في إطار السياحة البيئية المرتقبة،
  - **إنشاء مؤسسة للتكوين المهني**، خاصة في المجالات الزراعية والرعوية، وكذا السياحية والحرفية؛

- **إحداث مجمع ثقافي وحرفي ؛**
- **إنشاء بنيات لاستقبال السياح** (مآوي، دور الضيافة ...)علما أن مركز زحليكة يؤهله موقعه، كملتقى طرق، ليصبح معبرا سياحيا؛
- **توسيع شبكة الصرف الصحي، ومحطة معالجة المياه العادمة،** قصد ملاءمتها مع التزايد السكاني والامتداد السكني المنتظرين.

- **أحد الغوالم،** الذي تختلف وضعيته عن المركز السابق، ورغم موقعه على الطريق الإقليمية 4301، لا يمثل سوى تجمع سكني بسيط لا يتعدى عدد سكانه 700 إلى 800 نسمة. غير أن إنجاز مشروع الدائرة السقوية المجاورة (143 هـ)، وتوسيع الطريق، سيكون لهما أثر إيجابي على مركز أحد الغوالم، مما يستدعي **تعزيز تجهيزاته وإعادة هيكلة نسيجه المبني والسوق الأسبوعي**. لذا يلم إنجاز **تصميم تهيئة** مناسب يسمح للمركز أن يؤطر بطريقة فعالة سكانه ومجاله المحيط؛
- **مركز سيبارة،** الناشئ بين مركزي أحد الغوالم ومرشوش، عند تقاطع الطريق الإقليمية 4301 مع طريق صغير يؤدي إلى الطريق الجهوية 403 الرابطة بين س. بطاش وخريبكة، يستدعي مبادرة **لتهيئته من الناحية العمرانية والاقتصادية** قصد إدماجه في مجموعة المراكز الصغيرة الناشئة بالمنطقة.